جامعة زيان عاشور -الجلفة-
Zian Achour University of Djelfa
كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences

قسم العلوم السياسية

السياسات الأمنية بالجزائر بين التحديات الداخلية والتداعيات الإقليمية

مذكرة ضمن متطلبات
نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة

إعداد الطالب :
- خلفاوي محمد
-

إشراف الأستاذ:
-د. الكر محمد

لجنة المناقشة

-د/أ. قيرع سليم	رئيسا
-د/أ. الكر محمد	مقررا
-د/أ. بن علال علي	ممتحنا

الموسم الجامعي 2021/2020

شكر وعرفان

اعترافا منا بالجميل ووفاء لأهل الفضل، فنحمد الله عز وجل حمدا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه الذي أنار دربنا ومكننا بفضله. ربنا لك الحمد على ما أنعمت علينا من نعم لا تحصى،ومنها التوفيق في هذا العمل.

ونتقدم بأسمى عبارات الثناء والتقدير والاحترام لأستاذنا المشرف الدكتور

" الكر محمد "

لما بذله من جهد ووقت وصبر في سبيل تقويم وتصويب أخطاء مذكرتنا فله منا جزيل الشكر والعرفان وعظيم الامتنان ولمساعدتنا في الإنجاز بالملاحظات والتصويبات المستمرة لإخراج هذا العمل في أحسن صورة.

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة الجلفة وموظفيه.

ونرفع أنفس آية الشكر وكلمات الحب والجميل والعرفان للوالدين الكريمين على الدعم فهما أصحاب الفضل لكبير لما وصلنا إليه من درجات العلم .

وإلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة.

فجزى الله هؤلاء جميعا خير الجزاء.

إهـــداء

الى من سهرت من اجل راحتي وتألمت لآلامي

الى من ارتاح لها بعد العناء

الى التي قال فيها سيد الخلق محمد صلى الله عليه وسلم

"الجنة تحت اقدامها " أمي الغالية

الى من كلل العرق جبينه وشققت الأيام يديه

الى الذي لبس ثوب التعب والشقاء وألبسني ثوب الراحة والهناء

وكان لي سندا وسهر على تعليمي أبي الغالي

الى رياحين حياتي

الى من تذوقت معهم أجمل لحظات حياتي

الى براعم البيت.

الى رفقاء الدرب واصدقاء القلب.

الى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

الى كل من عرفني في هذه الحياة أهدي هذا العمل

محمد خلفاوي

مقدمة

يعتبر الموقع الجغرافي لأي دولة محددا أساسيا في صياغة سياستها الخارجة، وهدا ما تعكسه الدراسات في الجغرافيا السياسية، حيث دف هذا الأخيرة إلى إبراز القيمة الفعلية للموقع الجغرافي، لأنه يعطي للدولة شخصية خاصة ويوجه سياستها باتجاهات معينه، ويؤثر في قوتها وفي الكيفية التي تكون عليها مصالحها الحيوية وفي الدور الذي يمكن أن تمارسه في الوسط الدولي، ولا يقتصر الآمر على ذلك و إنما تتوقف عليه الكثير من القرارات السياسية والاقتصادية وحتى العسكرية منها التي تتخذها الدولة .و تعد الجزائر من الدول ذات الموقع الإستراتيجي والمساحات الشاسعة، و الامتداد الحدودي الكبير، وهو الأمر الذي جعل منها دولة تتصف بـ " الدولة القارة " الغنية بتنوع طبيعتها و ثروتها، ولكن هذه الشاسعة و الامتداد الحدودي الكبير جعلها عرضة لتحديات داخلية وتداعيات إقليمية وهو ما جعل الجزائر تتبنى سياسات عامة أمنية في مواجهة هذه التحديات والتداعيات .

أهمية الموضوع :

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على النزاعات و التوترات المتصاعدة التي تشهدها منطقة شمال إفريقيا مركزين على التهديدات الجديدة والتي عرفتها المنطقة في الفترة الراهنة، ومن جهة أخرى تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على مدى و كيفية انعكاس هذه التوترات على أمن الدولة الجزائرية بمفهومه الشامل.

أهداف الدراسة :

تهدف من خلال هذه الدراسة إلى معرفة السياسات التي تنتهجها الدولة الجزائرية في مواجهة التحديات الداخلية ،مع الأخذ بعين الاعتبار السياسات العامة الأمنية لمواجهة التداعيات الإقليمية .

كما نريد تسليط الضوء على التحديات التي تواجهها الجزائر في ظل الظروف الراهنة وكيف تنعكس هذه الأخيرة على سياساتها العامة.

أسباب اختيار الموضوع :

- **الذاتية :**

كون ان تخصص سياسيات عامة ما جعلنا نهتم بالسياسة العامة الأمنية والإستراتيجية والذي يهتم بمعرفة تأثير الموقع الجغرافي و مستوى أمننا الوطني، خاصة في ظل تغير التهديدات الأمنية التي يشهدها العالم، و الظروف التي تعرفها منطقة شمال إفريقيا بشكل خاص.

- **الموضوعية:**

إن الحتمية المعرفية لاختيار الموضوع لا تنفصل عن التحولات والتطورات الراهنة التي سارعت من وتيرة الأحداث التي تؤثر على السياسات العامة الأمنية في الجزائر سواء من التهديدات الحاصلة أو المنبثقة على المستوى الإقليمي أو الدولي ،وهذا من خلال معرفة جل التغيرات والتهديدات التي نتجت عن هذه التحولات. والتطرق إلى مفهوم الأمن بصفة عامة ومن ثم الى السياسة الأمنية بصفة خاصة ، وهذا ما يقودنا إلى محاولة معرفة سياسة الجزائر الأمنية في مواجهة هذه التحديات الداخلية والتداعيات الإقليمية وأثرها في تحقيق الأمن القومي، والكشف عن طبيعة هذه التحديات وإمكانية الاستفادة من التجربة الجزائرية في التصدي لهذه التهديدات، بالإضافة إلى دعم التجربة عن طريق بناء عقيدة أمنية جزائرية مستقبلية لا تعتمد فقط على الجانب العسكري بل تشمل كافة الجوانب من بناء الدولة وترسيخ مؤسساتها وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وإلى الجانب الاجتماعي من خلال تحقيق الرفاهية والاستقرار الاجتماعي والسياسي الذي يضمن للدولة بقائها وفرض منهجها كقوة إقليمية رادعة لكل أشكال التهديد وعلى كافة المستويات .

الإشكالية العامة :

ومن خلال ما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

فيما تتمثل السياسات العامة الأمنية الجزائرية لمواجهة التحديات الداخلية والتداعيات الإقليمية ؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات منها :

- ماهو مفهوم السياسات الأمنية العامة ؟ وماهي مرتكزاتها ؟
- ماهي أهم التحديات الداخلية التي تواجه الجزائر في الفترة الراهنة؟
- ماهي أهم التداعيات الإقليمية التي تواجه الجزائر في الفترة الراهنة ؟
- كيف انعكست هذه التحديات والتداعيات على صنع وبلورة السياسات العامة الأمنية الجزائرية؟

حدود الدراسة :تمثلت حدود الدراسة في:

الحدود العلمية: نتناول خلالها إشكالية الدراسة المتكونة من ثلاث متغيرات ، الأول متغير مستقل تمثل في السياسة الأمنية الجزائرية، و الثاني والثالث متغيران تابع تمثل في التحديات الداخلية والتداعيات الإقليمية .

الحدود المكانية: تتحدد دراستنا بنطاق إقليمي ثابت هو منطقة شمال إفريقيا والتي تشمل الجزائر و الدول الواقعة على حدودها والمتمثلة في تونس، ليبيا، مالي، الصحراء الغربية و المغرب والداخل الجزائري.

الحدود الزمنية: تتركز حدود دراستنا في الفترة الراهنة.

المنهج المتبع في الدراسة :

- استدعت دراستنا إلى استعمال المنهج التاريخي هو منهج يستخدم للحصول على وذلك لأنه كثيرا ما يصعب علينا فهم حاضر الشيء دون الرجوع إلى ماضيه. أنواع من المعرفة عن طريق الماضي بقصد دراسة و تحليل بعض المشكلات الإنسانية و العمليات الاجتماعية و الحاضرة و المنهج التاريخي هو الطريق الذي يتبعه الباحث في جمع معلوماته عن الأحداث و الحقائق الماضية وفحصها و نقدها وتحليلها و التأكد من صحتها وفي عرضها وترتيبها و تفسيرها و استخلاص التعميمات والنتائج العامة منها ولا تقف عائقا عند فهم أحداث الماضي فحسب بل تتعداه إلى المساعدة في تفسير الأحداث و المشاكل لجارية في توجيه التخطيط بالنسبة للمستقبل . وسنستخدم هذا المنهج لتتبع بوادر و مصادر التوترات و النزاعات التي تشهدها منطقة شمال إفريقيا و فهم حقيقتها خلال الفترة الراهنة ، كما سيتم تحديد أنوع و مصادر السلاح وكذا العقيدة العسكرية الجزائرية المعتمدة خلال هذه الفترة.

كما استدعت الدراسة لاستخدام المنهج الوصفي التحليلي وهو طريقة من طرق التحليل و التفكير بشكل علمي منظم، من أجل الوصول إلى أغراض محددة وهو طريقة تصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميا عن طريق جمع المعلومات المقننة عن المشكلة وتصنيفها و تحليليها إخضاعها للدراسة الدقيقة .وسيتم استخدام هذا المنهج في وصف وتحليل انعكاس التهديدات الأمنية على سياسة الجزائر الأمنية ، وهو ما يجيب عن الإشكالية بشكل مباشر.

- منهج دراسة الحالة هنا يظهر الجانب التطبيقي للدراسة والربط الوظيفي بين النظرية والتطبيق وقد تم استخدامه في الفصل الثاني والثالث من خلال دراسة الجزائر نموذجا وكيفية اظهار التحديات والتداعيات الداخلية والاقليمية من خلال النظر الى الظروف والاجواء السائدة في المنطقة ورصد الاستراتيجيات التي هي عبارة عن سياسات امنية تتعامل وتواجه بها مؤسسات الدولة المختلفة كل هذه التحديات والتداعيات على اختلاف مستوياتها وانواعها

خطة الدراسة :

تناولنا في المبحث الأول من الفصل الأول الإطار المفاهيمي للأمن بصفته الموسعة والضيقة في ثلاث مطالب مفهوم الأمن ومستوياته وأنواعه ثم المبحث الثاني الذي سلطنا فيه الضوء على مفهوم السياسة العامة الأمنية في المطلب الأول ثم في المطلب الثاني تجاوزنا ذالك إلى مع معايير بناء السياسة والإستراتيجية الأمنية للدولة ومنه إلى المطلب الثالث الذي تناولنا فيه تطور السياسية الأمنية في الجزائر مرتكزاتها وأهدافها ثم سلطنا الضوء في المبحث الأول من الفصل الثاني للدراسة الذي يتمحور حول الإرهاب متمثلة في الجريمة المنظمة في المطلب الأول ثم المطلب الثاني الذي جاء فيه النزاعات القومية والطائفية ومن ثم إلى المطلب الثالث الذي تناولنا فيه التحديات الاقتصادية والبيئية وكل مايتعلق بها التي تتحكم في مسار الأمن بصفة عامة ثم تطرقنا إلى المبحث الثاني الذي تناول موضوع التداعيات الإقليمية للدولة الجزائرية مقسمة إلى ثلاث مطالب المطلب الأول على المستوى أليبي ومشكلة الحدود الشرقية للجزائر ثم المطلب الثاني الذي تكلمنا فيه عن أهم الأزمات الراهنة على الصعيد الإقليمي أزمة مالي والساحل الإفريقي ثم المطلب الثالث تكلمنا فيه عن التداعيات الصراع الأزلي بين المغرب والجزائر وما تفضيه قضية الصحراء الغربية ثم المطلب الأخير الذي تناول الأجواء الاورومتوسطية وما يعكسه من تهديدات عل الساحل الجزائري ثم جاء في المبحث الأول من الفصل الأخير الإستراتيجية والسياسة العامة التي اتخذتها الجزائر من اجل الحد من تأثير هذه التداعيات والتحديات على المستوى الداخلي وفي المبحث الثاني على المستوى الداخلي والإقليمي.

الاقترابات والنظريات المستعملة:

النظرية البنائية:

تقوم النظرية على وحدات النظام والعلاقات بينها، فتعتمد الجزائر في بناء وصياغة سياساتها الخارجية منطلقة من سياساتها الداخلية وتفعيل وحداتها لبناء سياسة أمنية خارجية تتماشى مع مصالحها وأمنها الوطني مستجيبة للمعطيات الداخلية وتتكيف معها للمحافظة على مصالحها وركائزها على المستوى الخارجي مما يسمح لها ببناء سياسة أمنية ناجحة وفعالة .

المقاربة الموسعة للأمن:

أحدثت هذه المقاربة ثورة علمية ومعرفية جديدة في حقل الدراسات الأمنية، ولذلك بفضل إسهامات الباحث "باري بوزان "الذي قدم تعريفا موسعا للأمن،الذي لم يعد يقتصر على المعنى الضيق

المتمثل في الجانب العسكري ليشمل التحرر من التهديدات البيئية والعسكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية.

تم الاعتماد على هذه لإيضاح كيف يتأثر كل بعد من أبعاد الأمن الوطني جراء نشاط الجريمة المنظمة والإرهاب في مختلف الدوائر الجيوسياسية للجزائر التي تمس بتأثيراتها جميع الوحدات المرجعية للأمن الجزائري.

اقتراب الدور الإقليمي:

يعرف الدور بأنه: "أحد مكونات السياسة الخارجية وهو يتحدد في الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة...وذلك في سعيها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية والالتزامات والأفعال المناسبة لدولتهم، والوظائف التي يجب عليهم القيام بها في عدد من الأطر الجغرافية الموضوعية، ومن هذا المنطلق لا ينشأ الدور الإقليمي إلا عندما تسعى الدولة إلى القيام به"....

بذلك يعد دور الجزائر ضمن حدود فضائها ألمغاربي،العربي، المتوسطي، والإفريقي خصوصا مع تنامي التهديدات الأمنية الجديدة تلعب دورا أساسيا كطرف محوري في المنطقة لاستتباب الأمن مما يجعلنا بحاجة إلى استدراك هذا الدور

الدراسات السابقة:

لأن البحث العلمي حلقة متصلة ببعضها البعض، فكل جهد علمي لابد أن يكون قد سبقته جهود علمية أخرى متمثلة في دراسات سابقة. ولإنجاز هذه الدراسة استعانت الباحثة بالعديد من الدراسات التي تناولت إشكاليات مشابهة او مرتبطة بموضوع الدراسة على غرار :

- السياسة الأمنية الجزائرية : المحددات ، الميادين ، التحديات " لمؤلفه منصور لخضاري والذي ألفه سنة2015، حاول من خلال دراسته هذه التطرق لمحددات السياسة الأمنية الجزائرية مرورا بتحديات هذه الأخيرة لينهي دراسته بتقويم للسياسة الأمنية الجزائرية .
- دراسة بعنوان البعد الأمني للسياسية الخارجية الجزائرية باتجاه دول الربيع العربي منذ 2011 للباحث محمد سنوسي والتي تناول فيها الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الجزائرية وأثر التهديدات الأمنية على الخارطة الإدراكية لصانع القرار في الجزائر

- عبد النور بن عنتر؛البعد المتوسطي لألمن الجزائري : الجزائر،أوروبا ،الحلف الأطلسي ،والذي ألفه سنة2011 يتناول فيه أهم المحددات والتطورات الأمنية الأوروبية والأطلسية و تداعياتها على أمن الدول العربية عموما والجزائر خصوصا .

- دالع وهيبة ؛ " السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي 2018-"هي أطروحة دكتوراه نوقشت في 2018 تناولت فيها الباحثة دور الدبلوماسية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي مع إبراز أهم التهديدات الأمنية التي تتعرض لها المنطقة.

- بن عمر عاشورة البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية منذ 2011 مذكرة ماستر تناولت البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية من خلال بيان محددات السياسة الأمنية الجزائرية والتطرق الى التوجهات الأمنية للجزائر منذ 2011 تناولت فيها الطالبة التحديات الإقليمية والدولية للجزائر وتم التطرق في الفصل الأخير الى الإستراتيجية الأمنية الخارجية الجزائرية على مستوى العلاقات الخارجية.

صعوبات الدراسة : من بين الصعوبات التي واجهتني في انجاز هذه الدراسة

الندرة في المراجع المهتمة بدراسة التوجهات الأمنية الجزائرية في المجال الداخلي وعلى الصعيد الإقليمي وكذا الدولي التي أصبحت واقعا ملموسا خاصة بعد أزمتي ليبيا و مالي على المستوى الخارجي وكذالك ما شهدت الجزائر من تحديات داخلية متمثلة في الحراك الشعبي الذي اثر بشكل كبير وواضح على السياسة الأمنية الجزائرية تعد من اهم الصعوبات التي واجهتنا في هذه الدراسة حتى أن ما توفر لنا من مراجع لم يواكب حقبة التحديات الداخلية الأخيرة إلا إننا اجتهدنا في جمع المراجع التي سبقت الأحداث الأخيرة التي تساعد على استقراء التحديات الداخلية والتدعيات الإقليمية للجزائر.

الفصل الأول

تمهيد:

يعتبر الأمن احد أسس الحياة الكريمة التي يسعى الفرد إلي عيشها ، ولذلك سعى الإنسان منذ الأزل إلى تأمين حياته والحفاظ عليها، ولهذا أصبحت الدول تسعى إلى توفير الأمن لأفرادها مطبقة فيها جملة من الاستراتيجيات، وتعتبر الجزائر احد هذه الدول إذ عملت الجزائر منذ الاستقلال على إعادة بناء الدولة التي اعتمدت على إمكانياتها الطبيعية في تحديد استراتيجياتها على مستوى الدولة القطرية وكذا في سياساتها الخارجية مع دول المنطقة(المغاربية–الإفريقية)، والتي تحدد بالمحددات الجغرافية وكذا موقعها ودورها على المستوى الإقليمي مما يعطي لها مكانة على الساحة الدولية، وهذا من خلال السياسة الأمنية التي تبنتها الجزائر منذ الاستقلال. وفي هذا الفصل سنتطرق إلى مفهوم الأمن والسياسة الأمنية بصفة عامة والسياسة الجزائرية على وجه الخصوص .

المبحث الأول: مفهوم الأمن ومستوياته

المطلب الأول : مفهوم الأمن:

قبل الدخول في التعريفات اللغوية والإجرائية لمفهوم الأمن,يجب أن نعلم أن الأمن هو احد الحاجيات الأساسية للإنسان و التي لايستطيع العيش بدونها,فهي لاتقل أهمية عن الطعام و الشراب بل قد تتفوق عليها في كثير من الأحيان لأن الإنسان لايهنئ لقمة العيش دون ان تتوفر له أجواء الأمان والطمأنينة لتناولها , وقد وجد الإنسان نفسه منذ اليوم الأول لحياته بأنه بحاجة إلى الأمن والأمان وذلك لأن حياته كانت و ماتزال حافلة بالتحديات المختلفة التي تهدد كيانه ووجوده

أما تعريف (الأمن) من الناحية اللغوية ,فهو نقيض الخوف وهي تعني اطمئنان مصدر الفعل أمن وأمنا وأمانا وآمنة : اي ضمن السلامة , كلمة (الأمن) لغة النفس وسكون القلب وزوال الخوف ,ويقال: امن من الشر أي سلم منه, وكذالك يقال , أمن فلان على كذا أي وثق به وجعله أمينا عليه , وهي تعني الاطمئنان بالشئ في حرز وحماية من الخطر [1]

وقد وردت كلمة الأمن في مواضيع كثيرة في القران الكريم زادت عن الخمسين اية ابرزها قوله تعالى :(الذي أطعمهم من جوع وأمنهم من خوف)[2] قريش4 وكذالك قوله تعالى (ادخلوها بسلام امنين) الحجر[3]

أما المعنى الاصطلاحي للأمن فهو: ذالك الظرف الضروري لنمو الحياة الاجتماعية وازدهارها وهو الشرط الأساسي لنجاح أي وجه من أوجه النشاط البشري زراعيا أو صناعيا أو اقتصاديا بل انه من ألزم الضروريات لحفظ كيان الدولة وتأكيدها استقلالها [4]

وقد عرفت دائرة المعارف البريطانية "الأمن بأنه ": حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية , أما هنري كيسنجر فقد عرفه بأنه اي تصرف يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه

---

[1] هايل طشطوش **قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد مجلة مشكلات الامن القومي** العدد 10 مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية 2005 ص19

[2] سورة قريش

[3] سورة الحجر

[4] محمد خير العيسى **مفهوم الأمن في الإسلام** مجلة الدراسات الأمنية العدد الأول حيزيران 2004 ص1

في البقاء , ولكن يعتبر (ماكنمار) هو ابرز من نظر لمفهوم الأمن وربطه مع التنمية بعلاقة ترابطية عضوية حيث قال : إن الأمن يعني التطور والتنمية سواء منها الاقتصادية الاجتماعية او السياسية في ظل حماية مضمونة , وقال : إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها لإعطاء الفرصة لتنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل

المطلب الثاني: مستويات الأمن

1- الأمن الوطني :

إن الباحثين العرب يترجمون كلمة National من الانجليزية أو الفرنسية إلى كلمة قومي , يعني أنهم يستعملون هذا المصطلح من اجل التعبير عن بعد " فوق طني " للظواهر , حيث تستعمل بعض الكتابات كلمة الأمن القومي للدلالة على مفهوم الأمن الجماعي (كامن الدول العربية مجتمعة) , وهذا قد يتسبب في الخلط بين المصطلحات لذالك م اعتماد مصطلح وطني كمقابل لكلمة national بالانجليزية و الفرنسية , إن مفهوم الأمن الوطني يشمل الإجراءات المتخذة من الدولة في مواجهة ما يهددها على المستوى حدودها بدءا من الإجراءات الوقائية في الداخل وتشكيل القوات المسلحة وعقد الأحلاف العسكرية,إلى حد قيام الدولة بإجراءات ايجابية لتحقيق أمنها كما يتسع هذا المفهوم ليشمل كل مايحقق قيام الدولة بإجراءات ايجابية لتحقيق أمنها[1]

2- الأمن الإقليمي :

إما بخصوص الأمن الإقليمي فهو ذو طبيعة مختلفة من منطقة التي تشمل مجموعة من الدول تحت مسمى الإقليم بهدف تحقيق الاستقرار العام للدولة في بيئتها الإقليمية والدولية , وبالتالي برز مفهوم الأمن بقوة في تسعينات القرن الماضي بالرغم من ماقدمه قدم الإنسان على الأرض فهو ما جاءت به جميع الديانات والفلسفات والشرائع , ومن هنا اكتسى طابع الأمن عدة مفاهيم ومضامين مختلفة ومتداخلة لدرجة انه أصبح كل ماينبثق عليه معرض للنقد على ضوء

[1] ردا ف طارق **تاثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط** مذكرة نيل شهادة الماجستير قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية كلية الحقوق والعلم السياسية . جامعة منتوري قسنطينة ص 23

السياسات وما تنتهجه دولها من , فضلا عن نواياها الباطنية والمعلنة سواءا أكانت قوية أو صغيرة , وعليه فان الأمن الإقليمي تغير هو الأخر بحيث لم يعد يشمل الأمن الدفاعي التقليدي المرتبط بالأمن الغذائي أو امن العمالة أو الأمن البيئي الأمن الداخلي او يتعداه في تحقيق ما تصبو إليه سياسة هذا الإقليم أو ذاك كالأمن الاقتصادي , والأمن الغذائي والأمن الصحي والأمن البيئي والأمن الشخصي , وامن المجتمع المحلي والأمن السياسي بحسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي , في إطار الأمن الإنساني عام 1994 م عن طريق الأمن في تعزيز قدرات الدولة الواحدة للتخلي عن الثغرات وملئ النقائص السلبية التي تدفع بها إلى الانجرار في حملات غير حميدة العواقب [1]

3- الأمن العالمي :

مع تغيّر المشهد الدول بعد الحادي عشر من سبتمبر/أيلول 2001 ،ظهرت دعوات لإعادة النظر في ، الافتراضات الأساسية لمفهوم الأمن الدولي، وإعادة تعريفه على أساس عالمي , حيث أصبحت تطرح موضوعات جديدة ذات أهمية كبري في النظام الدولي , كما أصبح هناك فاعلون دوليون ذو تأثير كبير في العلاقات الدولية من غير الدولة كالجماعات المنظمة ما دون , والمنظمات الدولية ما فوقها , وهو ما أدى إلى تنوع مصادر التهديد , والتي لم تعد عسكرية بشكل أساسي, وعلى الرغم من أن النظام الدولي مازال يفتقر في الواقع سلطة مركزية تحول دون انتشار الصراعات العابرة للحدود القومية , إلا انه يمكن تعريف الأمن العالمي بأنه " ذالك الأمن الذي يحقق الاستقرار ,ويواجه التهديدات للقيم الإنسانية على اختلاف مشاربها " , وكما يرتبط مفهوم الأمن العالمي بمواجهة التهديدات التي لازالت تشكل ضغوطا كبيرة على الدول العظمى والدول الصغرى في النظام الدولي للحفاظ على الأمن , بأهمية تطوير القواعد القانونية الدولية , وتعزيز عمل المؤسسات التعاونية بينها لتوزيع المكاسب غير المتكافئة التي تنبع من هذا الأمن التعاوني[2]

---

[1] ميلود عامر حاج **الامن الاقليمي العربي بين االمحددات : اسرائيل وايران وتركيا ثالوث الخطر** الخميس 28 اذار /مارس 2019 العدد 136 ، تم الاطلاع في 2021/06/27 **https://araa.sa/index.php?view=article&id=4633:2019-/03-28-13-11-06&Itemid=172&option=com_content**

[2] تم الاطلاع على الساعة 20:59 يوم 27-06-2021 من موقع : **See discussions, stats, and author profiles for this publication at: https://www.researchgate.net/publication/343837067**

المطلب الثالث: أنواع الأمن

1/الأمن السياسي: الواقع أن المفهوم السياسي للأمن لايخرج في دلالاته بصفة عامة عن المفهوم اللغوي والمفهوم الأصولي له , حيث يصير هو الأخير تعبيرا عن عدم الخوف , لكن عدم الخوف هنا يأخذ منحى خاصا , يقوم على تحقيق الطمأنينة في كل ماله صلة بالتعبير عن الوجود السياسي في المجتمع وهذه الطمأنينة تعني بدورها أمرين متكاملين , أولهما أيجاد التوازن بين من يمارس السلطة الشرعية , ومن يخضع لها بموجب مبدآ الطاعة في المعروف , وبذالك لاتسعى السلطة إلى مجرد تقديم حقوق الحاكم , وانما تسعى في الوقت ذاته الى الالتزام بحقوق المحكوم , وتوفير قنوات الاتصال بينهما , سواءا كان اتصالا نظاميا , أو حركيا اوفكريا وثانيهما كفالة الاستقرار والقدرة على مواجهة المفاجآت المتوقعة وغير المتوقعة , دون ان يترتب على ذالك أي اضطراب في الأوضاع السائدة في المجتمع السياسي , بما يعنيه من تقلص للطمأنينة والاستقرار [1].

2/**الأمن الاقتصادي:** والأمن الاقتصادي يتضمن في مفهومه ما يسمى الأمن البشري وهو تأمين الاحتياجات الأساسية للأفراد من مأكل ومشرب ودواء ومسكن بالإضافة إلى حمايتهم من المخاطر التي قد يواجهونها، ومن ثم تحريرهم من الخوف والحاجة، وبذلك يتّسع مفهوم الأمن التقليدي من كونه مفهوما يشير إلى حماية الأرض من أي اعتداء خارجي إلى مفهوم يشمل أمن الدولة وأمن المجتمع بكل أشكاله وأبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتنموية.

والبعد الاقتصادي يشمل أيضا كل ما له علاقة ببناء الإنسان وتنمية قدراته وحفظ حقوقه وماله من واجبات على مجتمعه، ويشمل أيضا حماية المنجزات الاقتصادية الحالية والمستقبلية للدولة وتأمين الحياة الكريمة للأجيال القادمة.

[1] مصطفى محمود منجود **الأبعاد السياسية لمفهوم الأمن في الإسلام** المعهد العالمي للفكر الإسلامي * القاهرة 1417ه /1996م الطبعة الاولى ص 63

لقد اعتقد الكثير من الناس أن الأمن الاقتصادي يقاس من خلال معدل ارتفاع متوسط دخل الفرد والدخل القومي، أو حتى من خلال شبكات السلامة التي يتم تمويلها من قبل القطاع العام كالضمان الاجتماعي أو التأمينات الاجتماعية ونحو ذلك. وإذا اعتمدنا هذا المقياس نجد أن ربع سكان العالم فقط لديهم أمان اقتصادي؛ وذلك لأن 25% فقط من سكان العالم فقط يتمتعون بإحدى شبكات السلامة كالضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية وغيرها من تلك الشبكات التي تؤمن للفرد دخلا ثابتا بعد التقاعد وتضمن له استمرار تلبية احتياجاته الأساسية في حال توقفه عن العمل. لذا نجد أن هذا المعنى هو معنى ضيّق لمفهوم الأمن الاقتصادي على الرغم من أهميته، وتكمن هنا أهمية الأبعاد الأخرى للأمن الاقتصادي كتوفير فرص العمل والحد من البطالة وارتفاع الحد الأدنى للأجور وتوفير تسهيلات مالية لدعم الأفراد والمؤسسات وتنشيط الحركة الاقتصادية وغيرها من الأبعاد الأخرى التي تشكل في مجملها مفهوم الأمن الاقتصادي للدول[1].

3/ الأمن الاجتماعي: إما الأمن الاجتماعي كلفظ مركب إضافي– وهو تعبير حديث – فيمكن تعريفه:بأنه ن يعيش الفرد ويحيا حياة اجتماعية أمنة مطمئنة مستقرة على نفسه ورزقه ومكانه الذي يعيش فيه هو و من يعول[2].

ويعني أيضا مجموع الإجراءات – الخطط – التي على الدولة اتخاذها لتامين المجتمع , وبكافة أفراده , بوسائل العمل والإنتاج والمساهمة في استغلال كامل الطاقات المختلفة , لتحقيق القدرة على الحياة بكرامة . وفي نفس الوقت , حماية المجتمع من وسائل عمليات التخريب والتي تؤدي إلى الفسا

4/ الأمن العسكري: يقصد به الأمن في مفهومه الصلب والذي يشمل التهديدات العسكرية التي تمس جميع مكونات الدولة ومؤسساتها وسلامة مواطنيها ويشغل هذا القطاع بقاء الدولة

[1] الشريف د محمد بن فارس الحسين **مفهوم الامن الاقتصاي .. البحرين أنموذجا** الخميس يوليو 2020/ 02:00 الجريدة اليومية الأولى في البحرين لعدد : ١٥٨٠١ - الأحد ٢٧ يونيو ٢٠٢١ م، الموافق ١٧ ذو القعدة ١٤٤٢

[2] اسامة السيد عبد السميع- **الامن الاجتماعي في الاسلام دراسة مقارنة** –- دار الجامعة الجديدة بدون بلد ص 19

والفاعل بين قدراتها العسكرية الهجومية والدفاعية وإدراك النوايا اتجاه بعضها البعض, وبتالي يخص هذا القطاع المستويين المتفاعلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية للدولة. [1]

من خلال ما سبق من تعريفات للمن , يتبين أن ربط مفهوم الأمن بالجانب العسكري , يعني إن هناك أسسا وقواعد وإجراءات , يجب التقيد بها في العمل العسكري لضمان حماية القوات المسلحة , سواءا أكان ذالك على الصعيد الجبهة الداخلية , أو الخارجية , وتهيئة الظروف المناسبة لها , بواجبها العسكري على أكمل وجه لتحقيق أهدافها .

وهذا ما أشار إليه د محمد نورا لدين شحادة في تعريفه للامنا العسكري فقال :

ويعني جميع الإجراءات – فعل أو امتناع – التي يجب اتخاذها لحماية القوات المسلحة بشريا وتسليحا وخططا وتجهيزات وقدرات ومعلومات . وفي نفس الوقت ضرورة اختراق القوات المسلحة المعادية والصديقة للوقوف على تلك البنود واستثمارها .

وبتعريف أخر للمن العسكري قال الأيوبي : هو مجموعة الإجراءات والتدابير التي تضع القيادة والقوات في مأمن من مباغته العدو لها , وتسمح للقائد بالحصول على الفترة الزمنية الأزمة , والمنطقة الملائمة لإجراء المناورة المخطط لها والمصمم على تنفيذها فلأمن العسكري يعتمد بلا ساس على مجمعة من الإجراءات الأمنية , تهدف الى حماية القوات من الوقوع في شرك العدو وكمائنه[2].

وأيضا يعني الأمن العسكري جاهزية المؤسسة في الدول العربية على التصدي للاعتداءات الخارجية المحتملة , وحمايتها من التهديدات الإقليمية والعالمية , والتي تواجه كيان الدولة وسيادتها

[1] نهاد يوسف الثلاثيني **الامن العسكري في السنة النبوية دراسة موضوعية تحليله** مذكرة ماجستير 2007 الجامعة الإسلامية غزة عمادة الدراسات العليا كلية أصول الدين قسم الحديث وعلومه

[2] اسامة السيد عبد السميع نفس المرجع السابق 20

وحدودها , بالإضافة إلى بناء نظام ردع يكون بمنزلة جهاز حماية فعال , وقائم على التدريب والتطوير , والقدرة على التكيف مه بيئة الأخطار [1].

6- الأمن البيئي: يعتقد باري بوزان وأنصار مدرسة كوبنهاغن أن الأمن البيئي في معناه الواسع يشتمل على معنيين أمنية بيئية، تراوح بين النظم الايكولوجية والبيئية الحيوية والأنواع إلى المحيط برمته – والعلاقة بين البيئة الحضارة , فالشكل الأول يتعامل مع كيفية فهم قضايا البيئة في القطب الشمالي مثلا بشكل تدريجي على انها مسائل أمنية , في حين يتعلق الثاني ببقاء , الحضارة الإنسانية في حد ذاتها [2].

ويعني أيضا قدرة الدولة على الحفاظ على الإنسان والبيئة من تداعيات التغيرات المناخية العالمية وإتباع وقائية للحماية من التلوث الجوي , والبحري , والبري . ومعالجة التصحر بجميع صوره وإشكاله , والحاصل مما سبق أن الأمن البيئي يقصد به حماية البيئة والموارد الطبيعية من النضوب والانقراض . الناجم من المخاطر , والملوثات , والجرائم المتعمدة التي ترتكب بحق تنمية المصادر , والموارد الطبيعية [3]

المبحث الثاني: السياسة الأمنية العامة

المطلب الأول : مفهوم السياسة الأمنية

إن التصور العسكري للأمن الطي انحصرت فيه الدراسات الأمنية لفترة من الزمن , كان من البديهي إن ينحصر مفهوم السياسات الأمنية على أساس امن الدول وحدوها , وتقييدها بسياسات دفاعية وأخرى هجومية مرتبطة بالجانب العسكري , ولهدا فقد كان المفهوم العسكري للسياسات الأمنية يقوم على صياغة برامج وسياسات تضمن بالأساس امن الدول وسيادتها من أي أخطار

[1] على السيد إسماعيل–**الأمن القومي العربي واقعة وأفاق في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة** – دار التعليم الجامعي الإسكندرية مصر ص 76

[2] سليم قويسم **دراسات الأمن البيئي : البيئية ضمن حوار المناظرات في الدراسات الأمنية** جانفي 2014ص 96-97

[3]مرجع سابق علي السيد إسماعيل ص77

خارجية فقد كانت نهاية الحرب الباردة وما عرفته من تحولات التي جعلت من مفهوم الأمن يتسع ويخرج من مفهومه الضيق . من خلال اهتمامه بالفواعل الغير تقليدية إلي عرفها النظام الدولي على غرار امن الفرد , وامن الجماعة , والأمن البيئي , وهذا ما جعل من السياسات العامة تتسع هي كذالك لعدة مفاهيم جديدة , ومن بين هذه المفاهيم تلك التي يقصد بها عريضة تضم سياسات مختلفة للمساعدة والتعاون العسكري والتشديد أكثر على الدبلوماسية كأداة بناء الثقة وتحسين التفاعلات الدولية والقدرة على المساهمة في التوسيع المثمر للبرنامج الأمني [1].

إن تحقيق السياسات العامة لأهدافها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي يرتبط مباشرة بدرجة نجاح السياسات العامة الكفيلة بضمان وتحقيق الأمن الوطني , من خلال قدرتها مثلا على العمل لتوفير نجاح النمو الاقتصادي عبر جهودها وفي تامين عمليات شحن البضائع والمواد , وفق سياق مقبول من التعليمات والقيود التجارية القائمة على رضا المتعاملين معها من المواطنين والأجانب كما وان قدرتها تتجلى مثلا على العمل في بتوفير نجاح تحسين الوضع الاجتماعي من خلال استتباب الأمن بين المواطنين , وتفعيل دور المؤسسات الأمنية القائمة في المجتمع , علة طول المناطق والمراكز المدنية والمحلية .

والى جانب ذالك لابد إن تتخذ نمن السياسات العامة , المؤدية الى بناء القوة العسكرية النظامية , ومدها بالوسائل والمعدات والتجهيزات المتطورة لكي يتسنى تحقيق الأمن الوطني وحفظه ودوامه إقليما ودوليا فبعض الدول مثلا في سبيل تحقيق أمنها الوطني تبنت سياسات عامة كبيرة على المستوى الدولي والإقليمي وأقامت قواعد عسكرية ضمن مناطق جغرافية خارجية بعيدة عنها لأسباب كثيرة , منها السيطرة على ثروات البلدان الأخرى , وحماية مصالحها الاقتصادية كما هو بالنسبة للولايات لمتحدة الأمريكية حاليا ولقواعدها العسكرية المنتشرة في الشرق الأوسط والخليج العربي وغير ذالك بالنسبة للاتحاد السوفياتي سابقا.

[1] صاحبي محمد الصالح –**السياسات الأمنية للاتحاد الأوروبي اتجاه المنطقة المغاربية – الهجرة الغير شرعية أنموذجا**- مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر تخصص دراسات أمنية في المتوسط جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي ص 8-9 /2016-2017

إن السياسات العامة المتخذة ضمن هذا المال لها دور هاما في جعل الدولة إما قوية وإما ضعيفة وعلى الحكومة ان تحسن التوقع والتنبؤ بالقوى الخارجية المحيطة بها وبأمنها الوطني الإقليمي والدولي [1].

شهد موضوع السياسات العامة اهتماما كبيرا نظرا للدور الذي يلعبه في التنمية في مختلف المجالات ونهضة المجتمعات فالسياسات العامة تعد إحدى أهم الآليات التي من خلالها تتواصل عملية التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي وعليه يعتبر موضوع السياسات العامة من الأهمية بمكان كحقل علمي يتقاطع مع معظم العلوم اقتصاد وإدارة وسياسة واجتماع و لقد أدركت الحكومات أهمية صياغة السياسات بالشكل الذي يتناسب مع الخطط والبرامج التنموية التي تسعى الدولة إلى القيام بها في الفترة المقبلة لتلبية الحاجات المتجددة والمتزايدة للمواطنين ويتطلب دالك تحديد الرؤية السليمة للحكومة لتحليل المعطيات بشكل صحيح لتتمكن من رسم سياسات مناسبة تغطي حاجات الدولة والمجتمع.[2]

المطلب الثاني: معايير بناء السياسة والإستراتيجية الأمنية

وكما تختلف عمليات إصلاح القطاع الأمني من دولة إلى أخرى، فكل سياق يجري فيه إصلاح هذا القطاع مستقل ومنفرد بذاته .وعلى الرغم من قدرة المنظمات الدولية أو الإقليمية أو الدول المانحة التي تقديم الدعم المالي للدول التي تربطها علاقات ثنائية بها على مساندة إصلاح القطاع الأمني، فال غنى عن الملكية المحلية والوطنية لاية إجراءات تسعى إلى إصلاح هذا القطاع. وبحسب لجنة دعم التنمية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في أوروبا، ينبغي أن تتوفر المعايير التالية في إجراءات إصلاح القطاع الأمن:

[1] فهمي خليفة الفهداوي – **السياسة العامة منظور في البنية والتحليل** دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان الطبعة الاولي 2001م- 1422ه ص 73

[2] محمد السعيد بن غنيمة **فواعل صنع السياسة الامنية في الجزائر** – دفاتر السياسة والقانون – العدد 19 جوان 2018 ص260

1- أن يركز على المواطنين ويتسم بملكيته المحلية ويرتكز على المعايير الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان وسيادة القانون، وأن يسعى ضمان الحرية من الخوف والحد من أعمال العنف المسلح والجريمة بصورة ملموسة .

2- أن ينظر إلى إجراءات إصلاح القطاع الأمني باعتبارها تشكل إطار عمل لتنظيم الأفكار المتعلقة بكيفية التعامل مع مختلف التحديات الأمنية التي تواجه الدول وشعوبها من خلال التطوير المتكامل وإعداد السياسات الأمنية، ومشاركة المجتمع المدني فيها والارتقاء برقابته .أن يرتكز إصلاح القطاع الأمني على استراتيجيات تشمل مختلف القطاعات،

3-وأن يحتكم إلى تقييم شامل للاحتياجات الأمنية والعدالة الضرورية للمواطنين والدولة

4-أن يتم تطوير هذا القطاع على أساس من الالتزام بمبادئ الأحكام الأساسية، كالشفافية والمساءلة.

5-أن تنفذ إجراءات إصلاح القطاع الأمني من خلال عمليات 6وسياسات واضحة تهدف إلى تعزيز القدرات البشري[1].

4- التكامل بين السياسة الأمنية والسياسات العامة .

ونجد أن السياسات الأمنية يف ظل انتشار مرجعية مفاهيم الأمن الإنساني والأمن التعاوني يف النظام العالمي، والنظم الإقليمية من جانب منظمات مثل: الأمم المتحدة ومنظمة دول جنوب رشق أسيا (الآسيان) ASEAN والاتحاد الأوروبي والناتو أصبحت . كما أوضحت . تتسم بالتعقد والتكامل في الوقت نفسه مع قطاعات أخرى في السياسات العامة في الدول، ويف السياسات الإقليمية والعالمية، حيث لا يمكن النظر إلى السياسات الأمنية بمعزل عن السياسات العامة، حيث إن الأخيرة تتعامل مع إخفاقات قد تنجم عن سياسات في قطاعات أخرى مثل: الثقافة أو التعليم، أو السياسات الاقتصادية، أو حالات اليأس والإحباط الناتجة عن فشل سياسات عامة في مواجهة مشكلات المجتمع، ما يولد اليأس والإحباط والجريمة، ولعل المثال الواضح على ذلك

[1] كريستن فالاسيك – **إصلاح القطاع الأمني والنوع الاجتماعي** – مركز جينيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة – معهد الامم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من اجل النهوض بالمراة ص8من دون سنة

مشكلات التطرف والإرهاب وانتشار العنف في المجتمعات. وال شك أن قوة مؤسسات الدولة وتوافر معايير الحكم الرشيد بها ترتبط بقضية أخرى مهمة تتعلق بمدى جودة تلك السياسات ورشادها، سواء يف صنعها أو تنفيذها أو تقويمها، وهو ما بات يؤثر على الاستقرار والسالم يف النظام العالمي والنظم الإقليمية يف ظل عولمة القضايا والتهديدات الأمنية، التي مل يعد الفصل بني الداخلية والخارجية منها يخدم نجاح السياسات الأمنية الوطنية والإقليمية والعالمية، وهو ما تدعمه مفاهيم الأمن الإنساني والأمن التعاوني، وهو الاقتراب الذي تتبناه الدراسة من خلال بحث التهديدات التي تواجه السياسات الأمنية في المنطقة العربية.[1]

– يتطلب تفكيك السياسات الأمنية التفصيل في ثنائية السياسات العمومية والأمن , وهي وضعية ابستمولوجية , ويراعي حقلين معرفيين متكاملين , فالسياسات الأمنية عموما هي – مجموعة من القرارات والمعايير التي تتخذها الهيئات السياسية الشرعية , هدفها تعبئة المؤسسات الأمنية من اجل تحقيق الأمن الاجتماعي , وتنفيذ سياسة أمنية ما بإشراك الفاعلين العموميين والخاصين , من جماعات محلية وجمعيات ومقاولات ، والتعاطي مع حالة انعدام الأمن الناتجة من أفعال جامحة – نقف هنا , عند ثلاثة عناصر أساسية يعتمدها هذا التعريف :

العنصر الأول : أن نتاج السياسة الأمنية هو فعل سيادي داخلي ضمن اختصاصات الهيئات السياسية للدولة , وغاليا ماتكون هذه المؤسسات ذات شرعية تمثيلية , اذ يشكل تدخل السلطة التشريعية في إنتاج السياسات الأمنية مساهمة في شرعنه إعمال الأجهزة الأمنية , وجعلها خاضعة للرقابة .

العنصر الثاني : ما عادت السياسات الأمنية عملا قطاعيا تنفرد به جهة حكومية مختصة , بل أصبحت منتوجا مشتركا يساهم في تحقيق الفاعلين على اختلافهم , عموميين وخاصين , حيث ظهر في كثير من التجارب الديمقراطية مابات يعرف ب– تعاقد امني – يقم على مقاربة تشاركيه بين الفاعلين , كل بحسب اختصاصه , حيث يعين العقد حدود مساهمة كل طرف في تنفيذ

[1] محمد احمد علي عدوي – **الأمن الإنساني والأمن التعاوني كمداخل لتطوير السياسات الامنية العربية** – قدم للنشر في 2015/03/23 وقبل في 2015/12/16 المجلة العربية للدراسات الأمنية – المجلد ـ 32 – العدد (68) 285- 318 الرياض (2017) (1438ه)

السياسات الأمنية ويعين الجهات الوصية على التنسيق بين مختلف المتدخلين , وتفعيل هذا الأنموذج يمكن ان يفرز سياسات أمنية متعددة تعكس خصوصية كل وحد من وحدات البلد الترابية .

نود الإشارة هنا إلا أن تعدد الفاعلين في إنتاج السياسات الأمنية في بعض التجارب الديمقراطية لا يختزل سلطة الدولة بصفها راعية تنفيذ هذه السياسات , فهامش تدخل الفاعلين في تنفيذ يتسع او يضيق بحسب طبيعة النظام بفكرة المصلحة العليا للدولة .

العنصر الثالث : يكمن في كون السياسات الأمنية تشكل جوابا عن وضعية انعدام الأمن , فإقرار سياسة ما يمر بمراحل إنتاج السياسات العامة , بدءا من بتشخيص مظاهر انعدام الأمن ووضع محاور السياسة بناءا على نتائج التشخيص وتحديد مكان الخلل , وصولا الى تنفيذها , مع تفويض البرلمان سلطة تقويمها في كل مرحلة من مراحل التنفيذ , ومراقبة مدى التزام المتدخلين بتوجهات السياسة العمومية , ويمكن القول ن هذا التعريف يرنو نحو ماسة فكرة إنتاج السياسات الأمنية بوصفها مجموعة قرارات [1] .

المطلب الثالث : تطور السياسة الأمنية في الجزائر ومرتكزاتها وأهدافها

أولا: تطور السياسة العامة الأمنية في الجزائر

المرحلة الأولى من 1962-1988 : على غرار بقية الدول المستقلة حديثا، تفتقد الجزائر إلى أجهزة ومؤسسات دستورية دائمة وقوية قادرة على توجيه سلوكها الأمني على المستوى الداخلي الخارجي،وحتى إن وجدت فإن دور هذه المؤسسات يبقى ثانويا يقتصر على إصدار لوائح وتوصيات مجردة من أية قدرة على التطبيق،سواء تعلق الأمر بالمجلس الشعبي الوطني أو بحزب جبهة التحرير الوطني في عهد الأحادية الحزبية، نجد أن دوره بقى محدودا جدا إن لم نقل منعدما، بالرغم من الصلاحيات التي خولها لهما الدستور . و يعد الرئيس في النظام السياسي الجزائري حسب الدستور وزيرا للدفاع الوطني والقائد الأعلى للقوات المسلحة، وتظهر هيمنة الرئيس على

[1] إحسان الحافظي – **السياسات الأمنية في المغرب في السلطة وادوار النخب السياسية** – سلسلة أطروحات الدكتوراه – المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بيروت ,آذار /مارس 2020 الطبعة الأولى ،39.

جميع السلطات الأخرى ، القضائية، التشريعية والتنفيذية عبر مختلف مراحل تطور النظام وكان الرئيس يستمد صلاحياته من مجلس الثورة في عهد الرئيس بومدين،والمكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني الذي يستمد بدوره سلطاته من المؤسسة العسكرية،لذلك تميز رؤساء الجزائر المستقلة بانحدارهم من المؤسسة العسكرية ما عدا أحمد بن بلة . إن الجيش الوطني الشعبي كممثل للمؤسسة العسكرية هو وريث جيش التحرير الوطني،وقد تمكن من الاستحواذ على السلطة عقب الاستقلال بالنظر إلى قوته العسكرية والتنظيمية التي واجه بها المؤسسات السياسية القائمة، وقد أوكل دستور 1963 و 1976 للجيش مهمة الدفاع عن استقلال الوطن وسياسته،وتأمين الدفاع عن الوحدة الترابية للبلاد وحماية إقليمها.وعلى اعتبار الجيش الوطني الشعبي هو الجهاز الدائم للدفاع والمحقق للتنمية، بفضل تاريخه، مرجعيته، قوته وتنظميه، فقد قام المشرع بدسترة دور المؤسسة العسكرية–وهي فاعل غير رسمي – الذي كان يكتسي طابعا رسميا [1].

فالمؤسسة العسكرية اعتبرت الفاعل المهيمن على صنع السياسة العامة الأمنية في الجزائر، أنها هي من تعمل على صياغة مقترحاتها، وهي من تلغي أو تعدل السياسات القائمة وفق مصالحها وأهدافها، وعليه فإن أغلب السياسات الأمنية التي تم تبنيها خلال هذه الفترة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، كانت بتوجيه و دعم من هذه المؤسسة، وهو ما يجعلها تأخذ شكل جماعة مصلحية ضاغطة أكثر منها مؤسسة مهمتها الأولى والأخيرة الدفاع عن الوطن وسلامته الترابية ومن مظاهر احتكار الجيش لصنع السياسة الأمنية وتدخله في الحياة السياسية بشكل عام نذكر :

– الإطاحة بحكم بن بلة عن طريق حركة 19 جوان 1965 بقيادة هواري بومدين، ما يؤكد أنها صاحبة المرجعية الوحيدة في الحكم والتي لا يمكن الاستغناء عنها.

– إنشاء مجلس الثورة كمؤسسة عليا داخل الدولة والمجتمع، يتولى مهام المجلس الوطني ورئيس الدولة والحزب، الأمر الذي مكن المؤسسة من تحديد خطوط السياسة العامة للبلاد واختباراتها الأمنية.

[1] نعيمة خطير –**السياسة العامة الامنية الجزائرية بين الالتزامات السيادية والرهانات الاقليمية** العدد الثاني 2019ص 67

– مشاركة أعضاء المؤسسة العسكرية في الانتخابات الوطنية والمحلية، باعتبارهم مواطنون كالبقية،مما سمح لهذه الهيئة بالتأثير على صنع القرار في الجزائر .

–المساهمة في إطار الخدمة الوطنية في مكافحة التصحر , وانجاز البنى التحتية منها : مشروع السد الأخضر , طريق الوحدة الإفريقية , إضافة إلى مساعدة الموطنين , وإنقاذ الضحايا إثناء الكوارث الطبيعية .[1]

المرحلة الثانية(1988–1999) : عرفت الجزائر تحولا جذريا في مسيرة نظامها السياسي، كانت أحداث أكتوبر 1988 السبب المباشر فيه، فاختلت موازين قوى الساحة السياسية بميلاد مؤسسات جديدة، وظهور فواعل حديثة، فظهرت الأحزاب وعلا صوت المعارضة، و تجذرت التعددية في مختلف المجالات الحياة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فأصبحت ممارسة السياسة مفتوحة لشرائح الشعب بعدما كانت حكرا على بعض (22)المناضلين .وتم إعلان دستور جديد عقب استفتاء 23 فيفري 1999 حيث وافقت عليه نسبة 73 % من الناخبين، وقد مثل الدستور الجديد نقلة حقيقية بين مرحلتين سياسيتين في التاريخ الجزائري و من بين ما نص عليه دستور 1989:

– تنظيم السلطات وتوزيعها إلى ثلاث، تنفيذية، تشريعية، قضائية

– إلغاء مسؤولية الحكومة أمام الحزب الواحد، وأن تصبح مسؤولة أمام المجلس الشعبي الوطني – البرلمان–

– إلغاء الدور السياسي للجيش الوطني الشعبي باعتباره أداة للثورة ومشاركا في تنمية لدولة بحسب المادة 92 من دستور 1976 ،ففي هذا الدستور (المادة 24)انحصرت مسؤولية الجيش في حفظ الاستقرار والسيادة الوطنية والدفاع عن الحدود البلاد.

– إلغاء محاكم أمن الدولة وبعض القوانين الاستثنائية.

– تقليص صالحيات رئيس الدولة، بحيث لم يعد يجسد القيادة السياسية للحزب والدولة[2] .

[1] المرجع السابق ص 68

[2] [2] المرجع السابق ص 69

المرحلة الثالثة بعد1999 :

عبر وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة كأول شخصية مدنية إلى الحكم في الجزائر بعد انتخابات أفريل 1999 عن رغبة العسكر في التغيير، فاختيار رئيس مدني يجسد إرادة في نفي الطابع العسكري للنظام وقد حدث تحالف ضمني بين السلطة التنفيذية والمؤسسة العسكرية خلال هذه المرحلة؛وذلك لا ينفي وجود نوع من المساواة التي تطبع عالقة الهيئتين، متمثلة في:

إستراتيجية الرئيس بوتفليقة لتعزيز موقفه أمام المؤسسة العسكرية:وذلك من خلال:

– منع أعضاء المؤسسة العسكرية من التصويت داخل الثكنات للتأكيد على تراجع قوة ونفوذ المؤسسة العسكرية لصالح هيئة الرئاسة.

– تقوية حزب جبهة التحرير الوطني بهدف تحويله إلى قوة موازية لقوة المؤسسة العسكرية.

– إجراء تعديلات مهمة في المؤسسة العسكرية سنة 2000 ،بتغيير 09 من كبار ضباط الجيش ونقل 07 آخرين، وتعيين عسكريين ينتمون إلى الجيل الثالث الذين لم يشاركوا في الثورة بناء على الكفاءة المعنية بدل الشرعية الثورية

إستراتيجية المؤسسة العسكرية في التعامل مع الرئيس بوتفليقة :

اعتمدت على مجموعة من الآليات لتقليص نفوذ الرئيس وا ضعافه، منها:

– دعم بوتفليقة في رئاسيات 1999 بهدف تمرير سياساتها في معالجة الأزمة عن طريقه .

– تحكمها في بعض القضايا الحيوية منها: ضرورة ضبط العلاقة مع المغرب وعدم الذهاب بعيدا مع الملك محمد السادس والعودة بالأمور التي ما كانت عليه سابقا .، إضافة إلى مسألة حالة الطوارئ وإطلاق سراح قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ هذه الآليات المستخدمة من الجانبين لم تجعل العلاقة بينهما تصل إلى الصدام أو القطيعة، بل يمكن القول أنها اتفاق على صيغة التعاون معا، قائمة على تولي الرئيس لصلاحيات الإعلام والعلاقات الخارجية في حين تكفل المؤسسة العسكرية بالملف الأمني.[1]

[1] المرجع السابق ص71

مرتكزات السياسة الأمنية الجزائرية :

وتستمد السياسة الأمنية الجزائرية توجهها العام من المبادئ العامة المستمدة من ركائز عدم التدخل في شؤون الآخرين , وهو ما لاحظناه في التحرك الجزائري حيال الأزمة الليبية التي أنتجت صورة أدت إلى تغيير طبيعة النظام بدعم من حلف الناتو , وهي الرؤية التي تجعل لها ركائز قانونية ودستورية تحدد المهام الأساسية الأخيرة التي تنحصر مهامها في حماية وصون سيادة الدولة وحدودها .

وعليه لايمكن لأي دولة إن تستخدم قدراتها العسكرية كقوة وطنية حاسمة لتحقيق أهدافها ومصالحها دون الاستناد إلى عقيدة عسكرية واضحة وفعالة , ودالك للأدوار المهمة التي تقدمها العقيدة العسكرية لتوجيه النشاطات والأعمال العسكرية على المستوبات المختلفة , والتي تصب في مصلحة تحقيق أهداف الإستراتيجية الشاملة , لاسيما إذا علمنا إن العقيدة العسكرية بما تمثله من أسس ومبادئ تستوعب بتوتراتها حقيقة المراد الكلي لإستراتيجية ما وتعد بمثابة الأساس الذي تقوم عليه تلك الإستراتيجية , إذ إن العقيدة العسكرية تستند إلى مجموعة من المقتربات الإستراتيجية والتي نستطيع هنا أن نؤشر لها بالاتي :

– العقيدة العسكرية هي الموجه الرئيس لأعداد وبناء وتطوير القوات المسلحة وتجهيزها واستخدامها لمواجهة التحديات .

– العقيدة العسكرية المنطلق الأساسي لأية عملية عسكرية تقوم القوات المسلحة مهما كان نوعها حجمها .

– تعد العقيدة العسكرية القاعدة الأساسية لتوحيد جميع مفاهيم العسكريين تجاه استخدام القوات المسلحة وهي الدليل الموحد لجميع الأعمال والنشاطات العسكرية على جميع مستويات الدولة المختلفة[1] .

[1] برابح حمزة – **الاستراتيجية الامنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الامنية اللاتماثلية في منطقة الساحل** / المركز الجامعي بريكة المقال 2017/04/22

أهداف السياسية الأمنية الجزائرية :

من خلال نص الدستور والخطابات الرسمية يمكن أن نحدد ثلاثة أسس للسياسة الجزائرية تنطوي وراءها جملة من أهداف الأمن الوطني:

بناءا على ما سبق، يمكن أن نستشف أهم أهداف الأمن الوطني الجزائري من خلال الأسس والمبادئ التي بنيت عليها سياستها الخارجية والتي يمكن أن نستخلصها من مواثيق ودساتير الجمهورية والخطابات الرسمية لصانعي القرار ومن خلال سياسات الجزائر الداخلية والخارجية.

من خلال نص الدستور والخطابات الرسمية يمكن أن نحدد ثلاثة أسس للسياسة الجزائرية تنطوي وراءها جملة من أهداف الأمن الوطني :

1. احترام سيادة الدول التي تقوم على وجوب احترام الاستقلال الوطني والسلامة الإقليمية لكل دولة وعدم جواز التدخل في شئونها الداخلية . وهو ينطوي على الأهداف المتعلقة بالدفاع على كيان للدولة.
2. تبادل المصالح والمنافع ينطوي على أهداف الأمن المتعلقة بإيجاد الظروف المناسبة التي تساعد الدولة على تلبية حاجاتها ، حيث تنبهت الجزائر منذ البداية إلى أهمية التعاون والتكامل فيما بين الدول لبناء اقتصادياتها وهي تسعى دائما كما يقول رئيس الجمهورية: إلى بناء علاقات على أسس عقلانية، قوامها المثل والمبادئ المشتركة [1]ين شعوبنا، علاقات تغذيها توافقات موضوعية ومصالح مشتركة مستدامة
3. السعي نحو تحقيق السلم والأمن الدوليين ينطوي على أهداف تتعلق بالمحافظة على ديمومة العلاقات مع الدول والحرص على تكافئها.
4. إن النظر إلى هذه المبادئ في مجملها ينطوي على تحقيق جملة من الأهداف العامة للمجتمع المتمثلة في الاستقرار في كل النواحي والتنمية الشاملة لكل جوانب الحياة[1]

[1] لخضر موساوي – **الرهانات الاقليمية للامن الوطني الجزائري** –مذكرة مقدمة لنيل ششهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية – جامعة دالي براهيم 2010/2009 ص37-38

5.الاندماج الداخلي , فالجيش يعد تماسك وطني حيث يساهم في إحياء الشعور بالانتماء للمجتمع الواحد من خلال الاندماج والتكامل ونشر القيم الوطنية والأيديولوجية .

6.كما يعتبر الجيش عاملا للاستقرار أثناء الأزمات والفوضى او في حالة تعرض البلاد لأطماع خارجية , كما لعبت أيضا أجهزة المخابرات باعتبار هيئة تابعة لمؤسسة الجيش , وضامنة للأمن دورا في الحرب الوقائية لكافة أشكال التهديدات الخفية التي تحدق بأمن الدولة والمواطنين الاندماج الخارجي , فقد يصبح الجيش عاملا من عوامل الأمن العام عندما يتدخل ضمن المجتمع المدني في عمليات حفظ النظام العام , والحفاظ على مؤسسات الدولة من النزاعات الانفصالية أو الإخلال بالنظام العام , كما تمارس المؤسسة العسكرية مهمات كالتدخل أثناء الأزمات والكوارث الطبيعية [1].

أ /تهدف السياسة الأمنية الجزائرية إلى الحفاظ على السيادة الإقليمية و الحفاظ على الحدود الموروثة عن الاستعمار والدفاع عن وحدة وسالمة أراضي الدولة والوحدة [8]الترابية التامة، كما تهدف إلى حماية الأفراد وممتلكاتهم وحفظ الاستقلال.

ب /تهدف إلى تكريس مبادئ القانون الدولي خاصة فيما يتعلق بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهو هدف أساسي ومبدأ ال رجعة فيه ، وعدم اللجوء للقوة[1]أو التهديد بها واحترام سيادة الدول الأخرى.

ج/ إرساء قواعد تسعى الجزائر من خلال سياستها الأمنية إلى تحقيق و الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان والحريات العامة بما فيها حرية المرأة، فهي تهدف إلى تعميق أسس الديمقراطية وزيادة فرص المشاركة بين المواطنين وضمان الشفافية والمساءلة والمحاسبة،وهذا لمواكبة المتطلبات الجديدة التي أخذت تفرضها التحولات العالمية

[1] فيروز مزياني –**استراتيجية الدفاع الامني الوطني في ظل التهديدات الامنية الجديدة** – مجلة العلوم القانونية والسياسية – المجلد 10 , العدد 3 ديسمبر 2019 ص948

د /تهدف كذلك لدعم حركات التحرر ،خاصة في إفريقيا باعتبارها الامتداد الطبيعي لثورة التحرير وتقديم المساعدة الكاملة لجميع الشعوب التي تناضل فعال في سبيل تحرير بلدانها،كما تصر على أهمية السيادة الوطنية وحق الدول في ضمان أمنها و تمتعها بأمن غير منقوص

هـ /تهدف وتؤمن بمبدأ عدم الانحياز خاصة إذا تعلق الأمر بالنزاعات العربية[4]العربية ، وهذا لتطوير عالقات الصداقة مع جميع الدول[1].

[1] نعيمة خطير – **السياسة الامنية الجزائرية بين الاتزامات السيادية والرهانات الاقليمية – مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية العدد الثاني** /السنة 2019 ص66

ملخص الفصل :

تناولنا في هذا الفصل مفهوم الأمن بمفهومة اللغوي والاصطلاحي وذا تطرقنا إلى فهم الأمن في ناحيته الضيقة والموسعة النطاق الذي يشمل عدة مجالات مختلفة في منها المجال العسكري والاقتصادي والسياسي والاجتماعي والأمني التي هي مميزات جديدة في الحقبة المعاصرة التي تعيشها البشرية أنيا وكذا قدمنا تعريفا لأهم المرتكزات التي تقوم عليها السياسة الأمنية الجزائرية باعتبار ان الدولة الجزائرية دولة ذات خبرة في هذا الشأن وأنها يستعان بها في الملتقيات الدولية وتنستنار بها الدولة الأخرى وتجعلها مرجعية لمجابهة مختلف التهديدات الأمنية التي تجعلها تتخبط في العديد من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية ذات المنشاء الأمني .

الفصل الثاني

تمهيد :

تعد الدولة الجزائرية من الدول المستقلة حديثا، وهذا ما جعلها تتأخر في أن تكون دولة مؤسسات قويمة ، مما صعب الأمر في نهوضها ومواكبة البلدان النامية خاصة وأن اقتصادها هش ولا تملك الإمكانيات الكافية لتتكلف بكافة الجوانب، مما انعكس سلبا على الأمن الداخلي وجعلها تتخبط في العديد من العقبات الأمنية التي حالت دون نهضوها كالاستقرار السياسي والاجتماعي بظهور مايسمى بالعشرية السوداء التي أرهقت كاهلها مما جعلها تتخبط في القاع و وكذا تأثير بؤر التوتر المحيطة بها من كل الجوانب وجعلها تتميز بحدود ملتهبة (أزمتي ليبيا ومالي والساحل الإفريقي)على كل الممرات التجارية الإفريقية طرف الجماعات الإرهابية والضغط على السلطات الحاكمة من خلال الرهائن والتناول عن بعض القضايا والانصياع لأخرى مما جعلها تخرج عن طريقها المصمم لبلوغ هدفها المنشود لان تكون دولة عصرية ذات مقومات اقتصادية وسياسية واجتماعية تسهم بشكل ملفت في تدعيم تطورها .

فرغم هذا تتأثر الجزائر بشكل كبير بما يحدث على حدودها الجغرافية وخاصة أن المنطقة العربية والإفريقية تعرفان العديد من الأزمات مما يجعل إقليمها معرض دائما للخطر وهذا ما يؤدي إلى أللأمن سواء على المستوى الخارجي وحتى على المستوى الداخلي فجل هذه الأوضاع تنعكس سلبا على الأمن الجزائري وتؤثر في سلوك الدولة الجزائرية.

المبحث الأول: التحديات الداخلية

تشهد الدولة الجزائرية العديد من التهديدات الداخلية، وتنعكس هذه الأخيرة في المظاهر التالية:

المطلب الأول –الإرهاب و الجريمة المنظمة

في معرض مداخلته بمناسبة الاحتفالات المخلدة للذكرى 54 لتأسيس الشرطة الجزائرية، أشار معالي وزير الداخلية و الجماعات المحلية إلى أن التحديات الأمنية في تطور مستمر و أن التهديدات تتزايد متخذة في كل مرة أشكالا متعددة و متنوعة، ما يحتم التكيف الدائم معها لتجنب مخاطرها.

كما أوضح معالي الوزير بأنه بالإضافة إلى التهديدات الإرهابية المتواصلة و التي تعود إلى " تنامي بؤر التوتر في الدول المجاورة و الدول الشقيقة التي تشهد تصاعدا خطيرا للتطرف الإرهابي"، تواجه الجزائر مظاهر أخرى ترتبط بالتحديات الأمنية لا تقل خطورة عن التهديد الإرهابي على غرار الاتجار بالمخدرات، الهجرة غير الشرعية، تبييض الأموال، و الإجرام الالكتروني و الاتجار بالأسلحة، و التي لطالما اعتبرت من أساليب تمويل الإرهاب.

كما تناول السيد الوزير التهديدات الأخرى التي تسببها جماعات ذات أفكار متطرفة و مغلوطة، أجنبية و دخيلة عن أصالة المجتمع الجزائري، ووحدته و انسجامه و التي تحاول من خلالها " بث سمومها في شعبنا المتحد، لضرب الوحدة الوطنية و التي ضحى من أجلها شهداؤنا الأبرار ."

ومن جهة أخرى، أشار معلي وزير الداخلية و الجماعات المحلية إلى أن الجريمة في الأوساط الحضرية، و العنف بكامل أشكاله تستوجب تكثيف العمل و الجهود المبذولة بصفة متواصلة و دون هوادة، مشيدا ب" الخطوات العملاقة" المحققة من طرف الأمن الوطني على جميع المستويات، سواء ما تعلق بإتمام المهم الأمنية أو تطوير الوسائل و عصرنة مصالحه [1]

[1] https://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/80 تمت مشاهدته على الساعة 18:24 –2021/06/28

أثارا الجريمة المنظمة على المستوى الوطني:

للجريمة المنظمة آثار كبيرة على المستوى الوطني سواء كانت من الناحية الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية أو حتى على مستوى الأفراد ومن هذه الآثار:

على المستوى الاقتصادي :

تقوم عصابات الجريمة المنظمة على المستوى الاقتصادي ، بالسيطرة على قطاع ما من الاقتصاد أو على الاقتصاد بأكمله وذلك بسبب ما تملكه من مبالغ طائلة ، فضلا عن قيامها بالسيطرة على المسئولين في القطاع الخاص عن طريق الرشوة أو الابتزاز ، وكذلك تقوم عصابات الجريمة المنظمة بالتهرب الضريبي والتشجيع على المعاملات المشبوهة ، كما تقوم بعمليات غسيل الأموال لإخفاء مصادر أموالها غير المشروعة وهو ما يؤدي في النهاية إلى الخسائر الاقتصادية على مستوى الأفراد والشركات وحتى على مستوى الاقتصاد بأكمله.

على المستوى السياسي :

تؤدي الجريمة المنظمة على المستوى السياسي إلى فقدان الثقة في العملية الديمقراطية ، لقيامها بالسيطرة على هذه العملية وإفسادها عن طريق رشوة وابتزاز المسؤولين وأصحاب القرار السياسي في الدولة ، واختراق الأحزاب والتنظيمات السياسية للوصول للسلطة والحفاظ على مصالحها مما يؤدي في النهاية إلى تشويه العملية الديمقراطية وسقوط الأنظمة السياسية لهذه الدول.[1]

الشلل السياسي :

لانتقال غير المكتمل : رأى بن عنتر أن الانتقال الجزائري من السلطويّة إلى الحكم الديمقراطي، الذي بدأ في العام 1989، لايزال جارياً. وخلافاً لما حدث في بلدان أميركا اللاتينية وأوروبا الشرقية وشبه جزيرة أيبيريا، لم يواجه حزب جبهة التحرير الوطني تحدّياً خطيراً من جانب حزب معارِض جديد خلال الحرب الأهلية، وحافظ على سيطرته على السلطة السياسية.

[1] صهللوا سارة **الاليات الاجرائية لمكافحة الجريمة المنظمة** مذكرة– تخرج لنيل شهادة الماستر– –كلية الحقوق و والعلوم السياسية – جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم 2019/2018 ص 19

المعارضة الغائبة :

- المعارضة الغائبة : اعتبر بن عنتر أن حزب جبهة التحرير الوطني لايزال يستفيد من غياب أي معارضة سياسية حقيقية في الجزائر. فقد نجح في تقليص نفوذ الجماعات المعارضة من دون أن يحلّها رسمياً، وذلك عبر استغلاله الخلاف بين أحزاب المعارضة الصغيرة بشكل استراتيجي، وتعاونه فقط مع الجماعات السلفية المتطرّفة التي ليس لها أي طموحات سياسية

مؤسسة الجيش:

سلطة الجيش : بقيت المؤسسة العسكرية طرفاً سياسياً فاعلاً مهماً في البلاد. ومع أنها ادّعت أنها تقلّص من نفوذها على النظام، أكّد بن عنتر أن جهودها في هذا الإطار لاتزال موضع شك. فأوضح على سبيل المثال، أنه لايزال يتعيّن على كل مرشح في الانتخابات أن يؤيّد الجيش، وإن بالكلام فقط، كي يترشّح[1].

على المستوى الاجتماعي :

تؤدي الجريمة المنظمة إلى تفشي الفساد بين أفراد المجتمع ، وانتشار الرشوة وظهور اللااخلاقيات وضياع القيم مما يؤدي إلى هدم كيان الأسرة وتفكيكها إضافة إلى ما تسببه أنشطة الجريمة المنظمة كتجارة الرقيق من إهدار لادمية الإنسان وكرامته وتفش الأمراض كما تؤدي تجارة المخدرات إلى تدمير المجتمع وبالأخص فئة الشباب بالإضافة إلى فقدان الأمن وانتشار العنف نتيجة ضعف الأجهزة الأمنية في مواجهة الجريمة المنظمة .هذه لمحة بسيطة عن آثار الجريمة المنظمة والتي توضح لنا مدى خطورة هذه الجريمة على الصعيدين الدولي والوطني[2]

[1] تم الاطلاع على الساعة 18:43 -2021/06/29 https://carnegie-mec.org

[2] صهللوا سارة ، **الآليات الإجرائية لمكافحة الجريمة المنظمة**،مرجع سابق ، ص20

المطلب الثاني – النزاعات الأثنية و المذهبية

كان المجتمع الجزائري، قبل الاحتلال، يعيش في سبات عميق، فالمدن التي عرفت ازدهارا كبيرا في العصر الوسيط، خضعت بدورها لانحطاط كبير، بحكم التحول المركزي الخاص بالممرات التجارية العالمية نحو أوروبا ابتداءا من القرنين الخامس عشر و السادس عشر، بعيدا عن العالم الإسلامي و عن المغرب العربي. و قد مست هذه التحولات نشاطات القرصنة البحرية التي سمحت منذ الإعلان عن الوصاية العثمانية للجزائر سنة 1518 بتحويل جزء كبير من الثروات التي تعبر الجهة الغربية من البحر الأبيض المتوسط لصالح الوصاية، إذ انعدمت من جراء الهيمنة الكاملة للأسطول الغربي على البحر المتوسط. كان المجتمع الجزائري آنذاك منغلقا أشد الانغلاق و بخاصة في عالمه الريفي الذي يمثل حوالي 95 % من العدد الإجمالي للسكان. و قد أسهم في هذا الوضع النظام الاجتماعي الريفي و العشائري، كما لعبت الزوايا دورا حاسما في ذلك، بحكم نشاطاتها الدينية و الثقافية، التي لا ترقى إلى التعمق و النوعية، التي امتدت شبكاتها إلى العديد من المناطق على المستوى المغاربي و أحيانا إلى حدود المشرق.

و بعد احتلالها للمدن، أقامت الرأسمالية الكولونيالية التي هي في الأصل ذات طبيعة زراعية، بتفكيك البنية الريفية الجزائرية وإطارها الطائفي التقليدي، باستخدام العنف المسلح و العنف الرمزي. و يتمثل هذا الأخير بخاصة في تلك الترسانة التشريعية التي يمكن أن نجد ضمنها القانون المتعلق بتحديد القطع الأرضية الصادر سنة 1851 و السيناتوس كونسيلت الصادر سنة 1863 و قانون فرنيي (Warnier) الصادر سنة 1873 و قانون الأهالي (code de l'indigenat) الصادر سنة 1881. و هكذا تمر مقاومة توسع النظام الكولونيالي الجديد عبر تعبئة الإطار الطائفي و العشائري، لكن بواسطة الدعم الحتمي للزوايا التي تعطي الشرعية الدينية للكفاح ضد المستعمر عبر إمدادها بقيادات لا يمكن الاختلاف حولها مثل الأمير عبد القادر في بداية الاحتلال (من سنة 1832 إلى سنة 1847)، و كذلك قيادات أخرى و يمكن ذكر بعضها مثل الشيخ الحداد (مع الشيخ المقراني) بالنسبة لثورة منطقة القبائل (و التي امتدت إلى مناطق أخرى) سنة 1871، و الشيخ بوعمامة و ثورة أولاد سيدي الشيخ في الجنوب الغربي للجزائر (سنة 1862 و سنة 1884)[1]

[1] **الاستعمار الحركة الوطنية والاستقلال بالجزائر : العلاقة بين الديني والمذهبي** تم الاطلاع :19:38 -2021/06/28 /https://journals.openedition.org

المطلب الثالث– التحديات الاقتصادية والبيئية

أولا اقتصاديا :

في قلب التحديات الاقتصادية التي تواجهها الجزائر، يكمن اعتمادها على الصادرات الهيدروكربونية، التي تمثل 30٪ من "ناتجها المحلي الإجمالي". وأدى التراجع الناجم عن الوباء في أسعار الغاز الطبيعي والنفط إلى انخفاض عائدات الهيدروكربونات في البلاد بنسبة 33٪، من 33 مليار دولار في عام 2019 إلى 22 مليار دولار في العام الماضي. وعلى الرغم من إنتعاش مبيعات البلاد من الغاز إلى حد ما في عام 2021، إلا أن صادراتها من الغاز عادة ما تكون موسمية، لذلك من غير المرجح أن تكون الأرقام المحسنة للربع الأول مستدامة طوال الفترة المتبقية من العام.

وبالمثل، جفّت التحويلات الأجنبية التي تمثل ما يقرب من 1٪ من "الناتج المحلي الإجمالي" في عام 2020 حيث تم تنفيذ عمليات الإغلاق [بسبب جائحة كورونا] في جميع أنحاء أوروبا. وفَرَض الإغلاق الخاص بالجزائر حظر تجوّل مرهق وقلّص الحياة العامة، مما أدى فعلياً إلى تجميد الاقتصاد غير الرسمي المهم للغاية (حوالي 33٪ من "الناتج المحلي الإجمالي"). وتبنت الحكومة عمليات الإغلاق أيضاً: فبعد فترة أولية من رحلات العودة المحدودة للمواطنين إلى البلاد، أغلقت الجزائر بإحكام حدودها البرية والبحرية والجوية بحيث لم يتمكن أي شخص تقريباً من الدخول إلى البلاد أو الخروج منها (من المتوقع إعادة فتح السفر الجوي المحدود مع فرنسا في 1 حزيران/يونيو).

ورغم أن هذه القيود أدّت إلى منع جائحة "كوفيد–19" من الخروج عن نطاق السيطرة وفقاً لبعض التقارير، إلّا أنه كان لها أيضاً مجموعة من الآثار السيئة غير المقصودة على السكان. ويتم حالياً الإبلاغ عن نقص في المواد الغذائية الأساسية مثل زيت الطهي والمعكرونة؛ وتعج وسائل التواصل الاجتماعي بمقاطع فيديو لجزائريين وهم يصطفون للحصول على الطعام، وهي ظاهرة لم تتم رؤيتها منذ خمسين عاماً. وأدت الاضطرابات في سلسلة الإمدادات إلى ارتفاع حاد في أسعار الأطعمة الأخرى؛ فقد أصبحت المواد الغذائية مثل الدجاج والروبيان والبطاطس والطماطم والسردين باهظة الثمن حالياً بالنسبة للمواطن العادي. كما أن أسعار السيارات آخذة في الارتفاع – وقد علّقت الجزائر قطاع تجميع السيارات الذي يمثل مشكلة في نفس الوقت تقريباً الذي

توقف فيه استيراد المركبات من أجل تقليل العجز في الحساب الجاري، مما أجبر الكثير من الناس على شراء سيارات مستعملة باهظة الثمن[1].

اثر الأزمة العالمية على الاقتصادي الجزائري :

مما شك فيه أن الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات العالمية سوف يتأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية، وإن كان بنسبة لأق مقارنة بالدول الأخرى و ذلك للأسباب التالية:

- عدم وجود سوق مالية بالمعنى الفعلي في الجزائر.
- عدم وجود ارتباطات مصرفية للبنوك الجزائرية مع البنوك العالمية بالشكل الذي يؤثر عليها .
- انغلاق الاقتصاد الجزائري بشكل نسبي على الاقتصاد العالمي، ذالك أن الإنتا ج الجزائري لا يعتمد على التصدير باستثناء المحروقات و ذلك ما يجعله في مأمن من أي كساد قد يصيب الاقتصاد العالمي والكثير من الدول التي تعتمد على صادرات قد تتأثر بالركود والكساد في الدول المستهلكة لمنتجاتها.

اعتماد الحكومة الجزائرية على موازنة بسعر مرجعي ليق كثيرا عن أسعار السوق وهذا ما يجنبها أي انعكاسات في حالة انخفاض أسعار البترول . وباعتبار أن الجزائر من الدول العربية المصدرة للبترول والذي ساهم في ارتفاع المداخيل خلال النصف الأول من سنة 2008 حسب تقرير البنك العالمي الذي أشار إلى أن الجزائر حققت نسبة نمو هذه السنة ب % 9,4 مقابل % 1,3 سنة 2007 وقدرت نسبة النمو خارج المحروقات ب 6% وهي نتاج النفقات العمومية في قطاعات مثل البناء والخدمات المتعلقة بالبنى التحتية والهياكل القاعدية، وأشار تقرير البنك العالمي أن الجزائر تتمتع بوضع مالي مريح إذ قدر احتياطي الصرف نه اية سبتمبر من سنة 2007 ب 130 مليار دولار بزيادة قيمتها 30 مليار دولار مقارنة بنهاية 2007 ، إلا أن تراجع الأسعار بدأ يشكل بالنسبة للدول النفطية عامل ضغط مستمر وهو ما يتوقع حسبه إلى أن سنة 2009هي آخر سنة لمخطط دعم النمو الاقتصادي الذي، له جند أكثر من 150 إلى 160 مليار دولار ستنتهي بنسبة نمو متواضعة تقدر ب8,3 % .ومع تراجع أسعار البترول إلى أقل من 50 دولار للبرميل واستمرار تدني الأسعار وعزوف الرأسمال الأجنبي على الاستثمار في الجزائر فمن المتوقع أن تتأثر المشاريع الخاصة بالهياكل القاعدية و البنى التحتية التي تم ول من قبل

[1] **التحديات الاقتصادية للجزائر فرص لمشاكرة الولايات المتحدة** تم الاطلاع : 20:27- 2021/06/28 عبر الموقع : /https://www.washingtoninstitute.org

الدولة تدريجيا فضلا عن تأثر المداخيل الجبائية أيضا وهو ما من شأنه أن يؤثر على الاقتصاد الجزائري. [1]

أسباب تأخر إنشاء سوق الصرف الجزائري :

هناك عوامل عديدة ساهمت في تأخير إنشاء سوق الصرف الجزائري أهمها :

-تأخر تطبيق الإصلاحات الاقتصادية، ومن جملتها :

قانون النقد والقرض المكرس لمبدأ حرية الاستثمار الأجنبي .

- قانون الاستثمارات، وهو حجر الزاوية لإدارة الانفتاح الاقتصادي وللسياسة الجديدة المتعلقة بترقية الاستثمارات .

- استقلالية المؤسسات العمومية والتطهير المالي، كونهما عمليتان تحضيريتان للدخول إلى عملية الخوصصة.

- ضعف فعالية البنوك، خاصة فيما يتعلق بتسيير أخطار الصرف .

- نقص التأهيل البشري (صيارفة، سماسرة، مضاربون، مراجحون) .

- نقص الوكالات المختصة في نشر المعلومات الاقتصادية والسياسية والمالية.

- عدم الوجود الفعلي للسوق المالية (البورصة).

- عبء المديونية وآثارها على ملاءة الدولة) انزلاق سعر الصرف[2].

- العقبات الاقتصادية لتحقيق الأمن الاقتصادي والاستقرار السياسي في الجزائر :

يعاني المجتمع الجزائري العديد من العقبات الاقتصادية والاجتماعية حيث كل عقبة هي السبب ونتيجة في الوقت نفسه , إذ أنتجت مجموعة من الحلقات المفرغة فمثلا الحلقة المفرغة في التعليم , ذالك أن انخفاض المستوى التعليمي واعتماده على أسس تقليدية نظرية بالدرجة الأولى والتلقين والحفظ من شانه أن يؤدي إلى انخفاض وعي الأفراد وثقافتهم ومستوى تأهيلهم وهذا انعكس من الجانب أاقتصادي على انخفاض الإنتاجية والدخل , أما من الناحية السياسية انعكس على الثقافة السياسية بالسلب مما أدى إلى عزوف عن المشاركة السياسية , أما الحلقة المفرغة

---

[1] طالب دليلة – عياد سيدي محمد – وهراني كريم -**المداخلة : الأزمة المالية الراهنة وأثرها على الاقتصاد الجزائري ص22-23**

[2] اعلة محمد **اثر الدولار على الاقتصاد الجزائري** رسالة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2003/2002 ص146-147

للفقر فقد تولدت عن نواقص السوق وتخلف الموارد البشرية – عدم قدرتها على الإبداع والابتكار – وشح رأي المال وضعف كفاءة استخدام الموارد الطبيعية مما أدى إلى انخفاض الادخار الذي انعكس بالسلب على الاستثمار فادى إلى انخفاض الدخل الحقيقي وانخفاض الإنتاجية وهذا يتطلب سياسة عامة أمنية اقتصادية شاملة متكاملة لكسر هذه الحلقات المفرغة التي يعيشها المجتمع الجزائري . [1]

التهديدات البيئية :

1- تلوث الهواء :

وهو إدخال مباشر أو غير مباشر ألي مادة في الغلاف الجوي بالكمية التي تؤثر على نوعية الغلاف الجوي الخارجي وتركيبته بحيث ينجم عن ذلك آثار ضارة على الإنسان والبيئة والأنظمة البيئية والموارد الطبيعية، وعلى إمكان الانتفاع من البيئة بوجه عام .و تلوث الهواء هو الحالة التي يكون فيها الهواء محتويا على مواد غريبة، أوعندما يحدث تغيير في نسب مكوناته، مما يترتب عليه آثار ضارة بصحة ألإنسان أو بمكونات بيئته، أهم ملوثات الهواء الشائعة هي أكسيد الكبريت والنيتروجين والجسيمات العالقة) مثل التربة والدخان ورذاذ المركبات المختلفة (و أول أكسيد الكربون والهيدروكربونات)[2].

الانجراف الناتج عن عمل الرياح :

يصيب بصفة رئيسية المناطق الجافة , ونصف الجافة , ومع مرور الوقت أصبح لهذه الظاهرة أبعاد واسعة , حيث أن تتصحر حوالي 500,000 هكتار من أراضي المناطق السهبية , كما ان 07 ملايين هكتار مهددة مباشرة بهذه الظاهرة مما يؤدي إلى تقليص التدريجي للغطاء النباتي في المناطق تلك والى تجريد الأراضي من تربتها بفعل الرياح[3].

---

[1] سفيان طبوش – **تحديات الامن الاقتصادي والاستقرار السياسي في الجزائر** – مجلة الجزائرية للامن والتنمية – العدد 11 جويلية 2017 ص23

[2] ربيعة بوسكار **مشكلة البيئة في الجزائر من منظوراقتصادي** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة 2015-2016 ص 126

[3] مسعود اليلي – **اشكالات الامن البيئي في الجزائر : نحو حوكمة بيئية مستدامة وتحقيق الامن المجتمعي** المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية – المجلد 05 -02 (2020/12/01) ص56

تلوث مياه البحر الأبيض المتوسط بفعل التصنيع الكيماوي :

وتزداد خطورة الوضع في حالة الاستهلاك للبترول مستقبلا , حيث من المحتمل في سنة 2025 زيادة الاستهلاك المتعدد الأغراض للبترول ب 15 مليار طن , واليوم يقدر ب 5مليار طن وما يزيد الوضع سوءا أن دول الضفة الجنوبية للمتوسط ستصبح مستوردا للنفط , وهذا وضع جديد بالنسبة لها على خلاف دول شمال الضفة .

السبب الثاني لتلوث مياه البحر المتوسط التمركز الصناعي على سواحل البحر المتوسطي له من أثار سلبية , فانطلاقا من برشلونة إلى جنوه مرورا بمرسيليا , يوجد مالا يقل عن 50 ألف مشروع اسبانيا 17الفا , فرنسا خوالي 18 ألفا على الساحل الإفريقي الشمالي (تونس –الجزائر) هناك صناعة غذائية واسعة الانتشار لاسيما صناعة تعليب الأسماك فالجزائر ووهران وتونس وسوسة وصفاقص تعتبر كلها مراكز صناعية كبرى إضافة الى حوالي عشر مناطق اقل أهمية عنابة , سكيكدة , القل , جيجل , مستغانم ارزيو , الغزوات . اللمهدية , بنزرت .

كما تشهد دول الساحل الجنوبي للمتوسط –دول المغرب العربي – مصانع البلاستيك والالمنيوم , مصانع الزنك , مصانع الفوسفات في عنابة (الجزائر) الذي يطرح في البحر يوميا 2600 طن من المواد السامة على عمق ستتة أمتار فقط [1].

المبحث الثاني : التداعيات الأمنية الإقليمية

إن الحديث عن التهديدات الخارجية أو الإقليمية أو الحدودية بالنسبة للجزائر يمكن أن نستهله من أي اتجاه نشاء، فالجزائر وعلى طول حدودها البرية البالغة 6343.00 كلم ، تحيطها دول تشهد حالة من ألاستقرار و التوتر، تشكل التهديدات لأمن الدولة الجزائرية، رغم اختلاف أسباب وأشكال تلك التهديدات، لا يمكننا معرفة حجم هذه الأخيرة إلا من خلال التطرق لها بنوع من الشرح والتفسير، وهو الأمر الذي سوف نعالجه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: التحديات على المستوى الليبي

أزمة ليبيا :

إن اعتبار أن الجزائر في الحدود واسعة مع جارتها الليبية فقد أدى هذا إلى محاولة استغلال المساحة الكبيرة للصحراء الكبيرة بهدف تهريب الأسلحة وإدخالها بكافة الطرق بهدف بيعها للمافيا

[1] ليندة عكروم تأثير **التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط – قراءة تصويبية** – جامعة محمد خيضر – بسكرة –دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع –2011– ص108/107

أو حتى إيصالها للجماعات الإرهابية التي وجدت نفسها في الفوضى الأمنية مرتعا لتكييف نشاطاتها وتحركاتها خاصة مع الأسعار المناسبة لتلك الأسلحة وعلى اعتبار أن التقارير مغيبة في هذا الشأن سنشتد في معلوماتنا على الأخبار التي تم رصدها من تحقيقات الأجهزة الأمنية , فقد أشارت العديد من التحقيقات إلى ن الجزائر باتت سوقا رائجة للأسلحة الفردية المهربة من ليبيا من قبل المجموعات الناشطة في تهريب الرصاص أو الذخيرة , وهذا مما يتأكد مع العديد من الشحنات التي تم حجزها من قبل الأجهزة الأمنية في الحدود والتي كانت تظم كميات مهمة من الذخيرة حيث يتزايد الطلب على الذخيرة من فئة برابلوم لأنها الأكثر استعمالا في الجزائر من قبل مالكي الأسلحة الفردية ' وعليه نلاحظ بان الهدف من ذالك يكمن في محاولة بيع تلك الأسلحة لعصابات قطاع الطرق وكبار التجار ورجال الأعمال في الجزائر بحيث أفادت المصادر الأمنية بان شبكة منظمة تظم ليبين وجزائريين تعمل على تامين تهريب السلاح عبر الحدود بين البلدين , بينما يقتنوا مهربو المخدرات والرشاشات من نوع كلاشينكوف في حين يتجه مربو المواشي لشراء بندقية سيمونوف الروسية (فكيري شهرزاد(1776, 177-2017) [1].

طبيعة التهديدات القادمة من ليبيا :

1- تمويل مختلف التدفقات عبر الوطنية لشبكات التهريب في ظل حدود قابلة للاختراق و مراقبة أمنية مايفسر المخاوف و التحذيرات التي أعلنت عنها معظم دول الجوار ومن بينها الجزائر , وبخاصة بعدما أصبحت محاولات تهريب الأسلحة مؤكدة .

2- سمحت مثل هذه الفوضى بصورة دراماتيكية بإثارة المزيد من الإنكشافات الأمنية سواءا من خلال ظهور الأذرع الجديدة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي كجماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا , كتيبة الموقعون بالدم , أو من خلال تكييف مستوى العمليات و تحسينه , فعلى الجانب الجزائري قامت كتيبة الموقعين بالدم بالهجوم على القاعدة البترولية بتقنتورين الواقعة بعين اميناس في 11جانفي 2013 وفي مايلي ابرز التهديدات والتحديات الأمنية التي تواجهها الجزائر جراء الأحداث في ليبيا :

* **انكشاف الحدود الشرقية للجزائر** والتي تمتد على طول 980 كلم في ظل غياب التغطية الأمنية والعسكرية من الجانب الليبي , وهو ما فرض على الجزائر تسخير إمكانيات كبيرة جدا مادية وبشرية لضمان تامين الحدود مع ليبيا .

[1] تبينة راوية – **تداعيات الازمة الليبية على الامن الجزائري** – مجلة المفكر – العدد14- 2 جوان 2019 ص215

* **تنامي نشاط الخلايا والتنظيمات الإرهابية :** فبعد سقوط نظام معمر ألقذافي استفادت هذه الخلايا الإرهابية من نهب مخازن السلاح الليبي , بحيث تشير التقارير إلا إن المنظمات الإرهابية في المنطقة تدعمت بأسلحة نوعية وخطيرة مستفيدة من انتشار السلاح و الهشاشة الأمنية التي باتت تعاني منها ليبيا حاليا .

* **تهريب وتنامي والمتاجرة بالسلاح :** تعتبر ليبيا ما بعد ألقذافي مخزن كبير للسلاح بسبب نهب مخازن السلاح الليبي من طرف الميليشيات المسلحة , وهو ما أدي إلى انتشار السلاح بشكل خطير بات يهدد امن المنطقة ككل وعلى رأسها الجزائر .[1]

تداعيات الأزمة الليبية على الوضع الأمني الجزائري:

أصبح الوضع في ليبيا في الفترة الأخيرة يبعث على الانشغال والقلق في الجزائر خصوصا بعد محاولة اختطاف السفير الجزائري في طرابلس وتزامن ذلك مع حملة من الاختطافات التي استهدفت دبلوماسيين أجانب وفي ظل التطورات الجديدة على الساحة السياسية الليبية بعد عملية الكرامة التي يقودها الجنرال المتقاعد خليفة حفتر، حيث سارعت الجزائر إلى اتخاذ جملة من التدابير الوقائية والأمنية لمواجهة المستجدات الخطيرة التي باتت هددت حدود الجزائر الشرقية والجنوبية الشرقية وبات التدهور و الوضع العام في ليبيا يلقي بظلاله على الاضطرابات في غرداية، فإذا كانت محاولة اختطاف السفير الجزائري في طرابلس يأتي في أعقاب سلسلة من الاختطافات ومحاولة الاختطاف التي استهدفت جملة من الدبلوماسيين في ليبيا لمبادلتهم بسجناء ولاجئين سياسيين مطلوبين من قبل بعض التنظيمات المسلحة في ليبيا مثلما حدث مع السفير الأردني فواز العيطان الذي تم الإفراج عنه في مقابل إطلاق سراح السجين الليبي احمد الدرسي من السجون الاردينة وعلى غيار ذلك محاولة استرجاع أفراد عائلة ألقذافي المتواجدين بالجزائر ومبادلتهم بالسفير الذي حاولوا اختطافه بعد امتناع الجزائر عن تسليمهم إلى الميليشيات الليبية في ظل غياب دولة القانون المؤسسات في هذا البلد، إلا أن مؤشرات أخرى تؤكد الترابط بني شبكات التهريب والجريمة المنظمة تأثرها بالتشديد الأمني على الحدود الجزائرية[2].

المطلب الثاني : تداعيات أزمة مالي والساحل الإفريقي على الجزائر

[1] مباركة سليماني **تداعيات الأزمة الليبية على الحدود الجزائرية مجلة الاقتصاد والقانون** العدد02 / ديسمبر 2018 ص245

[2] محمد غربي و إبراهيم قلواز **تداعيات تصاعد الأزمة الليبية على الأمن الإقليمي والأمن الجزائري** – المجلة الجزائرية للامن والتنمية – العدد السابع جويلية 2014

طبيعة النزاع في مالي :

لا يُمكن إغفال طبُيعة النزاع فَي شمال مالَي، الذي تم تصنُّفه على أنه من النزاعات الاجتماعية المتأصلة ومن النزاعات المجمدة، وهو ماٌ يؤكد على صعوبة إُيجاد حل نهائيً له، وذلك بسبب دٌيناميكُية أطراف هذا النزاع فَي سواء من حُيث نشأتها واختفاؤها وعودتها من جدٌيد بتسمُيات مختلفة، وإن بقُّت المطالب المرفوعة ذاتها تتمركز حول الهوُية، والانفصال، والحكم الذاتيً، أو بسبب فشل السلطة المركزُية فَي باماكو فَي بسط الشرعيُّة السُياسُية والاجتماعُية والتنموُية فَي البلاد مماٌ يؤدي إلى تصاعد المطالب الهوُياتُية من جدٌيد لممثلً سكان الشمال، وفق منطق النزاعات المجمدة.

ويعتبر النزاع في مالي من النزاعات الاجتماعية المتأصلة أو المتجذرة نتيجة الرفض أو التكيف السلبي للحكومة المركزية في باماكو مع المطالب الاجتماعية والهوياتية لسكان الشمال المالي وهذه الأزمة شكلت تحديا للجزائر وأمنها الوطني الداخلي والخارجي بسبب مخاوف الجزائر من حركة الازواد المالية التي تتخوف منها الجزائر على تحريض الطوارق بالجنوب للمطالبة بانفصال في الدولة الجزائرية والتوجه نحو إقليم ذاتي وهو ما يدفع الجزائر إلى تقديم اقتراحات لإنجاح مسار التسوية النهائية من خلال مساهمتها في تمويل مشاريع تنموية محلية في شمال مالي إلى جانب تعبئة المجتمع الدولي في إيجاد تمويلات من داخل الدول والمنظمات الإقليمية كذالك قامت الجزائر بمساعي دبلوماسية لإيجاد تسوية سياسية لازمة شمال مالي ذات البعد الاجتماعي المتأصل[1].

وتتمثل المخاوف الأمنية الجزائرية على هذا المستوى في أن منطقة الطوارق محاطة بحزم من الأزمات المعبرة عن فشل الدول في حفظ الأمن والاستقرار , هذه الظروف تستغلها منظمات الجريمة المنظمة على مستوى نشاط تهريب الأسلحة , حيث تفيد التقارير أن حوالي 80 بالمائة من الأسلحة والذخيرة الحية التي تستعملها الشبكات الإرهابية النشطة على مستوى الحدود الجزائرية الصحراوية للجزائر قادمة من مناطق النزاعات المسلحة في غرب وسط أفريقيا , واهم ما تتقاسمه الدول الإفريقية هو فشلها الذريع في بناء دولة بعد الاستقلال , حيث كافحت لفترات طويلة من اجل الاستقلال لكنها اختارت بعد نيلها الاستقلال إما أن تكون أنظمة عسكرية أو شمولية وهو ما

[1] مصطفى صالح **الجزائر والأمن الإقليمي : التسوية الدبلوماسية أزمة مالي و انعكاساتها المستقلة على الأمن الإقليمي** – المجلة الجزائرية للدراسات السياسية , العدد: 02 ديسمبر 2014 ص 11-12

نتج عنه ثقافة الانسياق وتسلط الحكم وبالتالي فرص نشوب حروب أهلية محتملة نسب كبيرة وهذا ما يقلق السياسة الخارجية الجزائرية , حيث تتواجد في إفريقيا العديد من الدول العاجزة عن تقديم الخدمات الأساسية للأفراد مع تنامي وتصاعد النشاط الإرهابي العابر للحدود وبالتالي ارتفاع معدلات الهجرة الغير شرعية قي دول الجوار وهو ما أثقل الاقتصاد والخزينة الجزائرية واعكس سلبا على المواطن الجزائري والمجتمع الجزائري بالسلب (الآفات الاجتماعية , القتل , المخدرات) [1] وتمثل ذالك في :

أولا: قضية الهجرة الغير نظامية

إن المشكلة الأمنية في المنطقة الساحلية الصحراوية لم تقتصر على الإرهاب وأنواع الجريمة المنظمة فقط بل أكثر من ذالك تعدت إلى أزمات اقتصادية متتالية والتي ضربت المنطقة لفترات زمنية طويلة حسب كل بلد , والصراعات المسلحة التي امتدت إلى مناطق واسعة ساهمت في هروب الآلاف من المدنيين من بؤر التوتر والكوارث الطبيعية التصحر انتشار الأمراض الفتاكة بسبب نقص الرعاية و غياب المؤسسات الحكومية عن المناطق البعيدة والحدودية .

وحسب تقديرات – اليونيسيف– فعدد الأشخاص الذين فروا من مناطقهم في إفريقيا سنة 1994 بفعل النزاعات المسلحة بلغ حوالي 17 مليون شخص منهم 06 ملايين صنفوا في فئة اللاجئين . الانقلاب العسكري في مالي 2012 الذي أدى التدخل الفرنسي في 11 جانفي 2013 مما أدى إلى اشتداد بؤر التوتر في المنطقة , هذه الاضطرابات ساهمت في هجرة الآلاف من الماليين إلى الدول المجاورة كالجزائر هروبا من ماسي الحرب .

وما يلفت النظر أن المهاجرين الذين يعاملون في معظم الحالات بطريقة إنسانية مقارنة بالدول المجاورة وهو الشيء الذي ساعد على توطين عدد منهم في الجزائر وأسسوا تجارة خاصة بهم ووجد الكثير منهم العمل في الأشغال العامة والبنى التحتية , كما نشط الكثير من المهاجرين خصوصا الطوارق في نقل الأشخاص عبر شبكات متنوعة و ذالك لمعرفتهم بمسالك الصحراء وهذا يعتبر كعامل أساسي في الربط بين شمال أفريقيا وجنوب الصحراء [2].

---

[1] بن عمر عاشورة **البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية منذ 2011** العلوم السياسية والعاقات الدولية 2019/07/02ص 60

[2] طيبي محمد بلهاشمي الأمن – **أزمة الطوارق وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري** – المركز العربي الديمقراطي –مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل – المجلد الثاني – العدد الخامس / مارس اذار 2019 ص 266

بزيادة المهاجرين الأفارقة في الجزائر يزداد الخطر على الاقتصاد الوطني، بتوفير يد عاملة رخيصة ومنافسة لليد العاملة يساهم المهاجرين غير الشرعيين في توفير أيدي العاملة الرخيصة في مختلف القطاعات والأعمال الشاقة كالبناء والتشييد، مما يشكل خطرا على سوق العمل من خلال منافسة هذه الأيدي للأيدي العاملة المحلية. وانتشار ظاهرة البطالة في المجتمع الجزائري، نتيجة لقبولهم العمل في شتى المجالات وجور منخفضة .تزايد جرائم غسيل الأموال تزوير العملة الصعبة والوثائق الرسمية خاصة بعد تمركز المهاجرين في أراضي العبور وتبنيهم لأسلوب الجريمة المنظمة. أما اجتماعيا فللهجرة غير 1شرعية عدة تداعيات على المجتمع الجزائري أهمها:

– الإخلال بالبناء الديموغرافي فنجد اختلال في التوازن السكاني ولتالي ز دة المهاجرين غير الشرعيين في المجتمع الجزائري خاصة في الجنوب، فهناك إحصائيات تشير إلى وجود أكثر من 34 جنسية في منطقة تمنراست واليزي، مما يهدد كيان السكان الأصلين اختلال التوازن الإثني في الجزائر، وظهور أقليات وعرقيات ودت دخيلة عن المجتمع الجزائري، تمارس الطقوس الوثنية والشعائر المسيحية المؤثرة على الهوية والثقافة الوطنية، وانتشار قيم وعادات جديدة كالتسول والتشرد، وهو ما نلاحظه في مختلف المدن الجزائرية، ومن تمديد التجانس الاجتماعي من خلال تقويض القيم الاجتماعية بتغير التركيب الاثني، الثقافي، الديني واللغوي مما يؤدي إلى ظهور أزمة تعدد .وانتشار مختلف الظواهر الاجتماعية المهددة للأمن المجتمعي الجزائري. فتهديد 2 الثقافات التماسك التجانس الاجتماعي قد يهدد مباشرة الأمن[1].

ثاني:التداعيات الأمنية والعسكرية:

فيما يتعلق بالتداعيات الأمنية والعسكرية الأزمة مالي على الأمن الجزائري تتبع من الأزمة التدخل الخارجي في مالي مجموعة من التهديدات اللاتماثلية لعل أبرزها انتشار خطر الطوارق ،التهديد الإرهابي و الجريمة المنظمة بشتى أشكالها من انتشار السلاح ومختلف عمليات التهريب من مخدرات أو مواد غذائية والوقود نبرزها كالآتي :إن حدوث ص ارع داخل دولة ما يكون مقدمة أو عاملا مساعدا في حدوث ص صراعات في دولة أخرى أو أكثر وهو ما يعرف باسم أثر العدوى " [1]الذي يعبر عن انتقال الصراعات الداخلية إلى دولة الجوار و انتشارها عبر الحدود

[1] بوحادة سارة – **تدداعيات الهجرة الغير شرعية على الامن الجزائري** – مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد01 الشهر 02 السنة 2020 ص147

الإقليمية ،من خلال تأثير سكان الدول المجاورة ،حيث يعد الطوارق احد مكونات المجتمع الجزائري إذ ينتشرون بكثرة في مناطق الهقار جانت ،تمنراست و ادرار ،وبالتالي فإن أي إثارة خطا ضد الطوارق المنشرين عبر الصحراء الكبرى ومناطق الساحل الإفريقي من شأنه أن يثير ويحرض طوارق الجزائر خصوصا وأن أقليات الطوارق وطيدة تتنوع بين التجارة والتناسب وهو ما يعود بتداعيات سلبية على الأمن في المنطقة عموما وفي الجزائر خصوصا ،أي ما يعرف بنظرية الدزمينو ،الراجع للقرب الجغرافي والعرقي وحتى الديني.[1]

انعكاس تداعيات نزاعات الساحل الإفريقي على الجزائر:

إن تواجد هذه الأزمات على الحدود الجزائرية الصحراوية , في ظل العلاقات التي تربط الأقليات الترقية في كل منطقة الصحراء الكبرى , وعزوف الحكومات المركزية عن التدخل في حالة الأزمات الغذائية التي تمس الأقلية الترقية حيث امتنعت الحكومة النيجيرية عن السماع لنداءات المساعدة التي ابلغها إياها الطوارق في شمال النيجر , جعل السلطات الجزائرية في حالة قلق دائم على أمنها الإقليمي في الجبهة الساحلية هذه المخاوف التي يمكن حصرها في المستويات التالية:

المستوى الأول : إمكانية انتقال المطالب الانفصالية إلى طوارق الجزائر

على الرغم من أن الجزائر لم تشهد أي تهديد امني من طرف الأقلية الترقية في الصحراء الجزائرية , حتى في أوج الأزمة الأمنية إلا أن إمكانية وصول العلاقات بين طوارق الجزائر والحكومة المركزية إلى مرحلة التوتر أو الانسداد لأي سبب من الأسباب قد يؤدي كما أدى في الجارتين مالي والنيجر إلى زيادة روح العداء اتجاه السلطة المركزية بسبب قوة الإحساس بالتهميش , وعلى هذا الأساس تتأسس المخاوف الجزائرية في هذا المستوى مع إمكانية ظهور حركات مسلحة ذات مطالب انفصالية بين طوارق الجزائر .

المستوى الثاني : إمكانية التحالف بين الحركات الترقية المسلحة والشبكات الإرهابية

ترتبط المخاوف على هذا المستوى , بالحركات الترقية المسلحة في مالي والنيجر على الخصوص التي لم تتوصل إلى أرضية ترضي مطالبها مع سلطاتها المركزية , حيث لازالت النزاعات المسلحة تقوم من فترة إلى أخرى , على الرغم من اتفاقية السلام الموقعة بين الطوارق

[1] رحوال زينب **دور الدبلوماسية في حل الأزمة في الساحل الإفريقي – أنموذج مالي** – مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر جامعة عبد الحميد بلن باديس 2017/2019ص59

النيجر والحكومة النيجيرية , ولا تزال هذه النزاعات تنتج حالات ألإنسانية الدافعة إلى الهجرة , فمنذ بداية النزاع بين الطوارق والسلطة المركزية في النيجر سنة 2007 هجر حوالي 11000 ترقي موقعهم الأصلي نحوا المنطقة الجبلية في شمال اغاز ولم يعودوا إلى مواطنهم الأصلية إلا مع بداية فتور النزاع سنة 2009 [1].

المطلب الثالث : تداعيات الصراع المغربي الجزائري و التهديد الاوروميتوسطي على الجزائر

النزاع المغربي الجزائري:

تعود نزاعات الحدود بين الجزائر والمغرب الى عهود الاستعمار الفرنسي في شمال إفريقيا ففي عام 1845 وقعت معاهدة لالا مغنية بين المغرب وفرنسا التي نصت على تحديد تفصيلي للحدود الإقليمية السياسية , بين الجزائر والمغرب , بداية من سواحل البحر المتوسط حتى منطقة ثنية السياسي , وكذالك حددت القبائل التابعة لكل بلد , إما فيما يتعلق بمنطقة الصحراء التي يشترك في حدودها كل من الغرب والجزائر , فقد اقتصرت المعاهد على الإشارة إلى ممارسة سلطة البلدين لكافة اختصاصات السيادة كل على رعاياه في تلك الصحراء [2].

تحوّل تنظيم القاعدة، الذي كان من قبل مجرّد مصدر محدود للقلق في شمال إفريقيا، إلى تهديد يُحتمَل أن تكون له تداعيات على أوروبا والولايات المتحدة. فالتحالف الذي نشأ العام 2006 بين القاعدة والجماعة السلفية الجزائرية للتبشير والقتال، ساعد التنظيم على توسيع انتشاره، وهو لا يزال يتوسّع الآن على أطراف الحدود غير الخاضعة إلى السيطرة حالياً هناك. ويُذكر أنه في العام 2005 أطلقت الولايات المتحدة مبادرة عسكرية الطابع أساساً عرَفت باسم "شراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء"، ودعت الجزائر والمغرب وبلدان الساحل الأخرى إلى مكافحة الشبكات الإرهابية المتغلغلة في وسطها، بيد أن هذا المجهود لم يُثمر كثيراً. فعلى الرغم من أنه كان في استطاعة الجزائر والمغرب مواجهة القاعدة عبر شن هجمات منسَّقة، إلا أن مشاعر العداوة الشديدة بينهما بسبب النزاع الدائر في الصحراء الغربية أعاقت جهودهم.

---

[1] قصار الليل جلال **التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الجزائري** مجلة الاقتصاد والقانون العدد 02 /2018 ص231.

[2] كمال عباس عبد الودود – **اثر قضية الصحراء الغربية على التسابق نحو التسلح بين الجزائر والمغرب** – دراسة في المفهوم والسياسات والنتائج – .دار النشر / –VERLAG Noor Pubgiching– 2015 بدون بلد ص 70

هذا النزاع، الذي بدأ شجاراً معقّداً على الأراضي بعد الحقبة الاستعمارية على إثر الانسحاب الإسباني وما أعقبه من ضم المغرب للصحارى الغربية العام 1975، تحوّل إلى صراع متفشٍّ على المناطق المتنازع عليها، وهو لا يزال يتوالى فصولاً منذ ثلاثين عاماً. وحالياً، لايزال كل من المغرب وجبهة البوليساريو، وهي حركة متمرّدة منفية في الجزائر والتي تحظى بدعم السلطات هناك، يزعم حقه في ضم تلك المناطق، الأمر الذي جعل هذه المسألة عقبة كأداء في وجه العلاقات بين البلدين[1].

لقد شيدت العالقات السياسية في الجزائر والمغرب منذ استقلال البلدين عدة تجاذبات ماتزال آثارها باقية إلى يومنا هذا وذلك على خلفية قضية الصحراء الغربية عمى وجه الخصوص وصلت أحيانا كثيرة إلى درجة القطيعة الدبلوماسية وغلق الحدود وسبق وأشرنا إلى ذلك في حديث سابق عندما تطرقنا إلى تأثير دعم الجزائر لجبهة البوليساريو والذي خلف علاقة متوترة مع الجارة المغرب، وعمى الرغم ، من حالات الاحتقان والانسداد والتأزم التي ميزت مسار العالقات الجزائرية المغربية عبر فترات طويلة من القلق والترقب لإصلاح ما أعوج من نلك العلاقات، غير أننا نلاحظ بعض الانفراج والتحسن وهو بمثابة الهدوء الذي يسبق العاصفة، حيث نسجل ثمة تقارب اجتماعي وثقافي بين الشعبين المغربي والجزائري ، ويمكن القول، أن قضية الصحراء الغربية في حد ذاتيا تشكل محور لخلاف الرئيسي بين الشعبين، حيث نرى أن المغرب تتهم . الجزائر بعدم الحياد إزاء القضية، كما يوجه لها أصابع الاتهام بضلوعها في تعطل مسلسل التسوية ودعم جبهة البوليساريو علنا، في حين تشدد الجزائر من جهتها على أنيا مجرد طرف ملاحظ في الملف المعتمد من طرف الأمم المتحدة[2].

تسببت أزمة الصحراء الغربية في خلق التوتر الذي لطالما ازداد بمرور الوقت في العلاقات المغربية الجزائرية , وعلى الرغم من فترات التعاون والهدوء النسبي التي عرفتها العلاقات فإن السمة الغالبة لها منذ حصول الجزائر على استقلالها عام 1962 هي التوتر مما يكشف عمق الأسباب المنتجة لهذه الوضعية نتيجة السياسات الاستعمارية التي تسببت في زرع الثغرات وخلق المشاكل الحدودية والسياسية مما أدى إلى زيادة تعقد الملفات المطروحة بين البلدين الذين إقتربا

[1] تم الاطلاع : 22:00 –2021/06/29 :https://carnegieendowment.org

[2] لفقير علي سالم – **النزاع المغربي الصحراوي , وأثره على العلاقات الجزائرية المغربية** – كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الوادي 2018/2017 ص36

في محطات سابقة من حافة المواجهة العسكرية المفتوحة حيث يلقى كل طرف سبب الصراع على الآخر فيتهم المغرب جاره الجزائري تحديدا بافتعال الصراع على الصحراء الغربية التي تعدها أراضى مغربية , وترد الجزائر بأن لا علاقة لها بهذا الصراع الموجود على طاولة الأمم المتحدة منذ سنوات طويلة , لكنها لا تخفي مساندتها لجبهة البوليساريو في مطلب تقرير المصير[1].

وقد أتسمت العلاقات بين البلدين بقطيعة دامت لأكثر من عشر سنوات توقفت فيها العلاقات والزيارات بين البلدين وكان ذلك في بداية عهد الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة بالتزامن أيضاً مع عهد ملك المغرب محمد السادس بن الحسن , ولكن الآن فقد شهدت العلاقات المغربية الجزائرية تطورا جدياً , فقد شهدت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عدة اجتماعات تم التصريح بها بأنها ستكون بمثابة بداية لفتح صفحة جديدة في العلاقات بين أكبر بلدين بالمغرب العربي بعد قطيعة دامت لسنوات طوال , فقد وضعت الرسالة الخاصة التي بعث بها العاهل المغربي الملك محمد السادس إلى نظيره الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة حدا لحالة الجمود والقطيعة بين البلدين , وقد تمثل أول تطور لهذه التغيرات في إلغاء التأشيرة بين البلدين وتستمر الرحلات الجوية بينهما ولكن في المقابل تستمر الحدود البرية بينهما مغلقة, وبذلك فإن ما حدث في الآونة الأخيرة يعد تغيرا نسبيا مشهودا بين البلدين.

وقد تزامنت تلك الاجتماعات مع رغبة أبدتها المغرب أثناء تأدية وفد مغربي رفيع المستوى زيارة إلى الجزائر , فقد أبدت المغرب رغبتها في العودة إلى أحضان الإتحاد الإفريقي, وجاء في البيان الذي أعقب اللقاء أن المباحثات شملت مواضيع الأمن الإقليمي لاسيما مكافحة الإرهاب والجريمة الدولية المنظمة والهجرة الغير شرعية وإشكاليات التنمية وتبادل وجهات النظر حول التحديات التي تواجهها إفريقيا والعالم العربي في حضور المسؤول الأول في جهاز المخابرات لكلا البلدين , مما يعنى جدية السياسات الناتجة عن تلك الزيارة , كما يعنى إنتقال العلاقة بين البلدين من بؤرة الصراع القائم على الوضع القانوني للصحراء الغربية إلى قضايا متنوعة أخرى وتجنب تأثير ذلك الملف على العلاقات بين البلدين وذلك برغم تمسك كلا من الطرفين بموقفه من تجاه

[1] مصطفى الخليفي – **أزمة العلاقات المغربية الجزائرية ومشكلة الصحراء الغربية مركز الجزيرة للدراسات** 2021/10/03 22:16 تم الاطلاع عليه 2021/06/29 على الرابط التالي :

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/09d2f2cc-a1e7-4681-9c2e-d92da5e12078

القضية. وقد وافق بالفعل قادة الإتحاد الإفريقي على عودة المغرب إلى المنظمة ليصبح العضو الخامس والخمسين بعد مرور 32 عاما على إنسحاب الرباط من الإتحاد , وقد جاء القرار في جلسة مغلقة في القمة الإفريقية المنعقدة في إثيوبيا , غير أن المصادقة على عودة الرباط تمت دون ربطها بأي قرار بشأن نزاع الصحراء الغربية بين المغرب وجبهة البوليساريو , فيذكر أن الجزائر لا تعارض من حيث المبدأ عودة المغرب إلى الإتحاد الإفريقي لكنها لن ترضى بخروج الجمهورية الصحراوية التي يعترف بها عدد واسع من الدول الإفريقية كشرط لهذه العودة , وجاء ذلك بموافقة 39 دولة على عودة المغرب للإتحاد من أصل 54 دولة , فقد تمت العودة مع استمرار نزاع الصحراء الغربية[1].

من الطبيعي أن لا تقف الجزائر موقفا سلبيا من قضية يراد بها تصفية الاستعمار وخاصة إذا كانت هذه القضية توجد علة حدود بلادها مما يشكل خطرا على أمنها وسيادتها وهو ما أكده الرئيس الراحل هواري بومدين إذ قال : إذا كنا نناهض الاستعمار فأحرى والأولى إذا كان هذا الاستعمار موجودا على حدود بلادنا فالجزائر اذ تنادي بخروج الاستعمار الاسباني من المناطق المتاخمة لها , فإنها تعبر بهذا عن سيادتها الواضحة المناهضة للاستعمار في كل مكان

نعم القضية تهم بلادنا من جهة لأنها موجودة على حدود بلادنا وتمثل خطرا على امن ثورتنا وعلى امن دولتنا , ومن جهة أخرى فهي تأكيد فهي تأكيد لسياستنا لأننا ضد الوجود الاستعمار أينما وجد هذا الاستعمار [2].

التداعيات الاوروومتوسطية على الجزائر :

إلى جانب الموقع الجغرافي الخاص بالبحر الأبيض المتوسط وأهميته الجيوسياسية، فإنه يحتوي كذلك على ثروات إستراتيجية تعد حيوية بالنسبة لاقتصاد الدول الغربية الصناعية. وتتمثل هذه الثروات خاصة في النفط والغاز اللذان تزخر بهما المنطقة المغاربية (ليبيا والجزائر) والخليج العربي (العراق ودول مجلس التعاون الخليجي ،) وهنا يبرز دور البحر الأبيض المتوسط كمعبر رئيسي للسفن وحاملات النفط والأنابيب النفطية والغازية إلى دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة

[1] مسعود شعنان، " **نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية: حقوق الإنسان وحق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها**"، رسالة دكتوراه، الجزائر: جامعة الجزائر"بن يوسف بن خدة"، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007م)، ص 2-3.

[2] بن عامر تونسي – بن عامر تونسي – **تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية** – بحث لاكمال شهادة المجيشتير في القانون الدولي والعلاقات الدولية – جامعة الجزائر – 1982 ص 172 .

مرورا عبر قناة السويس ومضيق جبل طارق ، كونه قناة وصل بين المحيطات العالمية الثلاثة : الأطلسي، الهندي والهادي . يمكن القول أن البحر الأبيض المتوسط هو "بمثابة الشريان الحيوي للتجارة العالمية ."ومن هنا ندرك أن أهمية المتوسط من الناحية الاقتصادية تكمن في أنه يعتبر كمعبر أو مورد هام للثروات والطاقات [1].

تعد الجزائر مرفأ من مرافئ بحيرة المتوسط، فهي التي أوقعتها الجغرافيا على الضفة الجنوبية للمتوسط، وفي قلب حركيته التجارية وحراكه الاستراتيجي المتواصل، فالجزائر مرتبطة بدول جنوب المتوسط، حيث تتقاطع معها في الدوائر الإفريقية والعربية والمغاربية، فالجزائر دولة عربية، إفريقية، مغاربية، إسلامية بامتياز، وهي مرتبطة في نفس الوقت بدول الضفة الشمالية للمتوسط بحكم القرب الجغرافي، والعلاقات الاقتصادية التي عمرها قرون من الزمن تميزت بالغزو تارة وبالاستعمار تارة أخرى. الأمر الذي ما فتئ أن ترك انطباعا لدى الجزائر بضرورة العودة إلى مسارها الطبيعي ودورها الريادي، وهو ما تفسره جيوسياسية الأنشطة الأمنية للسياسة الجزائرية في المتوسط، خاصة في ظل بروز تهديدات في نفس الوقت تحديات أمنية وأخطار اللاتماثلية تشترك فيها الجزائر مع غيرها من الدول المتوسطية سواء الجنوبية منها أو الشمالية كالاتحاد الأوروبي [2] انبثق تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من الجماعة الإسلامية Armée Islamic GIA (Groupe)التي ظهرت خلال الحرب الأهلية الجزائرية في أوائل التسعينيات. وخلال هذا الصراع الوحشي، استهدفت الجماعة الإسلامية المسلحة الشرطة وقوى الأمن الجزائرية والرعايا الأجانب والمدنيين الموالين للحكومة. ولقد أدت هذه السياسات التكفيرية الوحشية المتعمدة تجاه المدنيين المحليين إلى انشقاق حسن حطاب عن الجماعة الإسلامية المسلحة وتشكيل "المجموعة السلفية للدعوة والقتال Salafist في العام1998 (Group for Preaching and Combat) (GSPCراباسا وآخرون Rabasa et la .،. 2006) وفي وقت الحق، تحالف قادة المجموعة السلفية للدعوة والقتال مع تنظيم القاعدة، وغيروا اسمها إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي(AQIM) وأصبحت تابعة لتنظيم القاعدة في يناير/كانون الثاني 2007 .ومنذ ذلك

[1] شكري قويدر **التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية 2001-2011** رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية – جامعة الجزائر 3 -2015/2014 ص56 .

[2] عصماني ليلة **مكانة الجزائر ضمن السياسة الأمنية لاتحاد الاوروبي في حوض المتوسط كلية الحقوق والعلوم السياسة جامعة وهران 2 محمد بن حمد * بدون تاريخ.. مقال**

الحين شاركت المجموعة في عمليات اختطاف وهجمات على السياح والمصالح الغربية في الجزائر وشمال أفريقيا الأوسع نطاقا ويقدر ان تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي تلقى مابين 5 و10 ملايين دولار لإطلاق سراح 32سائحا اروبيا كانوا مسافرين في الصحراء خلال 2003 زفي ابريل نيسان 2007 قتلت سيارة مفخخة في الجزائر العاصمة 30 شخصا , وفي ديسمبر / كانون الأول من العام نفسه , قتلت سيارتان مفختان اخرتان 41 شخصا من بينهم 17 من موظفي الأمم المتحدة (UN) (شالك – CHALEK, 2012)[1].

[1] جيمس بالك(Black James أليكساندرا هول Hall Alexandra) ، (جياكومو بيرسي باولي Paoli Persi Giacomo) ،(ريتش وارنسWarnes Rich)

مياه مضطربة : لمحة موجزة حول التحديات الامنية في منطقة البحر الابيض المتوسط منظور تحليلي رؤى الخبراء بشأن قضايا السياسات االامنية بدون تاريخ ص 15 موقع : https://www.rand.org

خلاصة الفصل

تناولنا في هذا الفصل شتى أنواع التحديات الأمنية التي تهدد الأمن الوطني الجزائري على المستوى الدولة الوطنية التي تتمثل في التحديات السياسية، فغياب التنمية السياسية يؤدي إلى ضعف النظام السياسي الجزائري الذي يتميز بالسيطرة على مقاليد الحكم منذ الاستقلال 1962، من خلال تسليط الضوء عن التحديات الداخلية فيما يخص التحديات الاقتصادية فنجد أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي وضعيف في مختلف المجالات(الصناعية ،الزراعية..)، بدرجة كبيرة بحيث يعتمد على تصدير المحروقات بنسبة 98%، مما يجعلها تابعة للدول الأوروبية والغربية، أما التحديات الاجتماعية فهي لا تقل أهمية عن سابقتها فالتهديدات المتعلقة بالبيئة الاجتماعية تشكل حاجزا في تحقيق فاعلية التنمية السياسية على الرغم من استغلال النخبة الحاكمة في أكثر من ظرف جعل هذه التحديات لتمرير قرارات لصالحها.

أما بالنظر لموقع الجزائر في مركز شمال إفريقيا إلى تعدد أبعاد وانتماءات الجزائر الجيوسياسية التي تتمايز وتختلف فيما بينها، فقضايا الدائرة العربية تختلف عن الدائرة المغاربية والمتوسطية تختلف عن تلك الساحلية، الأمر الذي يدل على تنوع التهديدات التي تعرض إليها الجزائر في مختلف دوائرها الجيوسياسية من: الإرهاب، الجريمة المنظمة ،الهجرة غير الشرعية. بالإضافة إلى تواجد الأوروبي في المنطقة التي تعتبر جنوب المتوسط تهديدا لأمنها وهذا من خلال تواجد حلف شمال الأطلسي في المتوسط وكذالك كابوس النزاع المغربي الذي يرهق كاهل الدولة بجعلها تصرف أرقام هائلة على الإنفاق العسكري وتخصص الجزء الأكبر من ميزانيتها لتعزيز القوة الأمنية المتمثلة في وزارة الدفاع الوطني وجعلها تتميز بأحدث الأسلحة المتطورة وذالك في إطار السباق نحو التسلح مع المغرب .

.

الفصل الثالث

تمهيد:

ان العقبات التي تواجهها الجزائر سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي الإقليمي والدولي ومحاولة منها تأمين سلامة الدولة ضد الأخطار، ونظرا لأنه من حقها تحقيق أمنها المرتبط بمدى الكفاءة لخلق تقدم نوعي وسريع يؤدي الى معالجة الضعف ومواجهة التداعيات والتحديات، كل ذلك يدعو إلى بناء وتصميم سياسة امنية متمثلة في لمواجهة تهديدات وتحديات الأمن القومي الجزائري، بعقيدة أمنية تؤدي دور الفعل بدل رد الفعل وهذا ما يجب أن تلعبه الدولة الجزائري في المرحلة الراهنة نتيجة الضغوطات التي تواجهها سواء من البيئة الخارجية أو الداخلية لتحقيق الأمن على كافة الأصعدة باعتباره منطلق تقدم وازدهار الدولة بصفة عامة

المبحث الأول: الاستراتيجية الجزائرية الأمنية في مواجهة التحديات الداخلية

نتطرق في هذا المبحث إلى سبل معالجة التهديدات التي تواجه الجزائر على المستوى الداخلي سواء كانت سياسية، اقتصادية اوإجتماعية.

المطلب الأول: تحقيق الاستقرار السياسي

حيث طرحت خطة سلام في إطار استفتاء جرى في 16 سبتمبر 1999 واستقطب تأييدا حاشدا من قبل الناخبين، واستنادا إلى الأرقام الرسمية فإن 98.63% من الناخبين صوتوا لصالح الخطة، مع الإشارة إلى أن نسبة إقبال الناخبين على صناديق الاقتراع بلغت85.03 %، وصودق على القانون من دون مناقشة مطولة وبمطلق أصوات أعضاء المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة وقد وردت أحكام قانون الوئام المدني في 43 مادة موزعة على فصول هي: تدابير الإعفاء من المتابعات، الوضع رهن الإرجاء، تخفيف العقوبات، تدابير لصالح المسلمين لأنفسهم، ضحايا الإرهاب حيث كان يهدف قانون الوئام المدني إلى أهداف خارجية وأخرى داخلية:

أ-الأهداف الخارجية :

-تحسين صورة الجزائر دوليا والمشوهة بسبب تراكمات العشرية السوداء.

-فك العزلة الدولية والإقليمية والجهوية عن الجزائر، وإعادتها إلى مكانتها السابقة بين الأمم.

إعادة بعث دور الجزائر في المنظمات الدولية والإقليمية والجهوية، وغيرها من المنظمات التي لم تعد تحسب لها أي حساب بسبب الأزمة الداخلية.

-توفير الشروط الأمنية والسياسية والاقتصادية المطلوبة لجلب الاستثمار الأجنبي.

-حل الأزمتين الأمنية والسياسية للتفرغ لملف الانضمام إلى "المنظمة العالمية للتجارة"، وتوفير الشروط الأمنية والسياسية والاقتصادية المطلوبة لقبوله.

-استعادة ثقة الشركاء الأجانب وخاصة الدول العظمى كالولايات المتحدة الأمريكية. [1]

ب-الأهداف الداخلية:

- تنفيذ الإصلاحات الدستورية الموعودة بشأن قضايا مثل تحديد مدة تولّي الرئاسة وزيادة صلاحيات رئيس الوزراء الذي يختاره البرلمان.

[1] زابي علي **علاقة التنمية السياسية بالاستقرار السياسي في الجزائر** – مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية –جامعة محمد بوضياف مسيلة2015/2014 ص73

-التشاور مع شريحة جامعة من الجزائريين لتطوير إصلاحات ضرورية أخرى في المجالات الرئيسة مثل دور الأجهزة الأمنية في الشؤون السياسية، والرقابة المدنية على الميزانيات والأنشطة العسكرية، والإشراف المستقل على عائدات النفط.

– تشجيع وجود مجتمع مدني نشط وملتزم لإيصال أصوات الفئات الاجتماعية المختلفة، بهدف توفير قدر من الرقابة العامة والدعوة إلى التغيير .

– جعل النظام القضائي والإداري المسؤول عن تنفيذ العقود التجارية يتّسم بالكفاءة وتحريره من التدخّلات السياسية .

– توجيه الإنفاق العام لضمان أن يستفيد من برامج الدعم الجزائريين الذين هم في أمسّ الحاجة إليها. وإعادة توازن الإنفاق الحكومي نحو القطاعات ذات الأولويّة القصوى مثل التعليم والرعاية الصحية[1]

-تدابير تخفيف العقوبات فيما يخص الجماعات الإرهابية الداخلية سابقا:

هي النوع الثالث من التدابير التي تضمنتها المواد (27) و(28) و(29) من الفصل الرابع من هذا القانون، وهي تدابير استثنائية تشمل ثلاث مجموعات فقط هي :

- **مجموعة الأولى:**

و تضم أولئك الذين سبق و أن انتموا إلى إحدى المنظمات الإرهابية و المذكورة في المادة 87 مكرر 3 من قانون العقوبات ، و كذلك الذين ارتكبوا جرائم القتل الفردي أو الاغتصاب و الذين لم يسمح لهم بالاستفادة من نظام الإرجاء و هذا وفقا لنص المادة (27) من هذا القانون

-المجموعة الثانية:

تضم أولئك الذين سبق و أن انتموا إلى إحدى المنظمات الإرهابية و الذين ارتكبوا جرائم القتل الفردي أو الاغتصاب، و استفادوا من تدابير الوضع رهن الإرجاء، و اجتازوه بنجاح،و هذا ما تنص عليه المادة (28) من القانون:(يستفيد الأشخاص الذين سبق و أن انتموا إلى إحدى المنظمات المذكورة في المادة 87 مكرر 3 من قانون العقوبات و الذين يكونون قد قبلوا للوضع رهن الإرجاء)

[1] تم الاطلاع موقع ثمن **الاستقرار السياسي في الجزائري** صدى : 20:18 /2021-06-30 : https://carnegie-mec.org/

المجموعة الثالثة :

تضم أولئك الذين سبق و أن انتموا إلى إحدى المنظمات الإرهابية و الذين ارتكبوا جرائم القتل المتكرر و القتل الجماعي، و استعملوا المتفجرات في الأماكن العمومية أو التي يتردد عليها الناس،وهذا حسب المادة (29 (من القانون: (في كل الحالات الأخرى يستفيد الأشخاص، الذين سبق وأن انتموا إلى إحدى المنظمات المذكورة في المادة 87 مكرر 3 من قانون العقوبات ..)[1].

- دعم الزوايا من طرف الدولة وأثره تحقيق الاستقرار السياسي:

بما ان الزاوية وليد المجتمع فهي اقيمت في الأساس لخدمته , فهي الإضافة إلى كونها منارة علمية ودينية تعتبر بمثابة المحاكم الشرعية التي تحل فيها المنازعات العالقة التي استعصت حلولها حتى على المحاكم المدنية ويرجع ذالك لقدسية الزاوية في المجتمع الجزائري , خاصة ان هذا المجتمع تحكمه الأعراف والأنساب والعادات والتقاليد , كون انه أولا : مجتمع عربي يغلبه طابع التحول من البداوة إلى التحضر وثانيا : أثار الاستعمار الفرنسي الذي حرص طيلة 130 سنة من الاحتلال على طمس الهوية الوطنية وتهميش وتجهيل المجتمع الجزائري , وقمع كل مظاهر التحضر , مما سبب أزمة في كل ما هو حكومي في الوقت الحاضر أو أصبح الرجوع دائما إلى الزاوية لما تحضي به من ثقة وقدسية في المجتمع الجزائري

ان الدور الذي تحقق للزوايا ناجم عن حالة الاستقلال الذي تمتعت به , حيث أن الروابط مع السلطة المركزية كانت ضيقة جدا مما أعطى زعامتها انفرادا بالتسيير في بداية الأمر قبل أن يعي النظام ذالك ويحتويها.

كما كان للزوايا رسالة سامية ومهمة ونبيلة متمثلة في المحافظة على الإسلام واللغة العربية وكانت حريصة على صيانة العقيدة وحمايتها من الزيغ والانحراف عن طريق نشر الوعي الديني في أوساط الجماهير في المدن والقرى والجبال , والتركيز على تحفيظ القران

[1] بتة الطيب – **دور الجهاز التنفيذي الجزائري في تحقيق الاستقرار السيسي الداخلي (1999-2011)** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية – جامعة قسنطينة 3 -2013/2012 ص61

الكريم وتعليم السنة , بلاضافة إلى دورها في التكفل الاجتماعي بالمعوزين والمساكين وعابري السبيل وكذا إصلاح ذات البين وغيرها من الخدمات الأخرى [1]

المطلب الثاني: سياسة الجزائر في تحقيق الأمن الاقتصادي :

1- السياسات الاقتصادية المتبعة :

لقد تبنت الدولة الجزائرية برنامجا إصلاحيا كثيفا من اجل إعادة النظر وتعديل سياساتها الاقتصادية .

فقامت بترتيب بمجموعة أولى من السياسات بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي وهي تتعلق بالتوازنات الاقتصادية الكلية بغرض الحد من السياسة المالية التضخمية والسماح لكل من أسعار الصرف بالتغير مع قوى سوق حتى يؤدي ذالك إلى تحسن ميزان المدفوعات , ومجموعة ثانية من هذه السياسات تم تبنيها بالاتفاق مع البنك الدولي وهي موجهة لتحقيق اقتصاد حر يمتاز بالكفاءة الديناميكية والخفض من سياسات تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية التي كانت تؤدي إلى الاختلالات وتمنع الحوافز وتقلل من قدرة القطاع الخاص [2]

دور الشركاء الاقتصاديين

وتريد الجزائرخلال الفترة المقبلة الانطلاق في تصدير المواد المصنعة محليا، لبلوغ الهدف المسطر لـ2021، وتحقيق زيادة تتراوح ما بين 2 و3 مليار دولار، وبلوغ 4 مليار دولار صادرات خارج المحروقات، مع ضرورة إعطاء أهمية خاصة للتصدير نحو الدول الإفريقية، واستحداث ممثليات عن البنوك والمصارف الجزائرية.

ووفق المستشار المدرب في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة، عز الدين شيباني، فإن خطة الإنعاش الاقتصادي 2020-2024 اتسمت السنة الأولى منها بـ"وضع القواعد الأساسية لبناء المقاربة الجديدة للرئيس تبون من رقمنة القطاعات العمومية وتحسين مناخ الاستثمار، ووضع تسهيلات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من إلغاء قاعدة 49/51 خارج المحروقات."

---

[1] نصرالدين باقي – دور **الزوايا في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي في الجزائر** – جامعة الجزائر 3 – مجلة افاق فكرية – المجلد3 العدد 7 2017

[2] بطاهر علي – **سياسات التحرير والصلاح الاقتصادي في الجزائر – مجلة اقتصاديات شمال افريقيا** – العدد الاول – بدون صفحة .

وأضاف شيباني لموقع "سكاي نيوز عربية"، أن الخطة تميزت كذلك بـ"إنشاء مناطق التبادل الحر في جنوب الجزائر، لتسهيل التبادل نحو إفريقيا وإعطاء الدفع لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، واستحداث هيئات جديدة تتكفل بتمويلها من خلال صناديق مساهمة."

وكانت 2020 سنة إصدار القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي، في حين تعتبر السنة الجديدة، سنة التطبيق، بحسب شيباني الذي أكد أن "2021 ستكون سنة انطلاق تجسيد المشاريع."

فيما يرى هارون أن العامل الأساسي الذي يجب أن يكون خلال هذه المرحلة هو "زرع المزيد من الثقة في الاقتصاد الوطني، وطمأنة المستثمرين المحليين والأجانب على وجود استقرار سياسي وضمانات من أعلى المستويات ومحاربة البيروقراطية، ومراجعة ميكانيزمات الحصول على العقار الصناعي لتوطين الصناعات محليا، للرفع من صادرات الجزائر خارج المحروقات بـ 235 بالمائة مقارنة بما هي عليه الآن [1]

سياسة تفعيل أنشطة المؤسسات الاقتصادية الوطنية – قطاع المحروقات :

وحسب الوزارة، تتجلى عودة النشاط الاقتصادي للجزائر في مستوى التحصيلات الضريبية التي قامت بها إدارة الضرائب من خلال ارتفاع ب 9،5 بالمائة ل 807،65 مليار دج بنهاية شهر افريل 2021 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2020 (737،69 مليار دج).

وذكرت الوزارة في هذا الصدد بأن القروض المخصصة للاقتصاد فقط من قبل البنوك العمومية بلغت نهاية مارس 2021 مبلغا قائما يزيد على 9711 مليار دج (بزيادة 67 مليار دج مقارنة بنهاية شهر ديسمبر 2020) منها 4087 مليار دج مخصصة للقطاع الخاص.

وأكدت وزارة المالية أن "كل ذلك يدل على الجهد الكبير الذي يبذله القطاع المصرفي الوطني لمرافقة القطاع الاقتصادي الوطني في أفاق ضمان انتعاش مستديم".

من جانب آخر، سجل عجز الميزان التجاري للجزائر انخفاضا بنسبة 68 بالمائة خلال الأشهر الخمسة الأولى من سنة 2021 حيث انتقل الى -3ر1 مليار دولار في نهاية ماي 2021 مقابل 9ر3 مليار دولار امريكي في نهاية ماي 2020، حسبما أكدته وثيقة وزارة المالية.

[1] تم الاطلاع : 22:03 – 2021/06/30 **انعاش الحركية الاقتصادية رهان** ..2021 **على الموقع :**
https://www.skynewsarabia.com

واضاف ذات المصدر ان هدف تحقيق زيادة محسوسة في صادرات البلاد سيما تلك خارج المحروقات يبدو انه في الطريق الصحيح.

ومن جانبها ارتفعت الصادرات من المحروقات بنسبة + 32،7 بالمائة خلال الأشهر الخمسة الأولى من السنة الحالية بينما زادت الصادرات خارج المحروقات بنسبة + 81،71 بالمائة.

وبالتالي تحسن معدل التغطية التجارية (للواردات حسب الصادرات) بشكل ملحوظ ليصل إلى 92 بالمائة في نهاية عام 2021 مقابل 72 بالمائة في نهاية ماي 2020.

وعليه فان سنة 2021 ستشهد عودة تدريجية للنشاط الاقتصادي في الجزائر الى مستويات تسمح ب"تعويض" الخسائر المسجلة سنة 2020 والحد من أوجه الخلل في حسابات الدولة، حسب بيان وزارة المالية.

المطلب الثالث: سياسات الدولة الجزائرية في تحقيق الاستقرار الاجتماعي :

المساعدات الإجتماعية :

وبالنسبة للمساعدات الاجتماعية وعمليات التضامن للفئات الهشة والمعوقين،تبلغ قيمة الدعم 135 مليار دج،ما يعادل 7.2 مرة مقابل نفس النفقات سنة 2005،ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى توسع قاعدة المستفيدين وتثمين التعويضات.وبصفة إجمالية،فان نظام الضمان الاجتماعي يتطلب حشد موارد هائلة تقدر بحوالي 16 %من الناتج الداخلي الخام،هذا المستوى من الموارد موجه للحماية الاجتماعية وحجم الشرائح التي يتم حمايتها من جهة ،ومن ناحية أخرى للعلاقات الاجتماعية من خلال عمليات إعادة توزيع الثروة أفقيا وفق المهمة الأساسية للضمان الاجتماعي،وتفضيلا لإعادة التوزيع العمودي عن طريق الإعانات الاجتماعية(للحد من الإقصاء الاجتماعي) ومن جهة أخرى لدعم الاستهلاك.

قطاع السكن:

عرف قطاع السكن في فترة ما بعد الإصلاحات انتعاشا ومسارا آخر اختلف عن سابقه في فترة النظام الاشتراكي، ويتجلى من خلال مختلف الجهود والإجراءات التي قامت بها الدولة: كإعادة الاعتبار لكل من السكن الاجتماعي والترقوي، التنويع في الأنماط السكنية الحضرية وظهور صيغة السكن التساهمي وصيغة عن طريق الإيجار في سنة 2001 ،بالإضافة إلى فتح

المجال أمام القطاع الخاص ليساهم بدوره في إنعاش هذا القطاع الحساس وللبنوك لتساهم هي بدورها في تمويله عن طريق القروض العقارية و غيرها من الإجراءات .[1]

الاهتمام بدور المرأة في الحياة الاجتماعية والسياسية :

تجّلى اهتمام النخبة السياسية بدور المرأة وتسليمه في الخطاب حول حتمية إشراكها في بناء الجزائر المستقلة من خلال وثيقة برنامج طرابلس التي نصّت صراحة على أن "تحقيق المهام الاقتصادية والاجتماعية للثورة الديمقراطية والشعبية" يتوقف على تبنّي سياسة اجتماعية لصالح الجماهير لرفع مستوى المعيشة. و يكون "تحرير المرأة" أحد مقاصدها. وفي هذا المنحى نصّ البرنامج على" إشراك المرأة بطريقة تامّة وكاملة في تسيير الشؤون العامة وفي تنمية البلد"، وقد تبنّى البرنامج سياسة تدعو إلى إنهاء كل المعوقات التي تحول دون تطوّر المرأة، ولا سيما" الذهنيات البالية" التي تكرّست لدى النساء أيضا. ومن جهة أخرى كان ميثاق الجزائر (1964) قد مثّل نداء صريحا للمرأة الجزائرية من أجل " المشاركة فعليّا في العمل السياسي" وأن "تجعل طاقتها في خدمة بلدها من خلال المشاركة في الحياة الاقتصادية بحيث يكون العمل، هو السبيل الحقيقي لترقيتها" .

يبدو هذا التذكير ضروريا من أجل فهم النهج الذي اتبعه الحزب الحاكم (جبهة التحرير الوطني) في الفترة الحاسمة التي تمّ فيها تكريس الخيار الإيديولوجي، ومما يدعو إلى الغرابة أن الخطاب نفسه تقريبا، مع بعض الفوارق المتعلقة بطبيعة نظام الحكم لا يزال سائدا إلى اليوم، فإشراك المرأة في مسار التنمية وإدماجها في الحياة الاقتصادية ما يزال تقريبا هو الشعار نفسه منذ خمسين سنة [2]

المطلب الرابع : السياسات العامة الجزائرية ودورها في الحفاظ على الأمن البيئي والتنمية المستدامة

- 1الأنظمة القانونية لحماية البيئة في الجزائر

البناء المؤسساتي للمحافظة على البيئة في الجزائر:

[1] العوفي حكيمة – **تقييم السياسات الاجتماعية للجزائر لفترة** –1970الى 2014 – مجلة التنمية الاقتصادية – العدد 05 / جوان 2018 ص 88/86

[2] بلقسم بن زنين – **المرأة الجزائرية والتغير – دراسة حول دور واداء السياسات العمومية** –مجلة انسانيات المجلة الجزائرية في الاثربولوجيا والعلوم الاجتماعية العدد على الموقع : journals.openedition.org

لقد أولت الجزائر اهتماما بالبيئة فأنشأت لذلك عدة مؤسسات تهدف إلى حماية البيئة، حيث قامت سنة 1974 بإنشاء المجلس الوطني للبيئة، وهو هيئة متكونة من عدة لجان من ميادين مختلفة، وحل المجلس في أوت سنة 1977 وتم تحويل مصالحه إلى وزارة الري واستصلاح الأراضي وحماية البيئة وإنشاء مديرية البيئة، وفي مارس 1981 قامت بإلغاء مديرية البيئة وتحويل مصالحها إلى كتابة الدولة للغابات واستصلاح الأراضي والتي أعطيت لها تسمية مديرية المحافظة على الطبيعة وترقيتها، وفي جويلية 1983 تم تأسيس الوكالة الوطنية للبيئة ANPE ،وفي سنة 1984تم إسناد المصالح المتعلقة بالبيئة إلى وزارة الري والبيئة والغابات، كما تم في سنة 1988 تحويل اختصاصات حماية البيئة إلى وزارة الفالحة، وأما الفترة ما بين سنتي 1990-1992 حولت هذه الاختصاصات إلى كتابة الدولة المكلفة بالبحث العلمي لدى وزارة الجامعات، وفي سنة 1994تم إلحاق قطاع البيئة بوزارة الداخلية والجماعات المحلية، وتم إنشاء مديرية عامة للبيئة والمتفشية العامة للبيئة والمتفشيات الولائية[1]

تعميم التربية البيئية :

/ **1تكوين الإطارات المكلفة بتأطير النوادي الخضراء** : المنشأة على المستوى المدرسي استفاد من هذا التكوين 90 معلم وأستاذ من جميع الأطوار (المتوسط الابتدائي والثانوي) عبر أربع أدوات مكان التكوين ، المركز الوطني للتكوينات البيئية وقاموا بالتكوين إطارات من وزارتي البيئة والتربية الوطنية، وزيادة على المعلمين فقد استفادت من التكوين أساتذة من مراكز التكوين المهني، مربى الشباب وكذا أعضاء من جمعيات ناشطة في مجال البيئة

/ 2 . **تزويد المؤسسات التربوية بوسائل البيئة** : فقد استفادت 178 ابتدائية 51 متوسطة ، 18 ثانوية كل مراكز التكوين المهني، دور الشباب ، المساجد، من وسائل البستنة التي تحتاجها المؤسسات التربوية والنوادي الخضراء للعناية بالمساحات الخضراء .

/ 3 .**توزيع الوسائل البيداغوجية** : على كل المؤسسات التربوية بأطوارها الثالث (الابتدائي المتوسط الثانوي) ، وتمثلت هذه الدعائم في دليل المربى ، دليل المنشط ، حقيبة النادي الأخضر

[1] مسعودي مولخير –**السياسة البيئية في الجزائر : اليات لتحقيق التنمية المستدامة –** جامعة عمار الثليجي الاغواط – مجلة افاق لعلم الاجتماع العدد 15جويلية 2018 ص255

دفتر المنخرط في النادي الميثاق المدرسي، الحافظات البيئية وكذلك جدار 8النادي الأخضر باسم كل مؤسس[1]

لأساليب الحديثة لحماية البيئة في الجزائر :

1.التسيير الجماعي للممتلكات المشتركة: إذا كانت الموارد النادرة (مثل الأرض القابلة للزراعة) ذات ملكية عامة ومتاحة بحرية للجميع (مثل المزارع أو المراعي) يطلق عليها حالة الملكية العامة للموارد، فان أي أرباح محتملة سوف يتم التنافس بشأنه .وعليه فالتسيير الجماعي للممتلكات المشتركة ممارسة قديمة جدا، خلال العصر الوسيط كان توماس الأقويني يدعو إلى حماية الأملاك المشتركة، فالأملاك التي لا يمكن تسييرها وحمايتها إلا عن طريق الجماعات، خلال القرن العشرين تمحورت المناقشات المرتبطة بتسيير الممتلكات البيئية المشتركة

2.المبادرات الطوعية: يرى كثيرون أن أسلوب "المكافأة" (أي تقديم حوافز للأعمال لكي تنصاع بدلا من معاقبتها عند المخالفة)وأسلوب الحوافز التي تعتمد على السوق تحقق نتائج أفضل وردود فعل سريعة بالمقارنة بتوحيد الجهود العالمية .وفعالية الاستدامة تتطلب خلق مزايا اقتصادية بعد معرفة تكلفة التحسينات البيئية وفوائدها، فقد ظهرت معظم البرامج البيئية المبتكرة والهامة حينما تعهد نوع من الأعمال بصيانة البيئة وحمايتها، وثمة أمثلة عديدة على قيام الشركات بإجراء تغيرات من أجل صيانة البيئة دف تحقيق وفرات اقتصادية كبيرة

3.الوعي البيئي: لقد بقي مفهوم الوعي البيئي وثيق الصلة في تطوره بمفهوم البيئة اذا وبالطريقة التي كان ينظر به إليها، وانتقل من نظرة تقتصر على تناول البيئة في جوانبها البيولوجية والفيزيائية إلى مفهوم أوسع وأشمل يتضمن الجوانب الاقتصادية والثقافية والاجتماعية للبيئة ويبرز ما بين هذه العناصر من ترابط. وأصبحت أهداف الوعي البيئي هي التعريف بالتأثيرات البيئية المختلفة على الكائنات الحية كالإنسان والحيوان والنبات وتأثير هذه الكائنات على البيئة نفسها وما يترتب على ذلك من نتائج تنعكس ايجابيا أو سلبيا على النظام البيئي بالمفهوم العام الشامل والمتكامل بشكل مباشر بنوعية الحياة[2]

---

[1] وارف فاطمة الزهراء – **السياسة العامة البيئية في الجزائر – دراسة حالة ولاية سعيد** –مذكرة مقدمة لنيل شهاد الماستر في العلوم السيسية والعلاقات الدولية 2015 ص 176/175

[2] بوذريع صليحة– **دور السياسات البيئية في ردع وتحفيز المؤسسات الاقتصادية على حماية البيئة** مجلة اقتصاديات شمال افريقيا العدد 17 ص107/106

خطط العمل البيئية الوطنية:

وهي خطط تستعرض الرؤية المستقبلية للعمل البيئي على مستوى الدولة حيث توضع لسنوات قد تصل إلى 15 سنة، وتقوم بتحديد القضايا أو الأولويات التي يجب التركيز على مواجهتها خلال تلك الفترة، وتحدد أدوار كل قطاع من قطاعات المجتمع ذات العالقة مع وضع الإجراءات ومقترحات المشروعات التي تراها مناسبة لحل تلك القضايا[1].

المبحث الثاني : السياسة الأمنية الجزائرية المتخذة لمواجهة التداعيات الإقليمية

المطلب الأول : السياسة الأمنية الجزائرية لمواجهة خطر أزمة مالي والساحل الإفريقي

أولا: في مالي

قبل اتفاقية تمنراست سنة 1991قبلت السلطات المالية بمبدأ المفاوضة مع العناصر المسلحة تحت إشراف وساطة جزائرية، وهكذا التقى ممثلو الحكومة المالية يومي 05و 06جانفي1991في تمنراست مع وفد ضم ممثلي الحركتين المتمردتين التين كانتا موجودتين خلال تلك الفترة وهي الحركة الشعبية لتحرير الأزواد والجبهة العربية الإسلامية للأزواد وقد تمحورت الاتفاقية حول:

-وضع حل لكل العمليات العسكرية عبر كامل التراب المالي.

-تعهد الطرفان بمنع ارتكاب أي عملية عنف جماعي أو فردي ضد النظام العام.

-تفرغ القوات المسلحة لمهنة الدفاع عن التراب الوطني.

-إنشاء لجنة إنهاء العمليات متشكلة من أعضاء الوساطة الجزائرية وعدد متساوي من طرفي النزاع

وفي مارس 1991تم عقد لقاء في مدينة جاو شمال مالي لقاء لمتابعة تنفيذ اتفاقية تمنراست، وبعد التحقيق من هذه اللجنة كشفت عدم احترام الحركات المتمردة لبعض التزاماتهم كعدم احترام وقف إطلاق النار، وبعدها عقدت الجزائر عدة لقاءات بين الحكومة المالية وممثلي الحكومة الجزائرية.

-و أول لقاء كان في 29- 30ديسمبر 1991الذي سمح بتحضير إطار المفاوضات والوساطة.

[1] محرز نورالدين- **التخطيط البيئي كالية وقائية لحماية البيئة في الجزائر –** مجلة العلوم الانسانية – جامعة محمد خيضر بسكرة العدد رابط المجلة :

http://www.univ-soukahras.dz

-لقاء الجزائر الثاني في 22- 01 1992الذي توصل من خلاله الأطراف إلى توقيع الهدنة والإطلاق المتبادل لسراح المسجونين

-لقاء الجزائر الثالث في 15-25مارس 1992الذي توصل إلى تحقيق الاتفاق الوطني الذي وقع في باماكو.

-لقاء تمنراست في 16- 20أفريل 1994الذي حدد الطرق والوسائل الممكنة التي تسمح للانتهاء من عملية تطبيق الاتفاق.

-لقاء الجزائر في 10 – 15ماي 1994حيث مكن هذا اللقاء الطرفين الموقفين على الاتفاق الوطني من التفاهم وفقا لاتفاقية تمنراست [1]

تمثل أهم هذه الفرص والتحدّيات التّي تواجه دور الوساطة الجزائر في إيجاد حل نهائي لأزمة شمال فَي النقاط التالّية:

أ- الفرص:

-تقدم الجزائر بخبرتها الدبلوماسّية والسياسية عبر مسارها فيً إدارة النزاع فَي شمال مالً (اتفاقيّة تمنراست، واتفاقيّة الجزائر)، فرصة لأطراف النزاع فَي هذا البلد لبعث مسار التسويّة وفق الاتفاقيات التّي تم التوصل إلّى انها، على المستوى الجهوي وعلى المستوى الثنائي، خصوصا وأن دور الوساطة جاء بطلب من الحكومة

الشرعّة فَي باماكو، وبرضا أغلبّة الأطراف الممثلة لشمال مالي.

- ّمكن للجزائر أن تقدم إغراءات لأطراف النزاع لإنجاح مسار التسوّية النهائّة، من خلال مساهمتها فً تموّل مشارّيع تنموّية محلّة فً شمال مالّي إلى جانب تعبئة المجتمع الدولّي فَي إيجاد تموّيلات من داخل الدول والمنظمات الإقليمية والدولّة المانحة وفق مشارّيع تغري أطراف النزاع فً الشمال للانخراط فَي العملية السياسية والتعمّير والإنشاء، فَي المناطق الشمالّية المهمشة والهشة[2].

[1] رحموني مجيد – مساهمة الديبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة – **مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون العام** – جامعة عبد الرحمان ميرة – بجاية كلية الحقوق والعلوم السياسية من دون سنة ص 50/49

[2] مصطفى صايج – **التسوية الديبلوماسية لازمة ماليوانعكاساتها المستقبلية على الامن الاقليمي .... مقال**

رهان الأمن الحدودي في إستراتيجية الدفاع الوطني

تشهد الجزائر انعدام استقرار مستمر ومتنام مما جعل الجزائر من اكبر الدول انخراطا في الأمن الإقليمي ,فهي تبذل مجهودات حربية دون أن تكون حرب اذ أصبح امن الحدود في سياق الأزمتين المالية والليبية الشغل الأمني للدفاع الوطني , وتعد مسالة امن الحدود أيضا موضوع عملية بناء وامننة خدمة مأرب داخلية وخارجية , اذ تتطور الإستراتيجية والسياسة الأمنية لتامين الحدود وفق ثلاث أصعدة :

وضع خطة أمنية متكاملة لتامين الحدود وإعادة هيكلة القوات المسلحة وقوات الأمن , إطلاق مسارات ثنائية للتعاون مع البلدان المجاورة وتطوير مسار متعدد الأطراف من خلال مبادرة بلدان الميدان , وتحكمها ثلاثة مبادئ رئيسية في الشؤون الداخلية للدول وعدم تدخل الجيش الجزائري خارج الحدود والتكفل المحلي بالأمن الإقليمي (رفض أي تدخل أجنبي) بيد انه رغم إسهامها في تامين الشريط الحدودي , إلا إن هذه الاسترتيجة تبقى محدودة وذالك لعدة أسباب :

توجه دولتا المركز في التعامل مع بعض المسائل

عدم قابلية بعض مبادئها الأساسية للتطبيق في بيئة تطورية تتسم بما يلي :

تصلب عود غير الدولاتية تحولات الظاهرة الإرهابية ,

سياق إقليمي غير مستقر للغاية وغياب التوافق الاستراتيجي في المنطقة [1]

الحل السلمي للنزاعات بين الدول وعدم اللجوء إلى القوة:

وهو مبدأ تبنته السياسة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال، حيث يقوم على أساس الحل السلمي للنزاعات بين الدول خصوصا المتجاورة منها في إقليم معين في إطار التفاوض المباشر أو عبر وساطة المنظمات الإقليمية والدولية، وقد نجحت دبلوماسيتها في إحتواء العديد من النزاعات، فالجزائر تسعى جاهدة لإيجاد حلول للنزاعات الإفريقية في الإطار الإفريقي من أجل إقصاء القوى الخارجية ومنعها من التدخل في الشؤون الداخلية للدول المتنازعة وتجنيب إلحاق الضرر بها.

•مبدأ التعاون مع دول الجوار:

يقوم هذا المبدأ أساسا على دفع التعاون الثنائي والإقليمي قصد تدعيم وتطوير علاقات الجوار بين الدول، وبذلك قامت الجزائر بتوقيع إتفاقيات إخاء وحسن الجوار والتعاون مع كل الدول

[1] فيروز مزياني **إستراتيجية الدفاع الوطني الجزائري في ظل التهديدات الأمنية الجديدة** – مجلة العلوم القانونية والسياسية العدد 03 **ص 953 – ديسمبر 2019**

المجاورة بإستثناء المغرب.

•دعم حق تقرير مصير الشعوب المستعمرة:

يعتبر مبدأ ثابت في السياسة الخارجية الجزائرية، وهو مستمد من تجربتها أثناء الثورة التحريرية وتمارسه الآن مع الدول التي مازالت تقبع تحت وطئة الإستعمار كالصحراء الغربية التي صنفتها الأمم المتحدة كقضية إستعمار[1]

اقامة التكتلات التنظيمية الدولية من طرف الجزائر:

على مستوى الساحل الإفريقي

تكرس الجزائر دائما أولوية التحرك الجماعي وأسبقية المؤسسات الإقليمية كالاتحاد الإفريقي في حل مشاكل الساحل الإفريقي، حيث رافعت الجزائري من أجل إنشاء قوة إفريقية للرد السريع للأزمات والنزاعات الإفريقية والذي ظهر جليا خلال القمة 22 للاتحاد الإفريقي التي انعقدت في 30 جانفي 2014 بأديس أبابا (إثيوبيا) كما دعت الجزائر إلى ضرورة إنشاء منظمة إفريقية لشرطة "أفر يبول" لتنسيق عمل الدول الإفريقية في المجال الأمني لمواجهة كل التحديات الأمنية، وذلك خلال المؤتمر الإفريقي لمدراء والمفتشين العامين لشرطة الذي انعقد في الجزائر في 10 فيفري 2014 بمشاركة 40 دولة إلى جانب الاتحاد الإفريقي ومنظمة الإنتربول.

ترجع الجهود الجزائرية الأمنية في الساحل الإفريقي الى سنوات التسعينات من خلال الأطر والاتفاقيات التي كانت وسيطا فعالا فيها , كما أن تلك الجهود توالت كذالك في ما يخص معالجة مشاكل طوارق مالي والنيجر , والتهديدات الجديدة في الساحل الإفريقي المتعلقة بالعمليات الإرهابية , خاصة في مجال خطف الأجانب , ومختلف إشكال الجريمة المنظمة كذالك , فالجزائر استطاعت ان تكون وراء اللائحة الأممية التي تحرم وتجرم دفع الفدية للإرهابيين لقاء الإفراج عن الرهائن , وذالك من اجل تخفيف منابع الأموال التي تتغذى عليها نشاطات التنظيمات الارهابية في المنطقة , وقد تولد هذا الاقتراح الجزائري حول تحريم الفدية عن مؤتمرات عقدتها مجموعة من الخبراء في محاربة مصادر تمويل الارهاب في إطار المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب الذي يوجد مقره في الجزائر ثم طورت اللائحة داخل الاتحاد الافريقي في تموز /يوليو

[1] بودن زكريا– اثر **التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري واستراتيجيات مواجهتها** – مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية – جامعة محمد خيضر بسكرة 2015/2014 ص138

2009 في مؤتمر سرت , ليخرج القرار بمنع دفع الفدية مقابل تحرير الرهان على مستوى مجلس الأمن في 17 كانون الاول/ديسمبر 2009 .[1]

وقد تمكنت الجزائر من فرض منطقها بقوة على النطاق الاقليمي والعالمي على حد سواء نتيجة التعقد– التشابكي للتهديات الأمنية بالمنطقة من خلال سعيها الدؤوب لتوفير الأمن و السلم وتعزيز الاستقرار , وبخاصة في ظل التحولات الاستراتيجية – الهكلية الراهنة (نمط توزيع القوة , الفواعل , مستوى التحليل) وتغير منظومة القيم بعد احداث 11 ايلول 2001 وتشريعاتها المصاحبة لمكافحة الارهاب ومدى تاثيرها في حماية حقوق الانسان (مبدا التغييب المصلحي) وذالك سعيا لتجسيد الطرح التوازني بين المصالح الأمنية الوطنية (مكافحة الارهاب) وبين حماية حقوق الانسان بهدف نفي المنطق الاولوياتي – المصلحي وتفعيل الترابط الاستراتيجي ولاسيما عقب التاثيرات السلبية لتشريعات اداث 11 ايلول /سبتمبر 2001 كونها خلقت بيئة تمنية جديدة تكرس الأمن الوطني على حساب حقوق الانسان على حد تعبير كل من جورج وليامز وبن غولدر[2] .

الوساطة الجزائرية في مالي

إن موقف الجزائر الرسمي من أزمة مالي هو أولوية الحل السياسي بين الحكومة المالية والطوارق دون إشراك الجماعات الإرهابية التي شاركت في عملية الانفصال، كما أن معالجة الأزمة يكون في إطار دول الساحل الإفريقي دون تدخل أجنبي، بادرت الجزائر إلى إنشاء اللجنة الثنائية الاستراتيجية حول شمال مالي في جانفي 2014.

فبعد أربعة جولات من المفاوضات في الجزائر توجت الجولة الخامسة في 01 مارس 2015 بتوقيع الأطراف المالية والفصيل الأول لحركة الأزواد التي تضم (الحركة العربية للأزواد، التنسيقية من أجل شعب الأزواد، تنسيقية الحركات والجبهات القومية للمقاومة) بالأحرف الأولى على اتفاق

[1] بوريب خديجة –**الدبلوماسية الامنية الجزائرية في منطقة الساحل الافيرقي : الواقع والرهانات** – المجلة العربية للعلوم السياسية –لبنان العدد41–42 ص35

[2] تم الاطلاع : 21:59 –2021/07/01 **المقاربة الامنية الجزائرية في منطقة الساحل الافريقي : نحو تفعيل مبدا الدبلوماسية الانسا**نية على الرابط :
https://caus.org.lb

السلم والمصالحة، فيما فضل الفصيل الثاني لحركة الأزواد التي تضم (الحركة الوطنية لتحرير أزواد، المجلس الأعلى للأزواد، والحركة العربية الأزوادية) أخذ مهلة للتشاور، إلى غاية 15 ماي 2015، حيث وقعت كل الأطراف المالية على تنفيذ اتفاق السلام ب "باماكو" ، إذ كللت الوساطة الدولية برئاسة الجزائر بالنجاح[1]

المطلب الثاني : السياسة الأمنية الجزائرية اتجاه تداعيات الازمة الليبية

مضامين المقاربة الجزائرية للتعامل مع الازمة الليبية :

يمكن ان نجمل اهم المضامين المقاربة الجزائرية للتعامل مع الازمة الليبية التي تعد ارضية صياغة مبادرة للتعامل مع الازمة الليبية في النقاط التالية :

1- تحاول الجزائر من خلال دبلوماسيتها جمع الاطراف الليبية المتصارعة حول حوار يهدف الى وقف الاقتتال الداخلي والخروج بمعادلة سياسية جديدة في ليبيا قائمة على اساس امني استراتيجي يمنع تدفقات الجماعات الاسلامية المتشددة من بلدان اخرى الى ليبيا , وبعد سياسي اقل اهمية في المعادلة الجزائرية قد يفضي الى اتفاق حول قواعد تداول السلطة الليبية

2- الدبلوماسية الجزائرية ترفض الحل العسكري كجزء من استراتيجية اخضاع جميع الاطراف الى انصاف حلول مؤقتة . وهي رؤية يدعمها التحالف المصري الاماراتي السعودي , وذالك بتوجيه ضربات دوية وخلق مناطق عازلة بليبيا تدخلها قوات برية[2]

محددات الموقف الجزائري من الازمة الليبية :

يستند الموقف الجزائري من الأزمة الليبية إلى جملة من المبادئ المستمدة من العقيدة الأمنية التقليدية التي ورثتها الجزائر، منذ استقلالها عن الاستعمار الفرنسي . وتقوم هذه العقيدة على مجموعة من "اللاءات"، أبرزها لا لانتهاك سيادة الدول والتدخل في شؤونها الداخلية، ولا للتدخل الأجنبي في الصراعات الداخلية، ولا للخيار العسكري لتسويتها، ولا لتدخل الجيش الجزائري خارج

[1] تم الاطلاع : 19:59 /2021/07/01 **الامن اوطني الجزائري بين الامتداد المغاربي وعمق الساحل الافريقي** / دحموح طاهر –مركز جيل البحث العلمي :https://jilrc.com

[2] اوشريف يسرى – تداعيات **الازمة الليبية على امن الجزائر – مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية** – جامعة محمد خيضر بسكرة 2016/2015 ص235

حدود البلاد. ويُعدّ الاستقلال قيمة مركزية في إدراكات صانع القرار الجزائري، وهي مرتبطة على نحوٍ وثيق بإرث حرب تحرير الجزائر من الاستعمار الفرنسي الذي دام نحو مئة وثلاثين عامًا، وانتهى بحرب مريرة دامت سبع سنوات ونصف السنة (1954–1962) واستنادًا إلى التمسك بمبدأي السيادة واستقلال القرار الأمني/ العسكري، لم تسمح الجزائر بإنشاء قواعد عسكرية أجنبية على ترابها منذ إجلاء القواعد العسكرية الفرنسية بين عامي 1967 و1970. وسبق أن رفضت في عام 2013 طلبًا روسيًّا للحصول على تسهيلات عسكرية بحرية مقابل استفادتها من مزايا عسكرية، "مبررة رفضها بمبدأي السيادة وحسن الجوار مؤكدة امتناعها عن أي تهديد لجيرانها في غرب المتوسط[1]

يمكن للجزائر أن تلعب دورا دبلوماسيا مهما من أجل حل النزاع الليبي" لأن "الدبلوماسية الجزائرية حافظت على مسافة موضوعية مع الفرقاء الليبيين وفرضت نفسها على أساس قوة جامعة، على عكس مصر التي تدعم المشير خليفة حفتر.كما أن الجزائر تسعى للعب دور الوسيط باعتبار الحل السلمي لا يتم إلا بجمع الفرقاء، وهو موقف قوي كدولة تجمع الليبيين على عكس دول أخرى [2]

طبيعة التحركات

يُمكن تناول طبيعة التحركات الجزائرية تجاه الأزمة الليبية على مستويين أساسيين هما:

المستوى الأول– مستوى أطراف الأزمة الليبية:

انتهجت الجزائر سياسة جديدة تقوم على بناء علاقات جيدة مع كافة الأطراف الليبية بما في ذلك قوى الشرق الليبي، ومن أبرز التحركات في هذا الصدد استقبالها للمرة الأولى منذ اندلاع الأزمة المشير "خليفة حفتر" في 18 ديسمبر الماضي (2016)، والتي سبقها استقبال "عقيلة صالح" وعدد من نواب البرلمان الليبي في 26 نوفمبر 2016 .

[1] تم الاطلاع : 20:47 / 2021/07/01 **الموقف الجزائري من الازمة الليبية : بين التغير والاستمرارية** على الرابط: https://www.dohainstitute.org

[2] تم الاطلاع : 20:58 2021/07/01 على الموقع : https://www.france24.com

كما تقوم الجزائر بالتواصل مع عدد من المسئولين الليبيين السابقين في عهد العقيد "معمر القذافي"، والشخصيات الليبية المعروفة بقربها من النظام السابق؛ للنظر في مدى إمكانية قيامهم بدور إيجابي في إتمام عملية المصالحة الليبية–الليبية. وتعتمد الجزائر في ذلك على استضافتها عددًا من كوادر وأنصار "القذافي."

المستوى الثاني– مستوى دول الجوار الليبي:

شارك وزير الشئون المغاربية والاتحاد الإفريقي الجزائري "عبدالقادر مساهل" في اجتماع ثلاثي مع وزيري خارجية مصر وتونس عُقد في تونس استمر لمدة يومين في 19 و20 فبراير الماضي (2017)، وتم خلاله التوصل إلى "إعلان تونس" الذي أكد رفض أي حل عسكري للأزمة الليبية، وأي تدخل خارجي في الشئون الداخلية لليبيا، وإشراك كافة الأطراف في عملية الحوار مهما كانت توجهاتهم أو انتماءاتهم السياسية، والعمل على ضمان وحدة مؤسسات الدولة المنصوص عليها في الاتفاق السياسي بما في ذلك الحفاظ على وحدة الجيش الليبي، والسعي الحثيث إلى تحقيق المصالحة الشاملة في إطار الحوار الليبي–الليبي بمساعدة من الدول الثلاث وبرعاية أممية[1]

المطلب الثالث : السياسة الأمنية الجزائرية اتجاه العداء المغربي وقضية الصحراء الغربية

يعتبر نزاع الصحراء الغربية أحد أقدم النزاعات في العالم وأكثرها إهمالا. وبمضي أكثر من عشرين عاما منذ بداية هذه الحرب وبنزوح أعداد ضخمة من الناس ووقف لإطلاق النار في العام 1991 الذي عمل على تجميد المواقف العسكرية، فان نهاية هذه الحرب سوف تبقى بعيدة المنال. والسبب في ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى الحقيقة التي تكمن في الوضع القائم حاليا وهو الذي يعطي مزايا معينة بالنسبة لمعظم الفاعلين على الساحة وهم المغرب والجزائر وجبهة البوليساريو وكذلك إلى دول غربية معينة، حيث من الممكن أن يتعرضوا إلى مخاطر معينة جراء أية تسوية قد تتم على هذا النزاع. إلا أن لهذا النزاع تكاليف بشرية وسياسية واقتصادية وضحايا حقيقيين بالنسبة للدول المعنية بالنزاع بشكل مباشر وبالنسبة للمنطقة ككل وبالنسبة للمجتمع الدولي على

[1] تم الاطلاع :21:13 – 2021/07/01 على الموقع : https://futureuae.com

المستوى الأوسع. وسيكون من المهم أن يتم الإقرار بذلك إذا ما تطلب الأمر أن يتم خلق ديناميكية جديدة لحل هذا النزاع.[1]

فبالإضافة إلى الدعم المادي الذي كانت تقدمه الجزائر إلى جبهة البوليزاريو فإنها بدأت في حملتها الدبلوماسية لجلب الاعتراف بحكومة الجمهورية العربية الصحراوية، وعزل المغرب عن العمق الإفريقي، مستخدمة في ذلك نفوذها في إفريقيا والعالم الثالث. وكانت نتيجة هذه الجهود، قبول انضمام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية رسميا خلال القمة العشرين لمنظمة الوحدة الإفريقية، بأديس أبابا يوم 12 نوفمبر 1984. وهو اليوم الذي انسحبت فيه المغرب من المنظمة احتجاجا على ذلك. هكذا استطاعت دبلوماسية الثورة، أن تلعب أدوارا مؤثرة وحاسمة على الساحة الإفريقية، ليأتي بعدها دور الجزائر المستقلة، كفاعل أساسي على الساحة الإفريقية، ووقوفها وراء حركات التحررية ليؤدي ذلك الموقف إلى التوتر بينها وبين جارتها المملكة المغربية، لتتمكن في الأخير من فرض العزلة عليها إفريقيا.[2]

وأما حاليا ومنذ 1975 يعتبر النزاع الصحراوي المغربي هاجسا امنيا إقليما بأبعاد دولية ضمن الدائرة المغاربية بحكم تعقده واحتمالات تاجج التوتو بين لطرافه المباشرة وغير المباشرة , فبسببه يبقى المنطق الهبزي طاغيا على العلاقات الجزائرية المغربية المتميزة بالتنافر والعداء الصريح من طرف المغرب مثلما تبينه خطاباته وسلوكاته ونظرا لمحورية دور الفواعل فوق المغاربية في النزاع الصحراوي وفي الديناميكيات الأمنية المغاربية وتأثيرها على ميزان القوى الإقليمي , سعت الجزائر منذ انفراج ازمتها الداخلية الى تطوير علاقتها مع هذه الفواعل سيما الولايات المتحدة الأمريكية محاولة توظيفها إما لإرغام المغرب الافصى على قبول مقترح تقرير المصير الذي يقضي إلى انفصال الصحراء الغربية عنه او اندماجها فيه , وإما كسب حيادها تجاه اطراف النزاع على الاقل , ونفس الشيء بالنسبة لفرنسا حيث اعترفت هده الأخيرة خلال زيارة الوزير الأول الفرنسي جون مارك ايرولت للجزائر بتاريخ 14ديسمبر 2013 بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره , فقد تضمن البيان الختامي الدعوة الى حل سياسي مقبول للطرفين

[1] تم الاطلاع :22:50--/2021/07/01 **الصحراء الغربية ...تكاليف النزاع** – على الموقع :
https://www.crisisgroup.org

[2] تم الاطلاع : 12:06 / 2021/07/02 – **السياسة الخارجية الجزائرية في افريقيا : التطورات والمحددات** – المركز الديقراطي العربي للدرسات الاستراتيجية : الاقتصادية والسياسية – على الموقع : https://democraticac.de/

(المغرب وجبهة البوليزاريو) , وهذه المرة الأولى التي تعتمد فيها الحكومة الفرنسية مسمى– تقرير المصير شعب الصحراء الغربية – وياتي هذا التطور اللافت في الموقف الفرنسي لصالح دعم موقف الشعب الصحراوي , ليخفض من حجم السند السياسي الذي كان يتلقاه المغرب من باريس ازاء مقترحه بحكم ذاتي في الصحراء الغربية . [1]

المطلب الرابع: دور السياسة الأمنية الجزائرية في تحقيق الأمن في منطقة المتوسط

تعرف الجزائر كثافة في المشاريع الأمنية، والسياسات التعاونية مع مختلف الفاعلين الاقلييمين خاصة بعد تنامي التهديدات الأمنية الجديدة يف مقدمتها الإرهاب والهجرة غري الشرعية، وتجارة الأسلحة التي أعلنت حالة طوارئ يف منطقة المتوسط، جعلت العديد من القوى الإقليمية تعيش حالة استنفار قصوى، وتدعو الجزائر في أغلب الحالات إلى الخوض في حوارات ثنائية أو جماعية من أجل إيجاد أرضية تعاونية لمحاربة الأنشطة التي تمارسها مختلف الجماعات والعصابات الناشطة في المنطقة .

بالعودة الى الشق الأمني من المسار يصنف إعلان برشلونة بمقاربته الأمنية الشاملة ومتعددة الأبعاد المحتواة في فصوله الثلاثة كاتفاق مؤسس لشراكة أمنية إقليمية في المتوسط , لاسيما بمحاولته وضع ميكانيزمات وإجراءات عملية لبناء الثقة والأمن التعاوني في المتوسط , ويعتبر الاتفاق على إنشاء عقد امن واستقرار في المتوسط ثم فيما بعد ميثاقا متوسطيا للاستقرار والأمن , والذي جاء بعد العطب والستاتيكية التي أصابت برنامج العمل السياسي والأمني لإعلان برشلونة , حجر الزاوية في بناء الشراكة الأمنية المتوسطية نظرا لما يحتويه من إجراءات وميكانيزمات عملية للتعاون الأمني بالنسبة لمسار برشلونة فقد أكدت الجزائر أن انخراطها فيه منذ بدايته ومشاركتها في الندوات والاجتماعات التي أصبحت تعقد فيما بعد في إطاره أو حتى في إطار الثانية الأخرى المكملة له , كان مرده قناعتها بأنها وحدها شراكة حقيقية بين دول المتوسط كفيلة بالمساهمة في إقامة منطقة استقرار وتمن في حوض المتوسط وتشجيع إقامة مشترك للتنمية والرخاء , إما تأثيرها في خطة برشلونة في سلتها السياسية – الأمنية فيمكن القول انه غير مباشر وفق المعادلة التالية : إن الطرف الذي أطلق خلاله مسار برشلونة كانت فيه أزمة الجزائر الأمنية

[1] محمد مسعود بونقطة – **البعد الامني في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب العربي** –اطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية – جامعة الجزائر **3 – 2014 ص 207–208**

في مرحلة اشتداد بسبب تنامي ظاهرة الأصولية الإسلامية , انتشار الحركات والجماعات الإرهابية , واحتمال سقوط النظام السياسي الجزائري الذي كان واردا بقوة آنذاك , زهي عوامل ألقت بظلالها على مضمون إعلان برشلونة .[1]

وتركِّز الإستراتيجية الأمنية البحرية الجزائرية حالياً على حماية الشريط الساحلي الذي يمتد لأكثر من 1200كلم من الشَّرق إلى الغرب، من الهجرة غير الشرعية وتجارة الأسلحة وكذلك حمايتها من الإرهاب وتنظيماته مثل داعش التي يمكن أن تتسلَّل من الحدود البحرية الليبية لتنفيذِ هجمات إرهابية انطلاقاً من الشَّريط السَّاحلي للبلاد، وكذلك إحباط أيّة محاولات للتجسّس من طرف البلدان وأجهزة المخابرات التي تعادي البلاد وعلى رأسها المُوساد الإسرائيلي وجهاز المخابرات الفرنسية عن طريق المنافذ البحرية الوطنية وخطر تجارة المخدرات العابرة للقارات، ورغم كل الجهود التي بذلتها الجزائر من أجلِ تنفيذ إستراتيجية أمنية بحرية صارمة لحماية أمنها القومي والإقليمي، وذلك من خلال توقيع اتفاقياتٍ بحرية مع الاتحاد الأوروبي وعدد من الدول الإفريقية لتبادل المعلومات والخبرات في ميدان مكافحة الإرهاب وتجارة البشر، ولكن تبقى غير كافية في ظلِّ ازدياد الأخطار المُحدقة بالبلاد من كل حدبٍ وصوب، وخاصة بعد أحداث الربيع العربي ودخول البلاد في أزمة اقتصادية حادَّة قد تقلّص من الميزانية الدِفاعية الوطنية ما ينعكس سلباً على تعزيز وتطوير قدراتها الأمنية البحرية في نهاية المطاف.[2]

كل هذه الأحداث والأزمات المتركز في حدود المتوسط جعلت الجزائر تدرك أهمية البعد الأمني الدفاعي ودوره في بلورة "مقاربة أمنية جزائرية" اتجاه مختلف الدوائر الجيوسياسية يأتي في مقدمتها الدائرة المتوسطية دون إهمال باقي أبعاد الأمن، وبهذا الخصوص طرحت الجزائر سنة 1972 مبادرة بعنوان "المتوسط للمتوسطيين" ودعت سنة 1973 إلى جعل المتوسط "منطقة سلام وأمن وتعاون" ما عبر عن أسلوب جديد للعقيدة الأمنية الجزائرية وهو المرونة في معالجة الأزمات، غير أن الدول المتوسطية الاخرى طرحت تصورات أخرى مغايرة للطرح الجزائري يفصل ما بين العلاقات الأوروبية–الشرق أوسطية وما بين العلاقات الاورومتوسطية، وهذا ما يفسر عدم

[1] امير سعدي – **دورالعقيدة الامنية الجزائرية في ادارة الازمات حنوب المتوسط – الازمة الليبية انموذجا** – مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر – جامعة العربي بن مهيدي – لم البواقي – 2016/2015 ص 45 – 46

[2] تم الاطلاع : 18:16 –2021/07/02 **استراتيجية الامن البحري الجزائري** على الموقع : https://www.almayadeen.n

وجود إرادة سياسية أوروبية لإعادة بعث العالقات في المتوسط الذي يغلب عليها متغير "المصلحة" حيث كانت المصلحة الاقتصادية هي المفسر الوحيد لأي رغبة أوروبية في إقامة علاقات أمن وسالم مع دول حول المتوسط خاصة الجنوبية منها ان مسألة تأمين المتوسط وفق التصور الأمني الجزائري في تلك المرحلة ظل محصورا في قطاع المحروقات وكيفية تأمين حماية خطوط نقل الغاز والبترول الذي يربط الجزائر بأوروبا ما شكل هاجسا أمنيا لدى أوروبا بخصوص حماية طرق الإمداد المهددة بالنزاعات والتهديدات الأمنية القادمة من دول جنوب المتوسط.[1]

[1] بن حداد هشام –**السياسات الامنية للاتحاد الاوروبي في حوض المتوسط الجزائر دراسة حالة** – للحضول على شهادة دكنوراه في العلوم السياسية جامعة محمد بن احمد 2019/2018 ص 209–210

ملخص الفصل:

تناولنا هذا الفصل محاولات الجزائر من خلال سياستها الرامية إلى تعزيز أمنها القومي و صيانته فقد لجأت إلى العديد من السياسات العسكرية و الدبلوماسية و الاقتصادية والاجتماعية ،و ذلك للوصول إلى تحقيق الأمن انطلاقا من الفرد فالمجتمع فالوطن ثم الاكبر من ذالك المجال الإقليمي، و بالتالي مواجهة مختلف التحديات الداخلية والتهديدات الأمنية الجديدة الوافدة من البيئة المحيطة بالجزائر خاصة من مالي التي أصبحت تتفشى فيها مختلف التهديدات من إرهاب وجريمة منظمة وهجرة غير شرعية والتي تعد تهديدا صريحا للأمن القومي الجزائري .

وكذالك الازمة الليبية التي اصبحت اليوم محور الحديث نظرا لما تشهد من تطورات وتصعيد امني يهدد الحدود الجزائرية الشرقية في ظل التحركات التي تقوم بها ميليشيات حفتر وتقوم به من ابتزازات عبارة عن مناورات وتحركات لغلق الحدود بينها وبين الجزائر من طرف الميلشيات التي كما وصفها الرئيس تبون في اخر خرجات وصرح بانها تتعطش للسلطة والمدعومة من اطراف و دول لا تحمل في نواياها الخير للدولة الجزائرية والتي تريد ان تزعزع استقرار الدولة الجزائرية واخضاعها بالدخول الى المواجهة الصلبة المباشرة وهو الخيار الذي لا تفضله الجزائر في دستورها السابق

وكان هدف السياسة الامنية تركيزها على البعد العسكري لحماية الحدود الوطنية من مختلف مظاهر التهديدات سواء الداخلية أو الخارجية ،الجرائم العادية أو المنظمة، الإرهاب أو الهجرة ، التهريب وتجارة المخدرات أو السلاح و غيرها من الجرائم ، وذلك بتعزيز قدرات الجيش الوطني الشعبي عدة و عتادا ،تجهيزا و تدريبا، بالإتجاه نحو بناء جيش إحترافي و تزويده بمختلف أنواع الأسلحة المتطورة و الحديثة ، لمواكبة التحديثات و التطورات الحاصلة في ميدان التسلح ،لأجل الإضطلاع بالمهام الموكلة له في حماية الإقليم الوطني من مختلف التهديدات و المخاطر.كما عملت الجزائر جاهدة على مزاوجة البعد العسكري بالبعد السياسي ، الدبلوماسي و التنموي ،و ذلك بالتنسيق مع دول الإقليم المغاربي ،الإفريقي و المتوسطي لمواجهة هذه التهديدات بتوقيع الاتفاقيات و المعاهدات و الدخول في المشاورات مع باقي الدول المعنية خاصة بظاهرتي الهجرة غير الشرعية و الإرهاب ، لأنه لا يمكن للبعد العسكري وحده و لا للجهود الوطنية الداخلية وحدها أن تواجه هذه التداعيات الأمنية الجديدة، وبالتالي فإن الجزائر حاولت

بمختلف الطرق العسكرية والسياسية والتنموية المحافظة على أمنها القومي من التهديدات الأمنية الجديدة خاصة في ظل التحولات الحاصلة على الساحة الإقليمية والدولية والتي فرضت على الجزائر لعب دور الفاعل الرئيسي في استعمال الآلة الدبلوماسية لحل الأزمات الإقليمية أو الحد من تداعياتها على أمنها القومي .

خاتمة

وفي نهاية هذه الدراسة بعنوان السياسة الأمنية بالجزائر بين التحديات الداخلية والتداعيات الإقليمية يمكن الخروج بمجموعة من الاستنتاجات ونوجزها فيما يلي :

- يعتبر الأمن الهاجس الأكبر في تاريخ البشرية بالنسبة لدول ، حيث يعتبر ضمان بقائها واستمراريتها وهو من أولويات سياستها، وقد تعددت مستوياته من الفرد إلى الأسرة إلى الوطن ثم الإقليم والمستوى الدولي وبالتالي يمكن تصنيف التهديدات الى داخلية وإقليمية ودولية.
- ظهرت السياسة الأمنية في الجزائر منذ الاستقلال وتطورت بفعل الأحداث الأمنية الخارجية التي عرفتها الجزائر آنذاك خاصة الصراع بين الجزائر والمغرب في ظل ما يسمى حرب الرمال1963، وأزمة الإرهاب والعشرية السوداء التي عرفتها الجزائر أكتوبر 1988م.
- عرفت عقيدة الدفاع الوطني الجزائري تطورا في السنوات الأخيرة متأثرة بالوضع الإقليمي المضطرب خاصة بعد اعتداء تيقنتورين في الصحراء الجزائرية، أين أدركت قيادات الجيش الوطني ضرورة تكييف قدرات القوات المسلحة بما يتناسب وتطور المخاطر المحدقة خاصة بالإرهاب.
- الجزائر كغيرها من الدول تعرف جملة من التحديات الداخلية لعل أولها اضطراب سياسي نتيجة اختلالات في حياة الفرد وعدم تلبية متطلباته الاقتصادية والاجتماعية ، وهو ما نتج عنه توترات أدت إلى عدم استقرار سياسي تجلى في مظاهرات وإضرابات وحركات احتجاجية.
- أدى الحراك الذي شهدته البلدان العربية بما فيها الدول المغاربية تونس، ليبيا أنتج أثار خطيرة مباشرة وغير مباشرة على الأمن القومي الجزائري إذ استوجب على هذه الأخيرة الوقوف عندها وتفعيل البناء الديمقراطي السليم والخروج من دائرة الشعارات هذا البناء يبقى أنجع السبل وأقرب الطرق للوصول إلى بناء أمن قومي تقوم صلابته على شرعية السلطة ومشروعية الحكم.
- شكلت أزمة الصحراء الغربية أقدم المشاكل الأمنية التي تعترض الجزائر وتعكر صفو العلاقات بينها وبين دولة المغرب الأقصى والذي تمثل في نزاع أزلي حول الحدود والتي هي نتاج بؤر توتر خلفها الاستعمار الفرنسي قديما في سبيل الفرقة وعدم الوحدة بين الدولتين الشقيقتين .

- كما أن إفرازات الأزمة الليبية ذات التهديدات الأمنية من الطبيعة الصلبة تمثلت في الترويج الكبير وغير المتحكم في الأسلحة ووصولها إلى الجماعات الإرهابية وعصابات المتاجرة بالسلاح

وجعل الساحل الإفريقي سوق مفتوحة له وتزويد المتمردين في شمال مالي به وما ينجم عنه من خطر مباشر وهو بروز إقامة دولة جديدة تقوم على أساس عرقي (الطوارق)

- استمرار خطر الإرهاب في الساحل ومحاولات التدخل الأجنبي في منطقة الجوار يؤدي إلى استنزاف الجزائر ماليا وعسكريا إذا تفجرت أزمة على مشارف حدودها بتخصيص مبالغ إضافية واستثنائية لتأمين الحدود الوطنية سواء من الجهة الشرقية أو الجنوبية لامتداد الحدود وصعوبة المسالك
- تمثلت إستراتيجية الجزائر في مواجهة التحديات الداخلية والتداعيات الإقليمية في بناء مبادرات أمنية في إطار مجال التعاون فيما بين دول المنطقة تهدف من وراءها من تحقيق السلم والأمن رغم صعوبة الوضع الأمني في المنطقة (الساحل الإفريقي، المغرب العربي) .
- كما تقوم الإستراتيجية الأمنية للجزائر باحترام سيادة الدول ووحدتها الترابية، وقد حرصت الجزائر منذ سنوات على أن تكون وساطتها الدبلوماسية محكومة بمبدأ احترام الوحدة الترابية لدول الجوار ولا يزال هذا المبدأ مقدسا في نظر الجزائر.
- بالإضافة إلى إن تحقيق الأمن يكون بمواجهة التحديات والتهديدات الداخلية المتمثلة في تحقيق الاستقرار السياسي وتحقيق التنمية المتوازنة والعادلة بالإضافة إلى مواجهة التداعيات بدول الجوار من خلال العمل الجماعي في ظل تفعيل الاتحاد الإفريقي مع إعادة بعث جامعة الدول العربية، أما على المستوى الدولي كسب حلفاء استراتيجيين لمواجهة التهديدات الدولية.

قائمة المصادر والمراجع

أولا- الكتب

1. أسامة السيد عبد السميع- **الأمن الاجتماعي في الإسلام دراسة مقارنة** – دار الجامعة الجديدة بدون بلد .

2. على السيد إسماعيل مدرس الاقتصاد الإسلامي –**الامن القومي العربي واقعة وافاق في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة** – دار التعليم الجامعي الإسكندرية مصر .

3. فهمي خليفة الفهداوي – **السياسة العامة منظور في البنية والتحليل** دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان الطبعة الاولي 2001م- 1422ه .

4. كمال عباس عبد الودود – **اثر قضية الصحراء الغربية على التسابق نحو التسلح بين الجزائر والمغرب** – دراسة في المفهوم والسياسات والنتائج - .دار النشر.

5. ليندة عكروم تاثير **التهديدات الامنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط – قراءة تصويبية** – جامعة محمد خيضر – بسكرة –دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع -2011.

6. مصطفى محمود منجود الأبعاد السياسية **لمفهوم الأمن في الإسلام المعهد العالمي للفكر الإسلامي** * القاهرة 1417ه /1996م الطبعة الاولى.

ثانيا- المجلات والجرائد :

1. برابح حمزة – **الإستراتيجية الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة الساحل** / المركز الجامعي بريكة تاريخ إرسال المقال 20017/02/17 تاريخ قبول المقال 2017/04/22.

2. بطاهر علي – **سياسات التحرير والصلاح الاقتصادي في الجزائر – مجلة اقتصاديات شمال افريقيا** – العدد الأول .

3. بلقاسم بن زنين – المرأة الجزائرية والتغير – دراسة حول دور واداء السياسات العمومية **–مجلة انسانيات المجلة الجزائرية في الاثربولوجيا والعلوم الاجتماعية.**

4. بن عمر عاشورة **البعد الامني في السياسة الخرجية الجزائرية منذ 2011** العلوم السياسية والعاقات الدولية 2019/07/02.

5. بوحادة سارة – **تداعيات الهجرة الغير شرعية على الامن الجزائري** – مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد01 الشهر 02 السنة 2020 ص[1] قصار الليل جلال **التهديدات**

الامنية في منطقة الساحل الافريقي وتداعياتها على الامن الجزائري مجلة الاقتصاد والقانون العدد 02 /2018 .

6. بوذريع صليحة- **دور السياسات البيئية في ردع وتحفيز المؤسسات الاقتصادية على حماية البيئة** مجلة اقتصاديات شمال افريقيا العدد 17 .

7. بوريب خديجة –الد**بلوماسية الامنية الجزائرية في منطقة الساحل الافيرقي : الواقع والرهانات** – المجلة العربية للعلوم السياسية –لبنان العدد41-42.

8. تبينة راوية – **تداعيات الازمة الليبية على الامن الجزائري** - مجلة المفكر – المجلة 14 العدد 2 جوان 2019 .

9. سفيان طبوش – **تحديات الامن الاقتصادي والاستقرار السياسي في الجزائر** – مجلة الجزائرية للامن والتنمية - العدد 11 جويلية 2017 .

10. سليم قويسم **دراسات الامن البيئي : البيئية ضمن حوار المناظرات في الدراسات الأمنية** جانفي 2014.

11. الشريف د محمد بن فارس الحسين **مفهوم الامن الاقتصادي** . البحرين أنموذجا الخميس يوليو 2020/ 02:00 الجريدة اليومية الأولى في البحرين العدد : 15701 - الأحد 27 جوان 2021 م، الموافق 17 ذو القعدة 1442.

12. طالب دليلة **–** عياد سيدي محمد **–** وهراني كريم -المداخلة : **الازمة المالية الراهنة واثرها على الاقتصاد الجزائري،** مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية العدد الثاني لسنة 2019.

13. طيبي محمد بلهاشمي الأمن – **أزمة الطوارق وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري** – المركز العربي الديمقراطي –مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل – المجلد الثاني – العدد الخامس / مارس اذار 2019 .

14. عصماني ليلة **مكانة الجزائر ضمن السياسة الامنية لاتحاد الاوروبي في حوض المتوسط** كلية الحقوق والعلوم السياسة جامعة وهران 2 محمد بن حمد * بدون تاريخ.. .

15. العوفي حكيمة – **تقييم السياسات الاجتماعية للجزائر لفترة -1970الى 2014** – مجلة التنمية الاقتصادية – العدد 05 / جوان 2018.

16. فيروز مزياني –**استراتيجية الدفاع الامني الوطني في ظل التهديدات الامنية الجديدة** – مجلة العلوم القانونية والسياسية – المجلد 10 , العدد 3 ديسمبر 2019 .

17. فيروز مزياني **استراتيجية الدفاع الوطني الجزائري في ظل التهديدات الامنية الجديدة** – مجلة العلوم القانونية والسياسية العدد 03 ، – ديسمبر 2019 .

18. كريستن فالاسيك – **إصلاح القطاع الأمني والنوع الاجتماعي –** مركز جينيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة – معهد الامم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من اجل النهوض بالمراة، من دون سنة.

19. مباركة سليماني **تداعيات الأزمة الليبية على الحدود الجزائرية** مجلة الاقتصاد والقانون العدد02 / ديسمبر 2018.

20. محمد احمد علي عدوي – **الأمن الإنساني والأمن التعاوني كمداخل لتطوير السياسات الامنية العربية** – قدم للنشر في 2015/03/23 وقبل في 2015/12/16 المجلة العربية للدراسات الأمنية – المجلد ـ 32 – العدد (68) 285- 318 الرياض (2017) (1438ه) .

21. محمد السعيد بن غنيمة **فواعل صنع السياسة الامنية في الجزائر** – دفاتر السياسة والقانون – العدد 19 جوان 2018.

22. محمد خير العيسى **مفهوم الأمن في الإسلام** مجلة الدراسات الأمنية العد الأول حزيران العدد 2004 .نقلا عن علي عباس مراد مشكلات الأمن القومي العدد 10 مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية 2005.

23. محمد غربي و إبراهيم قلواز **تداعيات تصاعد الأزمة الليبية على الأمن الإقليمي والأمن الجزائري** - المجلة الجزائرية للامن والتنمية – العدد السابع جويلية 2014.

24. مسعود اليلي – **اشكالات الامن البيئي في الجزائر : نحو حوكمة بيئية مستدامة وتحقيق الامن المجتمعي** المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية – المجلد 05 -02 (2020/12/01) .

25. مسعودي مولخير –**السياسة البيئية في الجزائر : اليات لتحقيق التنمية المستدامة** – جامعة عمار الثليجي الاغواط – مجلة افاق لعلم الاجتماع العدد 15جويلية2018.

26. مصطفى صالح، **الجزائر والامن الاقليمي : التسوية الدبلوماسية ازمة مالي و انعكاساتها المستقلة على الامن الاقليمي** – المجلة الجزائرية للدراسات السياسية , العدد: 02 ديسمبر 2014 .

27. نصرالدين باقي – **دور الزوايا في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي في الجزائر** - جامعة الجزائر 3 – مجلة افاق فكرية – المجلد3 العدد 7 .2017

28. نعيمة خطير – **السياسة الامنية الجزائرية بين الاتزامات السيادية والرهانات الاقليمية** – مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية العدد **الثاني** /السنة 2019 .

29. هايل طشطوش نقلا عن علي **عباس قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد** مراد مشكلات الأمن القومي العدد 10 مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية 2005.

30. احمد عودة القرارعة **الأمن الشامل كيف نحافظ على تجربتنا** صحيفة الرأي العدد 13700 بتاريخ 2008/04/10 نقلا عن علي عباس مراد مشكلات الأمن القومي الععد 10 **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية** 2005.

31. محرز نورالدين**- التخطيط البيئي كآلية وقائية لحماية البيئة في الجزائر –** مجلة العلوم الانسانية – جامعة محمد خيضر بسكرة العدد

32. مصطفى صايج – **التسوية الديبلوماسية لازمة مالي وانعكاساتها المستقبلية على الامن الاقليمي،** المجلة الجزائرية للدراسات السياسية الجزء الاول، العدد 02

ثالثا- الرسائل والمذكرات:

1. إحسان ألحافظي – السياسات الأمنية في المغرب في السلطة وادوار النخب السياسية – **سلسلة أطروحات الدكتوراه – المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات** بيروت ,آذار /مارس 2020 الطبعة الأولى

2. امير سعدي – دورا لعقيدة الأمنية الجزائرية في إدارة الأزمات حنوي المتوسط – الأزمة الليبية انموذجا – **مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر - جامعة العربي بن مهيدي** - لم البواقي – 2016/2015 .

3. اوشريف يسرى – تداعيات **الأزمة الليبية على امن الجزائر – مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية** – جامعة محمد خيضر بسكرة 2016/2015.

4. بتة الطيب – دور الجهاز التنفيذي الجزائري في تحقيق الاستقرار السياسي الذاخلي (1999-2011) **مذكرو مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية** – جامعة قسنطينة 3 -2012/2013 .

5. بن حداد هشام –السياسات الامنية للاتحاد الاوروبي في حوض المتوسط الجزائر دراسة حالة – **للحضول على شهادة دكنوراه في العلوم السياسية جامعة محمد بن احمد** 2019/2018 .

6. بن عامر تونسي – بن عامر تونسي **– تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية** – بحث لإكمال شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية - جامعة الجزائر – 1982 .

7. بودن زكريا- اثر التهديدات الارهابية في شمال مالي على الامن الوطني الجزائري واستراتيجيات مواجهتها – **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية** – جامعة محمد خيضر بسكرة 2015/2014 .

8. ربيعة بوسكار **مشكلة البيئة في الجزائر من منظوراقتصادي** اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة 2015-2016 .

9. رحموني مجيد – **مساهمة الديبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة** - مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون العام – جامعة عبد الرحمان ميرة – بجاية كلية الحقوق والعلوم السياسية من دون سنة .

10. رحوال زينب **دور الدبلوماسية في حل الازمة في الساحل الافرقي – انموذج مالي –** مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر جامعة عبد الحميد بلن باديس 2017/2019.

11. رداف طارق **تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط** نقلا عن الاتحاد الاوربي من إستراتيجية الدفاع في إطار حلف الشمال الأطلسي الى الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة مذكرة نيل شهادة الماجستير قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية كلية الحقوق والعلم السياسية . جامعة منتوري قسنطينة

12. رابي علي **علاقة التنيمية السياسية بلاستقرار السياسي في الجزائر** – مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية –جامعة محمد بوضياف مسيلة2015/2014 .

13. شكري قويدر **التحديات المتوسطية للامن القومي لدول المنطقة المغاربية 2001-2011** رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية – جامعة الجزائر 3 -2015/2014 .

14. صاحبي محمد الصالح –**السياسات الامنية للاتحاد الاوروبي اتجاه المنطقة المغاربية – الهجرة غير الشرعية انموذجا-** مذكرة تكميلية لنيل شهاد الماستر تخصص دراسات امنية في المتوسط جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي /2016-2017.

15. علة محمد **اثر الدولار على الاقتصاد الجزائري** رسالة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2003/2002.

16. لخضر موساوي – **الرهانات الإقليمية للأمن الوطني الجزائري –**مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية – جامعة دالي براهيم 2010/2009.

17. لفقير علي سالم – **النزاع المغربي الصحراوي , وأثره على العلاقات الجزائرية المغربية** - كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الوادي 2018/2017 .

18. محمد مسعود بونقطة – **البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب العربي** -أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية – جامعة الجزائر 3 – 2014 .

19. مسعود شعنان، **" نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية: حقوق الإنسان وحق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها"**، رسالة دكتوراه، الجزائر: جامعة الجزائر"بن يوسف بن خدة"، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007م) .

20. نهاد يوسف الثلاثيني **امن العسكري في السنة النبوية** دراسة موضوعية تحليله مذكرة ماجستير 2007 الجامعة الإسلامية غزة عمادة الدراسات العليا كلية أصول الدين قسم الحديث وعلومه .

21. وارف فاطمة الزهراء – **السياسة العامة البيئية في الجزائر – دراسة حالة ولاية سعيد -مذكرة مقدمة لنيل شهاد الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية** 2015 .

4)المواقع الالكترونية

1. شوهد في 2021/06/27 د/ ميلود عامر حاج أستاذ بالمدرسة الوطنية للعلوم السياسية الجزائر 3 الأمن الإقليمي العربي بين المحددات : إسرائيل وايران وتركيا ثالوث الخطر الخميس 28 اذار /مارس 2019 العدد 136

/https://araa.sa/index.php?view=article&id=4633:2019-03-28-13-11-06&Itemid=172&option=com_content

2. تم الاطلاع على الساعة 20:59 يوم 27-06-2021 من موقع :

https://www.researchgate.net/publication/343837067

3. تم الاطلاع : 18:16 -2021/07/02 **استراتيجية الامن البحري الجزائري** على الموقع : https://www.almayadeen.n

4. تم الاطلاع : 20:47 / 2021/07/01 **الموقف الجزائري من الازمة الليبية : بين التغير والاستمرارية** على الرابط:https://www.dohainstitute.org

5. تم الاطلاع : 20:58 2021/07/01 على الموقع : https://www.france24.com

6. تم الاطلاع :21:13 – 2021/07/01 على الموقع : https://futureuae.com

7. تم الاطلاع :22:50--2021/07/01 الصحراء الغربية ...تكاليف النزاع – على الموقع :https://www.crisisgroup.org

8. تم الاطلاع : 12:06 / 2021/07/02 – السياسة الخارجية الجزائرية في افريقيا : التطورات والمحددات – المركز الديمقراطي العربي للدارسات الاستراتيجية : الاقتصادية والسياسية – على الموقع : https://democraticac.de .

9. تم الاطلاع : 22:03 – 2021/06/30 انعاش الحركية الاقتصادية رهان ..2021 **على الموقع** : https://www.skynewsarabia.com.

10. تم الاطلاع موقع ثمن الاستقرار السياسي في الجزائري صدى : 20:18 /30-06-2021 : https://carnegie-mec.org/.

11. جيمس بالك(Black James أليكساندرا هول Hall Alexandra(، (جياكومو بيرسي باولي Paoli Persi Giacomo) ،(ريتش وارنس) .

12. Warnes Rich مياه مضطربة : لمحة موجزة حول التحديات الامنية في منطقة البحر الابيض المتوسط منظور تحليلي رؤى الخبراء بشأن قضايا السياسات الامنية بدون تاريخ ص 15 موقع : https://www.rand.org

13. مصطفى الخليفي – ازمة العلاقات المغربية الجزائرية ومشكلة الصحراء الغربية مركز الجزيرة للدراسات 2021/10/03 22:16 تم الاطلاع عليه 2021/06/29 على الرابط التالي : http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/09d2f2cc-a1e7-4681-9c2e-d92da5e12078

14. -VERLAG Noor Pubgiching- 2015 بدون بلد

15. تم الاطلاع : 22:00 -2021/06/29: https://carnegieendowment.org

16. تم الاطلاع : 21:59 -2021/07/01 **المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي : نحو تفعيل مبدا الدبلوماسية الإنسا**نية على الرابط : https://caus.org.lb

17. تم الاطلاع : 19:59 /2021/07/01 **الامن الوطني الجزائري بين الامتداد ألمغاربي وعمق الساحل الافريقي** / دحموح طاهر –مركز جيل البحث العلمي :https://jilrc.com

18. https://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/80 تمت مشاهدته على الساعة 18:24– 2021/06/28

19. تم الاطلاع على الساعة 18:43 -2021/06/29 https://carnegie-mec.org

20. الاستعمار الحركة الوطنية والاستقلال بالجزائر : العلاقة بين الديني والمذهبي تم الاطلاع :19:38 -2021/06/28https://journals.openedition.org /

21. التحديات الاقتصادية للجزائر فرص لمشاركة الولايات المتحدة تم الاطلاع : 20:27- 2021/06/28 عبر الموقع :https://www.washingtoninstitute.org

الملاحق

الخريطة رقم (2): الخريطة الجيو– سياسية للجزائر

المصدر: ***www.Aljazeera.net***

الخريطة رقم (4): خريطة تنقل المهاجرين غير الشرعيين في المتوسط

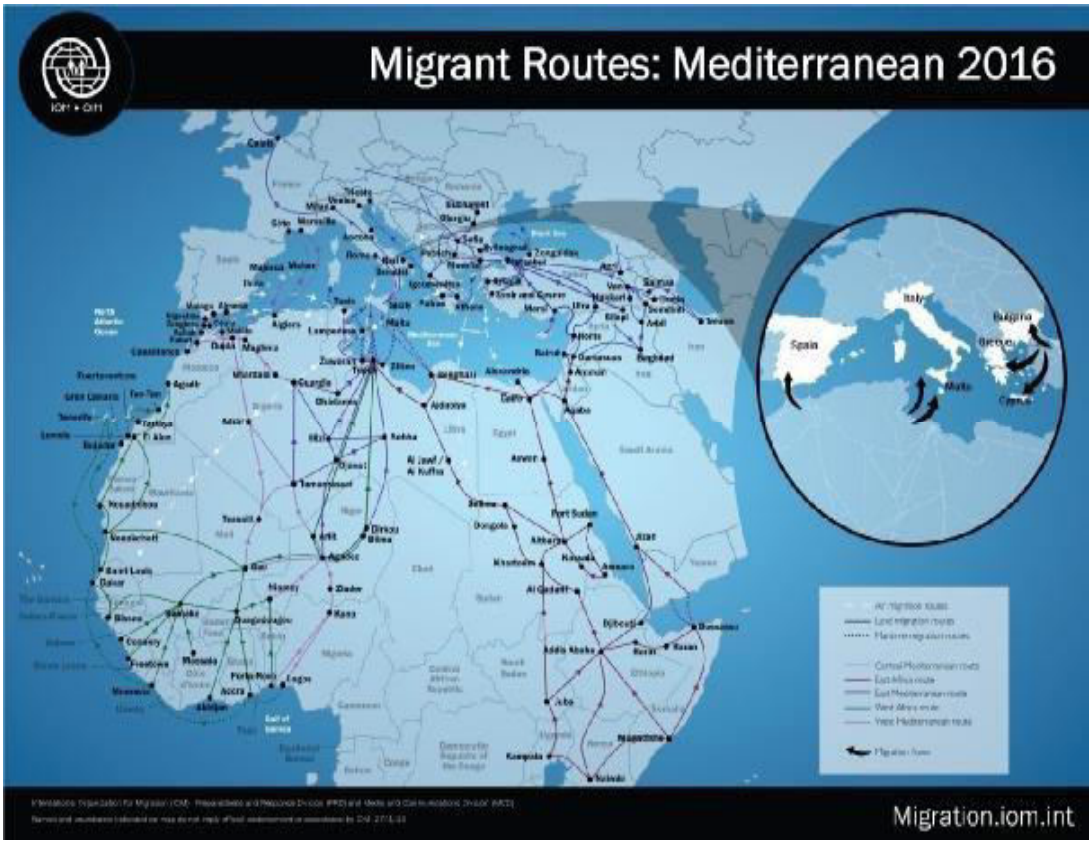

http ://cutt.us/9roX A :

المصد: tunisie-telegraph.com

جدول رقم (01): يوضح تطور ميزانية الدفاع بالجزائر

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
ميزانية الدفاع بالمليار دولار	2,6	2,8	2,9	3,2	3,9	5,1	5,6	6,8	9,6	11

المصدر : El Wantan: Lundi 30/12/2013،P3

(1) – أرقام مخيفة عن المخدرات نشر بتاريخ ——————————(05/13 /2017)، شوهد يوم 2018/04/07 . أنظر الموقع : www.sudhorizons.dz .

الجدول رقم (02): يوضح كمية المخدرات المحجوزة في الجزائر بين 2009 –2014.

التصنيف حسب نوع المخدرات		الكمية المحجوزة خلال سنة 2009	الكمية المحجوزة خلال سنة 2010	الكمية المحجوزة خلال سنة 2011	الكمية المحجوزة خلال سنة 2012	الكمية المحجوزة خلال سنة 2013	الكمية المحجوزة خلال سنة 2014
أنواع القنب	راتنج القنب	377.74643 كلغ	597.23041 كلغ	093.53323 كلغ	643.157382 كلغ	773.211512 كلغ	173143.35 كلغ 42
	حشيش القنب	440.1 كلغ	104.0 كلغ	------	- -------	- -------	------
	بذور القنب	3.5909 غ	4883 غ	39924 غ	4.127 غ	36 غ	5.9171 غ
	نبات القنب	1802نبتة	3163 نبتة	1019 غ	88 نبتة	4831 نبتة	2522 نبتة
الكوكايين		36.1026 غ	72.1177 غ	0232.10901 غ	7.174821 غ	487.3790 غ	626.1238 غ
الكراك		82.42 غ	------	7.5 غ	------	-----	- -------
الهيروين		359.708 غ	05.191 غ	65.2496 غ	629.6073 غ	299.868 غ	11.339 غ
الأفيون		200 غ خشخاش و977 نبتة	79 غ خشخاش و868 نبتة	1.850 غ خشخاش و 340 نبتة	15 غ خشخاش و204 نبتة	500 غ خشخاش و2721 نبتة	325.41 غ خشخاش و 7470 نبتة
المؤثرات العقلية		90630 قرص و 990 مل	5.304319 قرص و32 قارورة	262074 قرص و10 قارورات و98كبسولة و56 علبة	937660 قرص و 36 قارورة و 42 علبة	17597 قرص و 127 قارورة و 2 علبة	1006016 قرص و 13 قارورة

المصدر: الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدما 2009 -2014 الحصيلة السنوية من .

الخريطة رقم: (3): خريطة ريب المخدرات في العالم و المتوسط

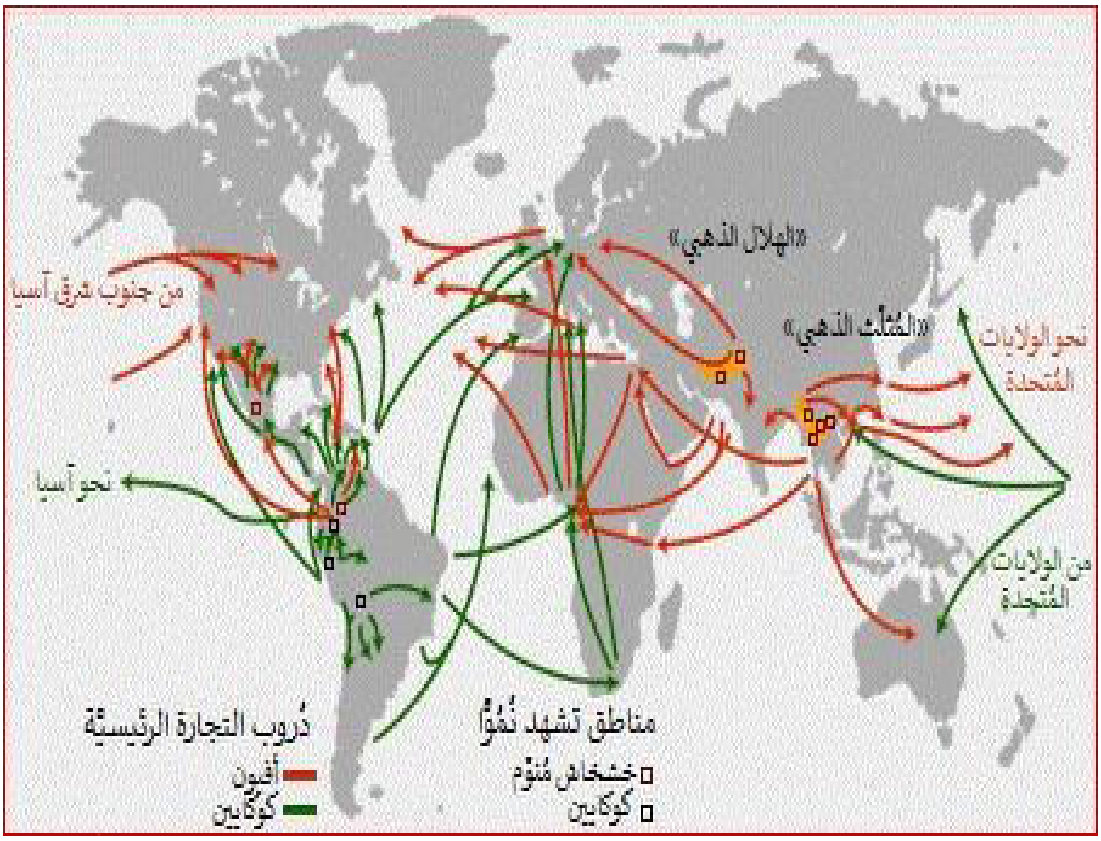

الخريطة رقم (1): الخريطة الجيو –سياسية للمتوسط

الفهرس

العنوان	رقم الصفحة
شكر وعرفان	
الإهداء	
مقدمة	أ-هـ
الفصل الأول: الإطار ألمفاهيمي للدراسة	6-27
تمهيد:	7
المبحث الأول:مفهوم الأمن ومستوياته وأنواعه	8
المطلب الأول : مفهوم الأمن	8
المطلب الثاني: مستويات الأمن	9
المطلب الثالث: أنواعه الأمن	11
المبحث الثاني: السياسة العامة الأمنية	15
المطلب الأول: مفهومها	15
المطلب الثاني : معايير بناء السياسة والإستراتيجية الأمنية	16
المطلب الثالث: تطور السياسة الأمنية في الجزائر مرتكزاتها وأهدافها	19
خلاصة الفصل	27
الفصل الثاني : التحديات الامنية الداخلية والتداعيات الاقليمية في الجزائر	30-52
تمهيد	31
المبحث الأول: التحديات الداخلية	32
المطلب الأول :الإرهاب و الجريمة المنظمة	32
المطلب الثاني : النزاعات الأثنية و المذهبية	35
المطلب الثالث: التحديات الاقتصادية والبيئية	36
المبحث الثاني : التداعيات الأمنية الإقليمية	40
المطلب الاول: على المستوى الليبي	40
المطلب الثاني: تداعيات أزمة مالي والساحل الإفريقي	42

المطلب الثالث: تداعيات الصراع المغربي الجزائري و التهديد الاوروميتوسطي على الجزائر	47
خلاصة الفصل	52
الفصل الثالث: الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مواجهة التحديات الداخلية والتداعيات الإقليمية	53-77
تمهيد	54
المبحث الأول: الإستراتيجية الجزائرية الأمنية في مواجهة التحديات الداخلية	55
المطلب الأول: تحقيق الاستقرار السياسي	55
المطلب الثاني: سياسة الجزائر في تحقيق الاقتصادية	58
المطلب الثالث: سياسات الدولة الجزائرية في تحقيق الاستقرار الاجتماعي	60
المطلب الرابع : السياسات العامة الجزائرية ودورها في الحفاظ على الأمن البيئي والتنمية المستدامة	61
المبحث الثاني : السياسة الأمنية الجزائرية المتخذة لمواجهة التداعيات الإقليمية	64
المطلب الأول : السياسة الأمنية الجزائرية لمواجهة خطر أزمة مالي والساحل الإفريقي	64
المطلب الثاني : السياسة الأمنية الجزائرية اتجاه تداعيات الازمة الليبية	69
المطلب الثالث : السياسة الأمنية الجزائرية اتجاه العداء المغربي وقضية الصحراء الغربية	71
المطلب الرابع: دور السياسة الأمنية الجزائرية في تحقيق الأمن في منطقة المتوسط	73
خلاصة الفصل	78
الخاتمة	79
قائمة المراجع	82-90
الملاحق	91-96
الفهرس	97-100

الملخص	101

Summary

Through our study, we tried to address the issue of Algerian security policy in light of the security challenges and repercussions facing Algeria at the internal and regional levels, so that Algeria witnessed many crises and obstacles that put its security on the line in addition to the new threats known to both the Maghreb and the sahel as well as from the Mediterranean Bank, which poses a challenge to the Algerian regional level, in addition to the impact of globalization on it all these data negatively affect the formulation of the Algerian security doctrine. through which Algeria seeks to achieve political stability and build a national economy in line with its natural potential and human resources, As well as to activate its role at the regional level and not reactions as well as to guide wise policies and strategies centered on finding solutions and mechanisms that will affect the consolidation of political stability in the light of cyber attacks and external media that destabilize the latter, which leads to the creation of cracks at the internal level represented by the creation of sectarianism and national isms that make the community fragile and vulnerable to any attempt to move from the external hands and open the way to them and also addressed us through our study this To the details of the plan that the Algerian state is developing as a strategic starting point to meet all these challenges, both internally and regionally.